



دورة الخليفة الراشد علي بن أبي طالب رضي الله عنه العلمية ٢٦

كتاب
الرسالة في اعتقاد أهل السنة
وأصحاب الحديث والأئمة
«الفصول في بيان الأصول»

تأليف الأستاذ العالم
أبي عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني

ويليه

وصية شيخ الإسلام
أبي عثمان الصابوني

(المتوفى سنة ٤٤٩ هـ) رحمة الله عليه ورضوانه

قرأه وقابله بأصوله الأستاذ الدكتور
عبد المجيد جمعة
عفا الله عنه

الطبعة الثانية
مصححة ومنقحة

كتاب
الرسالة في اعتقاد أهل السنة
وأصحاب الحديث والأئمة
«الفصول في بيان الأصول»

تأليف الأستاذ العالم
أبي عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني

ويليه

وصية شيخ الإسلام
أبي عثمان الصابوني

(المتوفى سنة ٤٤٩ هـ) رحمة الله عليه ورضوانه

قرأه، وقابله بأصوله الأستاذ الدكتور
عبد المجيد جمعة
عفا الله عنه

الطبعة الثانية
مصححة ومنقحة

الطبعة الثانية
١٤٤٥هـ - ٢٠٢٤م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على نبينا محمد
وعلى آله وصحبه أجمعين

أما بعد فقد أذنت للجنة المنظمة لدورة
الخليفة الراشد علي بن أبي طالب رضي الله عنه العلمية
بإعادة طبع "كتاب رسالة في اعتقاد أهل السنة
وأصحاب الحديث والأئمة" للإمام أبي عثمان
الصابوني المتوفى سنة ٤٤٩ هـ بتحقيقي طباعة
خيرية وتوزيعه توزيعا خيريا وذلك بمناسبة
إقامة الدورة.
هذا وقد تميزت هذه الطبعة بتصويب
بعض الأخطاء الواقعة في الطبعة السابقة منها
ما وقفت عليها اللجنة بعد مراجعتها للكتاب

وكتب أ.د عبد المجيد جمعة الجزائري
عشية يوم السبت الثامن من شهر رجب
سنة ١٤٤٥هـ بمكة المكرمة
وصلى الله على نبينا محمد وسلم تسليما كثيرا

عبد المجيد

قال أبو المعالي الجويني: «كنت بمكّة أتردّد في المذاهب، فرأيت النبي ﷺ في المنام، فقال: عليك باعتقاد ابن الصابوني»

«تاريخ دمشق» (١٢/٩) « بغية الطلب في تاريخ حلب» (١٦٨٥/٤) «العلو للعلي الغفار» (ص٢٤٧).

وحكي عنه أيضا: «أنّه رأى في المنام، كأنّه قيل له: عدّ عقائد أهل الحقّ. قال: فكنتُ أذكرها، إذ سمعتُ نداءً كان مفهومي منه: أنّي أسمعه من الحقّ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، يقول: ألم تَقُلْ: إنّ ابنَ الصابوني رجلٌ مسلمٌ»

«تاريخ دمشق» (١٣/٩)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَة

الحمد لله، نحمده ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيّئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادية له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك الله، وأشهد أنّ محمدًا عبده ورسوله.

أمّا بعد، فهذا اعتقاد الحافظ الإمام، شيخ الإسلام، وأحد أئمّة الأعلام، سيف السنّة، ودامغ البدعة: أبي عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن النيسابوري، الصابوني؛ المتوفّى سنَةَ تسعٍ وأربعين وأربعمائة (٤٤٩هـ)[١]؛ أفصح فيه الحقّ بالحجّة، وأظهر مقالات السلف أهل المحجّة، في إثبات الصفات، وكلام الله -عز وجل-، واستوائه على عرشه، ونزوله إلى سمائه، وبيان وجوب الإيمان بها، وإمرارها كما جاءت؛ من غير تشبيه، ولا تأويل، ولا تكييف، ولا تعطيل؛ والإيمان بالبعث، والشفاعة، والحوض، والكوثر، ورؤية الباري -سبحانه-، والجنّة والنار، والقدر: خيره وشرّه، وأنّ الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، والاعتراف بفضل الخلفاء الراشدين الأربعة، والإقرار بخلافتهم، وفضل الصحابة ومكانتهم، والاعتقاد بأنّ منهم مبشّرين بالجنّة، ووجوب طاعة ولاة الأمور، والصلاة خلفهم، والجهاد معهم، وترك منازعتهم، والخروج عليهم، وختمها ببيان علامات أهل البدع، وعلامات

(١) استوعب ترجمته الجديع في تحقيقه للرسالة؛ بما أغنى عن الإعادة؛ وأمّا البدر فاختصرها، وأما أبو اليمن فاكتفى بنقلها من «السير».

أهل السنّة؛ حتى يميّز العاقل بين أهل الضلال وبين أهل الهدى.

وقد ساقه بأسلوب محكم رصين، وألفاظ دقيقة، وعبارات واضحة، ليس فيه تعقيد، ولا إشكال، ولا إجمال، معتمدًا في ذلك على الحجج الواضحة، والبراهين الساطعة، من الكتاب والسنّة، وآثار سلف الأمة.

وقد تلقّاه أئمّة السنّة بالقبول، وتداولها العلماء الفحول في بيان العقيدة والأصول؛ فنقل عنه قوام السنّة أبو القاسم الأصبهاني في «الحجة في بيان المحجّة» (٢٠٨/١، ٢٢٠، و١٢٧/٢-١٢٩، ١٢٩-١٣١)، وروى عنه بعض أحاديثه من طريق ابنه أبي بكر الصابوني؛ وجعله ابن العطار عمدة لكتابه: «الاعتقاد الخالص»، وترجمة لبعض فصوله؛ ونقل شيخ الإسلام ابن تيمية أطرافًا منه في مختلف كتبه؛ مثل: «بيان تلبيس الجهمية» (١٠٢/١-١٠٣، ٣٨٢ و٦٦/٥-٦٧)، و«درء تعارض العقل والنقل» (٢٦/٢-٢٨،)، و«مجموع الفتاوى» (٥/٤، و٥٩/٥، ١٩٢، ٣٨٩)، و«شرح الأصفهانية» (٦٦-٦٧)؛ ونقل عنه أيضا ابن القيم في «اجتماع الجيوش» (٣٧٦)، و«الصواعق المرسلة» (١٣٠٣/٤)؛ والذهبي في «العرش» (٢٦٨)، وفي «العلو» (٥٦٧)، وغيرهم كثير.

ممّا يؤكّد هذا: أنّه حجّة في حكاية مذهب السلف في الاعتقاد، يعتمد عليه في تقرير أصوله؛ وقد ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية مقرونا بغيره من كتب السلف في «السنة» المعتمدة في الاعتقاد، فقال في «الدرء» (١٠٨/٧-١٠٩)، قال: «التفاسير الثابتة المتواترة عن الصحابة والتابعين لهم بإحسان، تبيّن أنهم إنما كانوا يفهمون منها الإثبات، بل والنقول المتواترة المستفيضة عن الصحابة والتابعين في غير التفسير،

موافقة للإثبات، ولم يُنقل عن أحد من الصحابة والتابعين: حرفٌ واحد، يوافق قول النفاة؛ ومَن تدّبر الكتب المصنّفة في آثار الصحابة والتابعين، بل المصنّفة في السنة من: «كتاب السنة والرد على الجهمية» للأثرم، ولعبد الله بن أحمد، وعثمان بن سعيد الدارمي، ومحمد بن إسماعيل البخاري، وأبي داود السجستاني، وعبد الله بن محمد الجعفي، والحكم بن معبد الخزاعي، وحشيش بن أصرم النسائي، وحرب بن قاسم الكرماني، وأبي بكر الخلال، ومحمد بن إسحاق بن خزيمة، وأبي القاسم الطبراني، وأبي الشيخ الأصبهاني، وأبي أحمد العسال، وأبي نعيم الأصبهاني، وأبي الحسن الدارقطني، وأبي حفص بن شاهين، ومحمد بن إسحاق بن منده، وأبي عبد الله بن بطه، وأبي عمر الطلمنكي، وأبي ذر الهروي، وأبي محمد الخلال، والبيهقي، وأبي عثمان الصابوني، وأبي نصر السجزي، وأبي عمر بن عبد البر، وأبي القاسم اللالكائي، وأبي إسماعيل الأنصاري، وأبي القاسم التيمي، وأضعاف هؤلاء؛ رأى في ذلك من الآثار الثابتة المتواترة عن الصحابة والتابعين، ما يعلم منه بالاضطرار: أنّ الصحابة والتابعين، كانوا يقولون بما يوافق مقتضى هذه النصوص ومدلولها، وأنهم كانوا على قول أهل الإثبات، المثبتين لعلو الله نفسه على خلقه، المثبتين لرؤيته، القائلين بأنّ القرآن كلامه، ليس بمخلوق، بائن عنه. وهذا يصير دليلاً من وجهين: أحدهما من جهة إجماع السلف، فإنهم يمتنع أن يجمعوا في الفروع على الخطأ، فكيف في الأصول.

الثاني: من جهة أنهم كانوا يقولون بما يوافق مدلول النصوص ومفهومها، لا يفهمون منها ما يناقض ذلك». وانظر «مجموع الفتاوى» (٣/٢٠٧، و٥/٥٩)

وقد وصفه شيخ الإسلام ابن تيمية، وابن القيم بالرسالة المشهورة في السنّة؛ كما سيأتي؛ وبالاعتقاد المشهور؛ كما في «تلبيس الجهمية» (٣٨٢/١).

وأثنى عليه الذهبي، فقال ابن كثير في «طبقات الشافعيين (٤٠٨)، نقلا عنه: «قال شيخنا الحافظ أبو عبد الله الذهبي: ولأبي عثمان مصنّف في السنة، واعتقاد السّلف؛ أفصح فيه بالحقّ؛ فرحمه الله».

ورئت له منامات؛ فروى ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٢/٩)، وابن العديم في «بغية الطلب في تاريخ حلب» (١٦٨٥/٤) عن أبي المعالي الجويني، أنّه قال: «كنت بمكّة أتردّد في المذاهب، فرأيت النبي ﷺ في المنام، فقال: عليك باعتقاد ابن الصابوني».

وروى ابن عساكر (١٣/٩) عن المقرئ محمد بن عبد الحميد الأَبِيُورْدِيِّ -الرجل الصالح- أنّه حكى عنه أيضا: «أنّه رأى في المنام، كأنّه قيل له: عُدَّ عقائدِ أهلِ الحقّ. قال: فكنتُ أذكرها، إذ سمعتُ نداءً كان مفهومي منه: أنّي أسمعه من الحقّ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، يقول: ألم تَقُلْ: إنّ ابنَ الصابوني رجلٌ مسلمٌ».

هذا، وقد تقدّم طبع الرسالة مرتين: أولاهما سنة ١٣٢٥هـ، بالمطبعة الحسينية المصرية، ضمن مجموعة رسائل.

والثانية: سنة ١٣٤٣هـ، بعناية إدارة الطباعة المنيرية بمصر، ضمن مجموع الرسائل المنيرية.

وسبق تحقيقها أيضا، ونشرها ثلاث مرات:

أولها: بتحقيق بدر بن عبد الله البدر، طبع بمؤسسة دار لطائف-الكويت، الطبعة الثالثة: ١٤٣٧هـ.

الثانية: بتحقيق الجديع، طبع دار العاصمة-الرياض، الطبعة الثانية: ١٤١٩هـ-١٩٩٨م؛ وأصله رسالة نال بها درجة الماجستير عام ١٤٠٤هـ. وقد أطال ذيولها، وأثقلها بمقدمة جاوزت ١٥٠ صفحة؛ وأثخنها بالحواشي، حتى إنّه ترجم لكل الأعلام، ورواة الحديث في الإسناد؛ ممّا ضاعف من حجم الرسالة.

الثالثة: بتحقيق أبي اليمن المنصوري، طبع دار المنهاج، الطبعة الأولى: ١٤٣٣هـ-٢٠٠٣م.

والحقّ، أنّه لم يقدّم شيئا سوى أن جمع بين التحقيقين السابقين، فقد اعتمد على نفس النسخ الخطّيّة، التي اعتمد عليها المحققان: البدر، والجديع؛ ووقع في نفس الأخطاء التي وقعَا، أو وقع أحدهما فيها؛ وأكاد أجزم: أنّه لم يراجع النسخ الخطيّة، ويقابل بينها.

مثاله: قول المصنف: «ولا يُسَلَّطُ عليهم الموتُ فيها، ولَا يُزِيلُ عنهم نَعِيمَها؛ ويُؤْمَرُ بالمَوْتِ فيُذْبَحُ على سُورٍ، بَيْنَ الجنّةِ والنّار». فأثبت البدر الجملة الأولى منها، وأهمل بقية الكلام؛ وهو ثابت في النسخة الخطية. وتبعه في ذلك أبو اليمن.

ومنها، في قول المصنّف: «بائنًا مِن خلقِه». ضبطها البدر: بائنا منه خلقه؛ وذكر أن في المخطوطة: من؛ وقد تبعه في هذا الخطأ.

وقد اتبع الجديع حتى في شرحه للاصطلاحات المتداولة؛ مثل البدعة،

أصحاب الحديث، المعتزلة، والجهمية، المشبهة، التحريف، التكييف، أهل السنة، ونحوها؛ بل يشرح ما يشرحه، ويترك ما تركه؛ ففي قول المصنف: «في جملة التحريف والتشبيه والتكييف». فشرح الجديع كلمة: «التحريف»، و«التكييف»؛ وترك شرح «التشبيه»؛ فتبعه في ذلك.

وله أمثلة أخرى كثيرة، نبّهت عليها في مواضعها.

وزعم أنّه لم يشر إلى الفروق التي بين النسخ؛ وهذا مما يتنافى مع قواعد التحقيق؛ إذ لا تخلو الإشارة إلى الفوارق بين النصوص من فوائد:

منها: الوقوف على الأخطاء، والتصحيف في النسخ الخطية؛ ليعلم بتلك الأخطاء من يملك نسخة منها.

ومنها: أن اختلاف الألفاظ بين النسخ، قد يكون لكل لفظ معنى، يختلف عن المعنى الآخر؛ فيكون ذلك زيادة في المعنى، وتنوّعه، وقراءة النص من وجهين.

مثاله: قوله: «أَجْمَعوا عَلى خلافته». وفي نسخة: «اجتمعوا على خلافته» -كما سيأتي ذكره في موضعه- ولا شك أن معنى «أجمعوا» يختلف عن معنى «اجتمعوا»؛ فالإجماع هو الاتفاق، والاجتماع هو عدم التفرق -وإن كان يتضمن معنى الإجماع- وكلا اللفظين صحيح.

وقوله: «ومَن تَمَسَّكَ اليومَ بسُنَّةِ رسولِ الله ﷺ، وعَمِلَ بها، واستقام عليها». وفي نسخة: «وداوم عليها».

صحيح: أنّ المبالغة في مقابلة النسخ، والإشارة إلى كلّ الفوارق التي بينها، مما

لا طائل من ورائها، ولا فائدة فيها؛ بل قد تكون من تصرّفات النساخ: يعدّ من عيوب التحقيق، ومزالقه؛ إذ إنّه يزيد من ثقل الحواشي، وضخامة الكتاب؛ مثل الفوارق بين الترحم؛ في قوله: «رحمه الله»، و«رحمة الله عليه»؛ ونحوها.

وأهمل تخريج كثير من الآثار؛ والبعض الآخر يتبع فيه البدر أو الجديع؛ وهو من ادّعى الاجتهاد في النظر في أحاديث الصحيحين، وبيان درجتها؛ بحجّة أنّ الإمامين: البخاري، ومسلمًا؛ لم يدّعيَا العصمة لكتابيهما؛ كما ذكر ذلك في مقدمة تحقيقه (١٩).

ولا تخلو هذه الطبعات من ملاحظات كثيرة؛ وهي: إما مشتركة بينهم، أو وقعت لبعضهم؛ ومن أهمّها:

إهمال المحققين الثلاثة زيادات مهمّة من نسخة الظاهرية، رغم اعتمادهم على النسخة، وتنصيصهم في مقدمة تحقيقهم على عنايتهم بتلك الزيادات، وإضافتها في المتن؛ فخالفوا شرطهم.

ثانيا: إهمالهم لزيادات من نسخ أخرى من المتن، والاكتفاء بالتنبيه عليها في الحاشية؛ وهذا مما يتنافى مع المنهج السليم في تحقيق التراث.

ثالثا: إسقاطهم بعض الألفاظ من المتن، وهي ثابتة في النسخة الخطية.

رابعا: وقوعهم في بعض الأخطاء والتصحيفات في النص، وضبطه.

خامسا: عدم اهتدائهم لقراءة بعض الألفاظ من نسخة الظاهرية -ولعل سبب ذلك سوء تصوير النسخة الخطية- والاكتفاء بوضع خطّ مستقيم، أو نقاط

متتابعة مكانها؛ وأحيانا لا يضعون الخط المستقيم، ولا النقاط المتتابعة، ولا ينبّهون في الحاشية على وجود كلمة؛ لم يهتدوا إلى قراءتها.

سادسا: إسقاطهم جُمَلًا من النسخة الظاهرية؛ بسبب الخروم والتآكل؛ ولم ينبهوا عليها في الحاشية.

سابعا: إثبات الخطأ في المتن، مع التنبيه عليه في الحاشية على أنّه خطأ؛ مثل ما وقع للجديع في تنبيهه على خطأ لفظ: «آمد» (١٥٨ ح٦)، وإثباته في المتن؛ وكرره في المقدمة (٥٤).

ثامنا: إهمال اللفظ الأنسب للسياق من المتن، مع التنبيه عليه في الحاشية.

تاسعا: إثقال الحواشي بالتعريفات التي لا طائل من ورائها؛ كالتعريف بالبلدان، والأماكن المعروفة المشهورة، وترجمة الأعلام المشهورين، وشرح الكلمات، والاصطلاحات المتداولة؛ مثل تعريف بخارى، البدعة، أصحاب الحديث، المعتزلة، الجهمية، المشبهة، التحريف التكييف، أهل السنة، ونحوها.

عاشرا: عدم مقابلة النصوص بمصادرها الأصلية؛ كما تقتضيه قواعد التحقيق؛ إذ قد تكون فيها زيادات سقطت من المتن، أو كلمات تصحفت، أو نحو ذلك. مثاله: زيادة لفظ: «منه» في قول مالك: «الاستواء [منه] غير مجهول»؛ وهو ثابت في مصادر التخريج؛ وقد أهمله المحققون الثلاثة.

ومثل زيادة «قول» في قول المصنف: «ومَن يَقوم قولُه مَقامَ [قَوْلِ] الأئمّةِ الأولى»؛ وهو ثابت في كتاب «صريح السنة».

حادي عشر: أنه وقع لهم تقديم وتأخير في موضع نص؛ وهو قول المصنّف:

«قرأت في رسالة الشيخ أبي بكر الإسماعيلي إلى أهل جيلان: أنّ الله -سبحانه- ينزل إلى السماء الدنيا؛ على ما صحّ به الخبر عن الرسول ﷺ؛ وقد قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾ [البقرة:٢١٠]، وقال: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾ [الفجر] ونؤمن بذلك كلِّه؛ على ما جاء بلا كيف؛ فلو شاء -سبحانه- أن يبيّن لنا كيفية ذلك فعل، فانتهينا إلى ما أحكمه، وكففنا عن الذي يتشابه؛ إذ كنّا قد أمرنا به في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٧﴾﴾ [آل عمران:٧]».

فقد أثبتوا هذا النص في فصل في نزول الرب سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بعد قول المصنف: «وكذلك يثبتون ما أنزله الله -عز اسمه- في كتابه؛ من ذكر المجيء، والإتيان المذكورين في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [سورة البقرة:٢١٠] وقوله عز اسمه: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾ [الفجر]»؛ اعتمادًا منهم على ما ثبت في بعض النسخ الخطية؛ بينما ثبت في النسخة الظاهرية في آخر هذا الفصل، بعد قول المصنف: «قال أبو عثمان: قلت: فلما صحّ خبر النزول عن الرسول ﷺ، أقرّ به أهل السنة، وقبلوا الخبر، وأثبتوا النزول على ما قاله رسول الله ﷺ، ولم يعتقدوا تشبيهًا له بنزول خلقه، وعلموا،

وعرفوا، وتحقّقوا، واعتقدوا: أنّ صفات الله سبحانه، لا تشبه صفات الخلق؛ كما أنّ ذاته لا تشبه ذوات الخلق؛ تعالى الله عمّا يقول المشبهة والمعطلة علوًّا كبيرًا، ولعنهم لعنًا كثيرا».

ومن تأمل في النص، وسياقه؛ يقطع بأنّ موضعه هنا أصح، وأنسب؛ وذلك لوجوه:

أولها: أنّ نسخة الظاهرية أصحّ، وأقدم من بقية من النسخ؛ كما سيأتي بيانه.

الوجه الثاني: أنّه توافق مع ما ثبت في «الاعتقاد الخالص» (٢٠٦)؛ وقد تقدّم أن ابن العطار، عني كثيرا بالرسالة، وأكثر من النقل منها.

الوجه الثالث: أنّ قوام السنَّةِ أبا القاسم الأصبهاني، نقل في «الحجة» (١٢٧/٢) كلام المصنّف السابق، بسنده عن ابنه أبي بكر الصابوني؛ وهو قوله: «ويثبت أصحاب الحديث نزول الرب سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ كل ليلة إلى السماء الدنيا ...»، ولم يذكر عقبه النص المنقول عن الإسماعيلي؛ بل أردفه بقصّة إسحاق بن راهويه مع الأمير عبد الله بن طاهر؛ كما ثبت في النسخة الظاهرية.

الوجه الرابع: أنّ سياق النصّ، وسباقه، ولحاقه؛ يؤكد هذا؛ وبيانه: أنّ المصنّف، استشهد بكلام الإسماعيلي؛ لا لإثبات صفة النزول فحسب، بل لما تضمّنه أيضا من الإيمان بالمحكم والمتشابه، والكف عن اتّباع المتشابه –كما هو واضح من العبارة–؛ ولهذا أعقبه بذكر الآثار في النهي عن اتباع المتشابه؛ كما سيأتي ذكرها.

هذه بعض الملاحظات، التي لاحظتها على التحقيقات السابقة؛ وقد نبّهت

عليها، وعلى غيرها في مواضعها.

هذا، وقد اعتمدت في تحقيق هذه الرسالة على ثلاث نسخ خطّية:

أولها: مصدرها مكتبة جامعة الرياض، وهي نسخة جيدة، مسجلة برقم: ٨٢٧، ضمن مجموع، في اثنتين وثلاثين ورقة (٣٢ق)، وتقع ما بين [٢٤أ-٥٢ب]؛ وكتبت بخط نسخ معتاد، بقلم حنين عمر الشامي الحنفي المورغني، سنة ١٢٠١؛ وزعم الجديع في مقدمته (٤٨) أن نسخها كان سنة: ١٣٠١؛ وقد حرَّف أيضا اسم الناسخ: «حنين» إلى «حسين»؛ ولعل سبب ذلك سوء تصوير النسخة.

جاء في آخر النسخة: «قد تمّ نسخها في يوم الثلاثاء المبارك، الموافق: اثني عشر خلت من شهر [ذي] القعدة، سنة ١٢٠١، في باب الرحمة من الحرم المدني، على ساكنه أفضل الصلاة وأتمّ التسليم؛ على يد كاتبها: الحقير، الفقير، المقرّ، المعترف بالتقصير، الراجي عفو ربّه القدير، وشفاعة سيد ولد آدم أجمعين: حنين عمر الشامي الحنفي المورغني؛ أحسن الله له، ولوالديه، وللمسلمين: بحسن اليقين والختام؛ ومالكها، ومصنّفها، وكامل المجتهدين والمؤمنين؛ برحمتك يا أرحم الراحمين».

وهي -وإن كانت متأخّرة- نسخة نفيسة جدا؛ إذ هي منقولة من أصل نفيس، مروي بسند إلى المصنف -كما سيأتي ذكره في مطلع الرسالة-؛ وعليه سماعات عدّة من بعض الحفاظ الدمشقيين، وبقراءة بعضهم؛ مثل الحافظ عبد الغني المقدسي، وشيخ الإسلام، العلامة، موفق الدين أبي محمد، عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي، الجماعيلي، ثم الدمشقي، صاحب «المغني»؛ والحافظ، العلامة،

المفسّر، إسماعيل بن عمر بن كثير، صاحب «التفسير المشهور»؛ وغيرهما؛ وأقدم سماع سنة ٥٨٢، وكتبت بخطّ الحافظ المزّي، ومنه نُقل؛ وبخط الحافظ ابن كثير، ومنه نقل.

جاء في آخرها:

«وجد على الأصل: سمع جميع هذا الكتاب على الشيخ الإمام الأوحد الحافظ تقي الدين أبي محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن سرور؛ بسماعه له على أبي الفتح عبد الله بن أحمد الخرقي أخبرنا أبو بكر عبد الرحمن بن إسماعيل الصابوني حدثنا والدي شيخ الإسلام أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن فذكره، بقراءة عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي، محمد بن عبد الواحد بن أحمد، ومحمد بن عبد الهادي، وأخوه عبد الحميد، ومحمد بن سعد بن عبد الله، ومحمد بن إسماعيل بن أحمد المقدسيّون، وآخرون؛ في مجالس، آخرها: يوم الإثنين، السادس عشر من جمادى الأول سنة ٥٨٢، وسمعه عليه أحمد بن عبد الدائم بن نعمة المقدسي، وآخرون، في رمضان.

ومرّة أخرى بقراءة محفوظ بن عيسى الأزدي، في شوال سنة ٥٩١.

ومرة أخرى بقراءته في ذي الحجة سنة ٥٩٢.

والحمد لله. نقل ذلك الخيضري، من خطّ المزّي، ومن خطّ الخيضري نقلتُ. قاله يوسف بن شاهين سبط ابن حجر؛ ومن خطّه نقلت، قاله شيخنا عبد الرحمن بن حسن؛ ومن خطّه نقل.

سمع جميعَ هذا الكتاب على الشيخ أبي الفضل إسماعيل بن أحمد بن الحسين بن محمد القرافي، بإجازته من أبي الفتح الخرقي عن عبد الرحمن ابن المصنف عن أبيه عبد الرحمن بن أحمد بن عمر بن شكر؛ وسمعه على الشيخ عبدِ الرحمن عبدُ الله بنُ أحمدَ بنِ المحبِّ المقدسي، وسمعه على الشيخِ جمالِ الدين بنِ شكر عبدُ الوهاب بنُ يوسف بن إبراهيم بن السلار؛ بقراءة إسماعيل بن عُمر بن كثير الشافعي؛ ومن خطّه في الأصل اختصره الخيضري، ومنه نقلت. قاله يوسف بن شاهين سبط ابن حجر، ومن خطّه نقلت، قاله شيخنا عبد الرحمن بن حسن؛ ومن خطه نقل.

والحمد لله رب العالمين أولا وآخرا، وباطنا وظاهرا، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

وجدت، وكذا نقلت من الأصل الذي نقلت منه، وأنا الفقير إلى الله -تعالى- أحمد بن إبراهيم بن حمد بن عيسى، والأصل الذي نقلت منه منقول من خطّ الشيخ عبد الرحمن بن حسن، فيما يظهر؛ والله سبحانه أعلم.

قد تمّ نسخها في يوم الثلاثاء المبارك الموافق اثني عشر خلت من شهر [ذي] القعدة سنة ١٢٠١ في باب الرحمة من الحرم المدني؛ على ساكنه أفضل الصلاة وأتمّ التسليم على يد كاتبها الحقير الفقير المقر المعترف بالتقصير الراجي عفو ربه القدير وشفاعة سيد ولد آدم أجمعين، حنين عمر الشامي الحنفي المورغني أحسن الله له ولوالديه وللمسلمين بحسن اليقين والختام ومالكها ومصنفها وكل المجتهدين والمؤمنين برحمتك يا أرحم الراحمين آمين».

وعليها قيد تملّك، وفيها ختمه:

«قد اجتهد واستفتى وسعى في إتمامها واستكمالها وتمليكها إلى الرجل المكرم هذا الراجي عفو ربه المجيد محمد درويش بن عبد الحميد القاطن بالمدينة المنورة عاملهما الله بعفوه وشفاعة خير خلقه آمين يا رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله أجمعين يا كريم».

وهذه النسخة، لم تسلم من الأخطاء، والتصحيف، والتحريف، والسقط؛ إلا أنّها قليلة بالمقارنة مع الأصل الذي اعتمده الجديع، وتبعه أبو اليمن؛ واعتبرتها هي الأصل.

النسخة الثانية: محفوظة في المكتبة الظاهرية، وهي برقم: ٣٨٤٣ت٢٠، في ثمان عشرة ورقة، ضمن مجموع: ١٨ق (٢٩٠أ- ٣٠٧أ)، كتبت بخط نسخ معتاد، قليل الإعجام، والضبط بالحركات؛ على يد عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الحنبلي؛ وهو شيخ الإسلام وبقية الأعلام، شمس الدين، أبو محمد وأبو الفرج، ابن القدوة الشيخ أبي عمر، المقدسي، الجماعيلي، ثم الصالحي، الحنبلي، الخطيب، الحاكم؛ ترجمته في «تاريخ الإسلام» (٤٦٩/١٥)، وغيره.

كتب في الورقة الأولى من المخطوطة: «هذه عقيدة أهل السنة، كثّرهم الله تعالى، ورحم مؤلّفها، وأماتنا عليها. كتبه عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الحنبلي -عفا الله عنه برحمته- وصلى الله على محمد وآله وسلَّم». ولم يذكر تاريخ نسخها، ويمكن تحديده من خلال تاريخ وفاته؛ وهو

اثنتان وثمانون وستمائة (٦٨٢هـ)؛ كما في مصادر ترجمته، منها «الوافي بالوفيات» (١٤٣/١٨).

وهي نسخة نفيسة أيضا، مصحّحة، رويت بالسند إلى مؤلفها أبي عثمان الصابوني؛ جاء في مطلع النسخة:

«أخبرنا الشيخ الإمام العالم الحافظ، شمس الدين، بقية السلف، ناصر السنة، أبو الحجاج يوسف بن خليل بن عبد الله الدمشقي -أحسن الله خاتمته، وبلغت في المعاد أمنيته- بقراءتي عليه، قلت له: أخبركم الإمام ضياء الدين أبو محمد عبد الرحمن بن علي بن المسلم اللخمي قراءة عليه، وأنا أسمع، بقراءة صائن الدين أبي محمد عبد القوي بن عبد الخالق بن وحشي المسكي في ثاني عشر جمادى الأولى سنة ستّ وثمانين وخمسمائة، فأقرّ به، قال: أنبأنا أبو نصر غالب بن أحمد بن المسلم الأدمي، قال: أنبأنا أبو الحسن علي بن الحسن بن عبد السلام بن أبي الحزّور، وعلي بن أحمد بن زهير التميمي المالكي، قال (كذا): أنبأنا أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني، قال:...» وذكره.

وعليها سماعات كثيرة، قديمة ومتفرّقة؛ أقدمها سنة خمسمائة؛ يعني: إحدى وخمسين سنة بعد وفاة مؤلّفها رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ وبعض هذه السماعات بخطّ الحافظ عبد الغني المقدسي.

وهذا نموذج عن تلك السماعات.

«وسمع جميع هذا الجزء، وهو: «كتاب الرسالة في اعتقاد أهل السنة وأصحاب

الحديث والأئمة»؛ رواية أبي العباس أحمد بن منصور بن محمد الغساني المالكي عن الصابوني، على الشيخ أبي الحسين علي بن أحمد بن منصور الغساني: أبو البيان نبأ بن محمد بن محفوظ القرشي، وأبو الحسين أحمد بن محمد المخدمي، وأبو منصور طارق بن علي بن جواب القرشي، وأبو إسحاق إبراهيم بن طاهر الخشوعي، وعبد الله بن محمد الزهري، وأحمد وحسن ابنَا خلف الأنصاري، وعلي بن مقلد الأنصاري، ويوسف بن معالي بن الشعار، وخطلح بن عبد الله الأتابكي، وإبراهيم بن محمد الأندلسي، وعبد الواحد بن حمود بن محمد الغساني، وأبو الحَسن علي بن الحسين الدنبلي، وأبو محمد عبد الله بن عبد الواحد بن خلف الفزاري، ويحي بن يوسف بن علي بن سلام، ومظفر بن عبد الله المقري -صاحب الجزء-، وإبراهيم بن هانس المغربي، وكاتِبُ الأسماء: أحمد بن عبد الباقي بن الحُسين القَيسي، وأبو محمد عبد الله بن أبي القاسم الصفار؛ وذلك في مستهل رجب من سنة خمسمائة.

وسمع هذا الجزء على الشيخ أبي الحُسين علي بن أحمد بن منصور بن قبيس الغساني المالكي: أبو بكر محمد بن الإمام أبي الحَسن علي بن المسلم بن محمد بن الفتح السُّلمي، وأبو عبد الله الحُسين بن الخضر بن عبدان، وأبو يَعلى حمزة بن عتيق بن مكين، بقراءة كاتب السماع: محمد بن حمزة بن محمد بن أبي جميل القرشي؛ في العشر الثاني من المحرم سنة إحدى وعشرين وخمسمائة».

ومنها: «صورة سماع شيخنا: سمع جميع الرسالة على الشيخ الإمام ضياء الدين أبي محمد عبد الرحمن بن علي بن المسلم اللخمي، بقراءة الفقيه صابر الدين أبي محمد عبد القوي بن عبد الخالق بن وحشي المسكي -صاحب الجزء-: الفقيه

أبو الحجاج يوسف بن خليل بن عبد الله الأدمي، والفقيه أبو صابر حامد بن أبي القاسم الأهوازي، وكاتب السماع: سالم بن حرمي بن مسلم الأرسوفي؛ وحضر ولده أبو الحرم إبراهيم، وهو في السنة الخامسة؛ فصحّ ذلك الثاني عشر من جمادى الأول، سنة ست وثمانين وخمسمائة. نقله ابن صالح.

ومن جملة الطباق أيضا: سمع جميع هذا الجزء على الشيخ الأديب أبي الحسين علي بن طاهر بن جعفر قينان بن سالم الآمدي المقرئ، بقراءة كاتب السماع عبد الله بن أحمد بن علي بن جابر السلمي؛ في جمادى الأول، سنة ست وسبعين وخمسمائة».

ومن السماعات في القرن السابع:

«سمع عَلَيَّ جميع هذا الجزء، بسماعي المنقول فيه، بقراءة صاحبه الإمام العالم الأوحد فخر الدين أبو عبد الله محمد بن الشيخ صالح بن إبراهيم الكاتب الآمدي، وولده النجيب أبو محمد صالح -جبره الله-، وجمال الدين أبو عبد الله الحسين بن محمد بن الحسين بن العجمي، وولده أبو المعالي محمد، وشهاب الدين أبو صالح عبيد الله بن عمر بن عبد الرحيم بن العجمي، وجمال الدين أبو عبد الله محمد بن علي بن محمد أبرعدي (كذا) الموصلي، وشمس الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن أمية العبدري، وأبو القاسم بن علي بن محمد الداري، وولده أبو محمد عبد الرحمن، وكمال الدين أبو الحسن علي، ومحمد: ابنا عبد الواحد بن علي بن غنام الحراني، وعفيف الدين أبو الفضل جعفر بن أبي حامد بن سلمان الخازن، وبدر الدين أبو الحسن علي بن محمد بن العقاب الأسدي، ومعالى بن عبد الله الهسناوي، وعمر

بن مكي بن محلي الخزرجي؛ وسمع من موضع اسمه إلى آخر الجزء: كمال الدين أبو الفضل عباس بن بزوان بن طرخان الموصلي، وعمّه أبو بكر بن طرخان؛ وذلك في يوم الاثنين ثامن شوال من سنة خمس وثلاثين وستمائة؛ وصحّ؛ كتبه يوسف بن خليل بن عبد الله.

قرأ عليَّ الإمام كمال الدين أبو الفضل عباس بن بزوان بن طرخان ما فاته من هذا الجزء وكمل له سماع جميع الجزء مع الجماعة المذكورين، وصح. كتبه يوسف بن خليل».

وهذه النسخة أقدم من سابقتها، وأنفس منها؛ لولا ما اعتراها من نقص كبير، وسقط كثير، ولا تكاد تسلم من بعض الأخطاء والتصحيف؛ وبعض كلماتها مطموسة، تأثرت بالرطوبة الشديدة، لا سيما على أطرافها السفلية منها، فأصابها خروم، وتآكل؛ أدى إلى تلف، قدر سطر أو سطرين؛ ورمزت لها بحرف: «**ي**».

النسخة الثالثة: مصدرها مكتبة فيض الله بتركيا؛ وهي برقم ٢١١٨، في اثنتين وعشرين ورقة، ضمن مجموع: ٢٢ق (٤٢-٦٤)؛ وخطها نسخ معتاد جميل، وكتبت في الآخر بخط مغاير، ونسخت على يد محمد بن أبي بكر بن عبد الرحمن؛ ولعله: المحدث ابن زُرَيْق المقدسي الحنبلي؛ ونسخت في أوائل محرم، سنة ٧٦٩هـ، زمن خلافة المتوكل على الله.

جاء في آخر الورقة:

«فرغ من كتابة هذه الرسالة الشريفة -رحم الله مصنفه، وقارئه، ومستمعه-

العبد الغريق في بحار المعاصي: محمد بن أبي بكر بن عبد الرحمن؛ غفر الله -سبحانه- لهم، ولوالديهم، ولأستاذهم، ولمن دعا لهم بالخير، ولجميع أهل الإسلام والإيمان؛ والله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ هو المستعان، وعليه التكلان؛ والصلاة والسلام على محمد المصطفى، الذي أنزل عليه الفرقان، وعلى أله، وصحبه، وأتباعه بالإحسان؛ والحمد لله المنان.

في أوائل محرم سنة تسع وستين وسبعمائة الهجرية، زمن خلافة الإمام المتوكل على الله، أمير المؤمنين؛ أيّد الله -تعالى- به الدين، وبنوابه، وبسائر ولاة الأمور، بات الله عليهم أجمعين، آمين».

وهي نسخة نفيسة أيضا، مصحّحة، مضبوطة بالحركات عموما، وتميّزت بزيادات، وسلمت من بعض الأخطاء، والتصحيفات، التي وقعت في بقية النسخ؛ لا سيما في الأعلام؛ إلا أنّها لم تسلم هي أيضا من النقص، والسقط، والتصحيف؛ ورمزت لها بحرف: «**ض**».

وهناك نسخ أخرى؛ وكلّها منقولة من نسخة الأصل.

وسلكت في تحقيق هذه الرسالة المنهج التالي:

أولا: أثبت الفوارق المهمة بين النسخ في الحاشية.

ثانيا: استغنيت عن التنبيه على الفوارق، التي لا طائل من ورائها؛ مثل الاختلاف في الثناء على الله بألفاظ: «تعالى»، «سبحانه وتعالى»، «عز وجل»، «جل جلاله»، ونحوها.

والاختلاف في لفظ الصلاة على النبي ﷺ؛ مثل: «ﷺ»، و«عليه الصلاة والسلام».

والاختلاف في صيغ الأداء؛ مثل: «حدثنا»، و«أخبرنا»، و«أخبرني»، و«أنبأنا»؛ إلا إذا كان الخلاف مؤثّرا؛ مثل «حدثنا» مع «عن» -كما لا يخفى- فأنبه عليه.

ولفظ الترحم؛ مثل: «رحمه الله»، و«رحمة الله عليه».

وأيضا الاختلاف في التقديم والتأخير، الواقعين بين الألفاظ، والعبارات؛ ما عدا النصوص، والفقرات.

ثالثا: إذا وقع نقص، أو سقط مطول، نبهت عليه، من أوله إلى آخره؛ بوضع حاشية في بدايته، وأخرى في نهايته، وحصرته بين معقوفتين.

رابعا: استغنيت عن التنبيه على الأخطاء الظاهرة، والتصحيفات البيّنة، والألحان الجلية؛ مثل: كلمة: «يستأذنون» تحرفت في الأصل إلى: يشازنون؛ ومثل: إنّ أبي بكر؛ ونحو ذلك.

خامسا: استغنيت عن التنبيه على الزيادات، أو السقط المتعلقة بالكنى، والألقاب، والأنساب؛ مثل: الحافظ، الإمام، الشيخ، الفقيه، الذهلي، ونحوها؛ إلا إذا كانت هناك فائدة تذكر؛ والجدير بالذكر أن أكثر تلك الزيادات، من نسخة ض، أو ي.

سادسا: استغنيت عن التنبيه على سقط بعض الكلمات التي لا طائل من ورائها؛ مثل: لفظ «تعالى»، والصلاة على النبي ﷺ، وألفاظ الترضي، والترحم، ونحوها.

سابعا: إذا تكرر الخطأ، أو السقط؛ اكتفيت بالتنبيه عليه في أول موضعه،

وأشرت إلى أنه مكرر؛ احترازا من تكرار الحواشي.

ثامنا: استدركت الخروم، والتآكل الواقع في النسخة الظاهرية «ي»، من بقية النسخ -إن توافقت-، أو من كتاب «الاعتقاد الخالص»؛ إذ إن ابن العطار اعتمد كثيرا على الرسالة، واعتنى بنقل نصوص المصنف.

تاسعا: أثبت في المتن اللفظ الذي أراه أنسب للسياق؛ والعبارات التي تكون فيها زيادات في المبنى، والمعنى؛ مثل ما ورد في الأصل، وض: «أن السلف من أهل السنة...»؛ وفي ي: «أن السلف الصالحين؛ من الصحابة، والتابعين، وأتباع التابعين...».

عاشرا: كتبت رموز صيغ الأداء كاملة؛ وهي؛ أنا: أخبرنا؛ وثنا، ونا: حدثنا؛ وأبنا: أنبأنا.

حادي عشر: قابلت النصوص بمصادرها الأصلية؛ سواء كانت كتب الحديث، أو الآثار، أو نصوص أئمّة؛ وإذا وقع خلاف بين النسخ، أثبت ما وافقها؛ كما أني أثبت الزيادات الثابتة فيها، ونبّهت عليها في الحاشية.

ثاني عشر: وضعت عناوين لموضوعات الرسالة، للتمييز بينها، وتتميم الفائدة؛ وكتبتها بخط أحمر ثَخين، وحصرتها بين قوسين ( ).

ثالث عشر: خرّجت الأحاديث، والآثار؛ فإن كانت في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت به؛ وإلا عزوت للسنن الأربعة -إن وجد فيها-؛ وإلا عزوت لـ«مسند الإمام أحمد»؛ وإلا عزوته لبقية مصادر الحديث؛ وعنيت ببيان درجتها من حيث

الصحة أو الضعف.

وغير ذلك؛ كما سيستبين من خلال هذا التحقيق.

أمّا عنوان الرسالة فورد اسمها في نسخة الأصل: «عقيدة السلف أصحاب الحديث»؛ وكذا ثبت في بقية النسخ المنقولة عنها.

وورد اسمها في النسخة الظاهرية «ي»: «رسالة في اعتقاد أهل السنة وأصحاب الحديث والأئمّة».

ولم يذكر اسمها في نسخة «ض».

وورد اسمها في مكتبة الإحصاء (رقم: ٧٢١٨٣) : «الفصول في بيان الأصول»؛ وهو ما ذكره الحافظ ابن حجر في «المعجم المفهرس» (٥٦)، وبامخرمة في «قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر» (٣/٤٠٧-٤٠٨)، وابن العماد في «شذرات الذهب» (٥/٢١٣)، وابن طاهر الرُّوداني في «صلة الخلف بموصول السلف» (٣٢٣)، وتبعهم الزركلي في «الأعلام» (١/٣١٧)؛ لكن مختصرا: «الفصول في الأصول».

وزعم الجديع أنّه لا يفي بالمقصود؛ لأنّ لفظ «الأصول» عام؛ يشمل أصول الفقه، أو التفسير مثلا؛ وهذا غلط؛ فإن «أل» في الأصول للعهد الذهني؛ فينصرف إلى أصول الدين؛ وهؤلاء انتزعوا هذا العنوان من قول المصنف: «سألني إخواني في الدّين، أن أجمع لهم: فُصُولًا في أُصُولِ الدِّينِ»؛ كما جرى عليه أهل العلم في اقتباس العنوان من كلام إشارات المصنف إليه في المقدمة -إذا لم ينصّ عليه-، واختصاره.

ومنهم من أطلق عليها اسم: «رسالة في السنة»؛ مثل شيخ الإسلام ابن تيمية في «تلبيس الجهمية» (٦٦/٥)، و«مجموع الفتاوى» (١٩٢/٥؛ ٣٨٩) و«شرح الأصفهانية» (٦٦)، و«درء التعارض العقل والنقل» (٢٦/٢)؛ والذهبي في «العرش» (٤٤٨/٢)، وفي «العلو» (٢٤٧)؛ وابن القيم في «اجتماع الجيوش الإسلامية» (٢٤٧/٢)؛ وهو باعتبار موضوعها؛ كما جرت ألسنتهم في تسمية كتب السلف في «العقيدة المسندة»؛ مثل «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» للالكائي؛ فكثيرا ما كان يطلق عليه شيخ الإسلام ابن تيمية اسم: «السنة»؛ كما في «مجموع الفتاوى» (٤١٨/١٢)، وغيره.

وأثبت عنوان الظاهرية؛ لأسباب، منها:

أنّها أقدم نسخة.

ثانيا: أنه ورد هذه العنوان في السماعات القديمة؛ كما تقدّم.

ثالثا: أنه مطابق لألفاظ المصنف؛ فتراه مرة عبَّر بـ«أهل الحديث»، وتارة بـ«أهل السنة»، وتارة عبر بلفظ: «مذهب أهل السّنَّة والأئمّة»؛ كما سيأتي.

رابعا: أنه أعم، وأشمل؛ وأنّ العنوان في نسخة الأصل، يندرج فيه.

وأدرجت معه عنوانا فرعيا، وهو: الفصول في الأصول.

هذا؛ ومن باب إتمام الفائدة، رأيت أن ألحق بهذه الرسالة المنيفة: وصيةً جامعة نافعة؛ للمصنّف نفسه، شيخ الإسلام أبي عثمان الصابوني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، أظهر فيها اعتقاده الذي عليه أهل السنّة؛ وهي متوافقة مع ما قرّره في الرسالة السابقة: «عقيدة أهل السنة»؛ وأوصى فيها بأن يشهدوا بما شهد به من هذا الاعتقاد الصحيح؛

وأوصى أيضا بالمكارم، والفضائل، وترك الاختلاف، والتباغض، والتحاسد؛ وأوصى بالاعتصام بحبل الله، وعدم التفرّق فيه، واتّباع الكتاب والسنة، وما كان عليه سلف الأمة؛ وأوصى أهله وأولاده؛ إذا نزلت به المنية؛ بأن يحسنوا تغيسله، وتكفينه، ودفنه؛ على ما ثبت في السنة النبوية.

وقد صحّت نسبة هذه الوصيّة إلى الإمام أبي عثمان الصابوني رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ وذلك من وجوه:

أولها: أنّ ابن العديم، رواها بإسناده إليه في «تاريخ حلب» (١٦٨٦/٤-١٦٩٣)، فقال: «أخبرنا أبو القاسمِ عبدُ الله بنُ الحُسَين بنِ عبدِ الله بنِ رَوَاحةَ الحَمَوِيُّ بحماة، قال: أخبرنا الحافظ أبو طاهر أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن الأصبهاني، قال: «قال لي الأمين أبو محمد هبة الله بن أحمد بن محمد بن الأكفاني المعدّل بدمشق: هذه نسخة وصيّة الأستاذ، الإمام، شيخ الاسلام: أبي عثمان، إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني -رحمة الله عليه، ورضوانه- وقعت إليَّ من جهة، أعتمد عليها.

قال الحافظ أبو طاهر: وقد أجاز إسماعيلُ لنسِيبِي أبي الطيّب الطهراني، وهو قد أجاز لي -قبل رحلتي، ودخولي إلى دمشق، واجتماعي بابن الأكفاني- وآخرون سوى نسيبي رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ قال:

هذا ما أوصى به إسماعيل بن عبد الرحمن بن إسماعيل أبو عثمان الصّابونيّ...»؛ وذكرها.

وأبو القاسم الحموي. قال الذهبي في «الميزان»: «مكثر عن السِّلَفي، وسماعه

صحيح، قد اتّهم في الشهادة؛ نسأل الله الستر».

وأبو طاهر أحمد الأصبهاني؛ هو الحافظ، العلّامة، المعروف بالسِّلَفي.

وأبو محمد هبة الله؛ هو الشيخ،الإمام، المفنّن، المحدث، الأمين، مفيد الشام، الدمشقي، المعدَّل، المعروف بابن الأكفاني؛ كما في «السير» (٥٧٢/١٩). قال ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٥٩/٧٣): « سمعت منه الكثير؛ وكان ثقةً، ثَبْتًا، متيقّظًا،، معنيًّا بالحديث، وجمعه...»، قال: «قال السلفي: هو حافظ، مكثر، ثقة». فالسند صحيح إلى الوصية.

الوجه الثاني: أنّ راوي الوصية ابن الأكفاني، ذكر بأنّها وقعت إليه من جهة، يعتمد عليها؛ كما تقدّم.

الوجه الثالث: أنّها وِجادة؛ ويجوز العمل بها؛ بل قطع بعض المحقّقين من الشافعية بوجوب العمل بها، عند حصول الثقة بها. قال ابن الصلاح في «معرفة أنواع الحديث» (٢٩١): «وما قطع به هو الذي لا يتّجه غيره في الأعصار المتأخّرة؛ فإنّه لو توقّف العمل فيها على الرواية لانسدَّ باب العمل بالمنقول؛ لتعذّر شرط الرواية فيها؛ والله أعلم».

قال السبكي في «طبقات الشافعية الكبرى» (٢٨٥/٤-٢٩٣): «وهذه وصيّته؛ وقد وُجدت بها بدمشق عند، دخوله إليها حاجًّا».

الوجه الرابع: أنّها نسبت إليه؛ بل صرّح فيها باسمه، فقال: «أوصى بهذا كلّه إسماعيل بن عبد الرّحمن الصّابونيّ».

الوجه الخامس: أنّه ذكر طرف منها في آخر ورقة من نسخة الظاهرية، منسوبة إليه؛ جاء فيها:

«قال أبو عثمان الصابوني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في وصيّته؛ وهو مصنف هذا الاعتقاد».

الوجه السادس: أنّ ما تضمّنته من تقرير اعتقاد أهل السنة، مطابق مع رسالته السابقة، وتضيء من مشكاة واحدة، ويقطع كل من قرأها بأنّها كتبت بقلم واحد، وخرجت من معدن واحد؛ وكأنها خلاصتها، وعصارتها.

الوجه السابع: أنّه ذكر فيه والده؛ ووصفه بالشهيد؛ كما وصفه في الرسالة السابقة -كما سيأتي- وذكر أيضا اسم ابنه أبي نصر؛ وهو عبد الله؛ واسم أخيه أبي يعلى؛ وهو إسحاق؛ فقال: «ويُصَلِّي عليه وَلَدُهُ أبو نَصْرٍ، إن كان حاضرًا، فإِنْ عَجَزَ عَن القيامِ بالصّلاة عليه، فَأَمْرُ الصّلاة عليه إلى أَخِيهِ أَبِي يَعْلَى، ثمّ يُرَدُّ إلى المدرسة، فيُدْفَنُ فيها بين يَدَيِّ وَالِدِهِ، الشَّهِيدِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ»؛ وغيرها من الوجوه.

هذا، وقد اعتبرت نسخة «تاريخ حلب» هي الأصل؛ باعتبار روايتها السند الصحيح؛ كما تقدّم؛ وقابلتها بما أوردها السبكي في «طبقات الشافعية الكبرى»؛ ورمزت لها بحرف «**س**»؛ وبالطرف المنقول في نسخة الظاهرية، ورمزت له بحرف «**ي**».

فرغ من قراءتها، ومقابلتها بأصولها، تصحيحًا وتعليقًا؛ بحسب الجهد والطاقة، سائلا المولى تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ أن يجعلنا من أهل السنة، ويحشرنا في زمرتهم؛ مع النبيين والصدّيقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا؛ وأن يغفر لمؤلفها،

وقارئها، وسامعها، ومحققها، وناشرها، ولجميع المسلمين؛ وصلى الله على نبيّنا محمد، وعلى آله، وصحبه؛ وسلّم تسليما كثيرا.

وكتب:

عبد المجيد جمعة

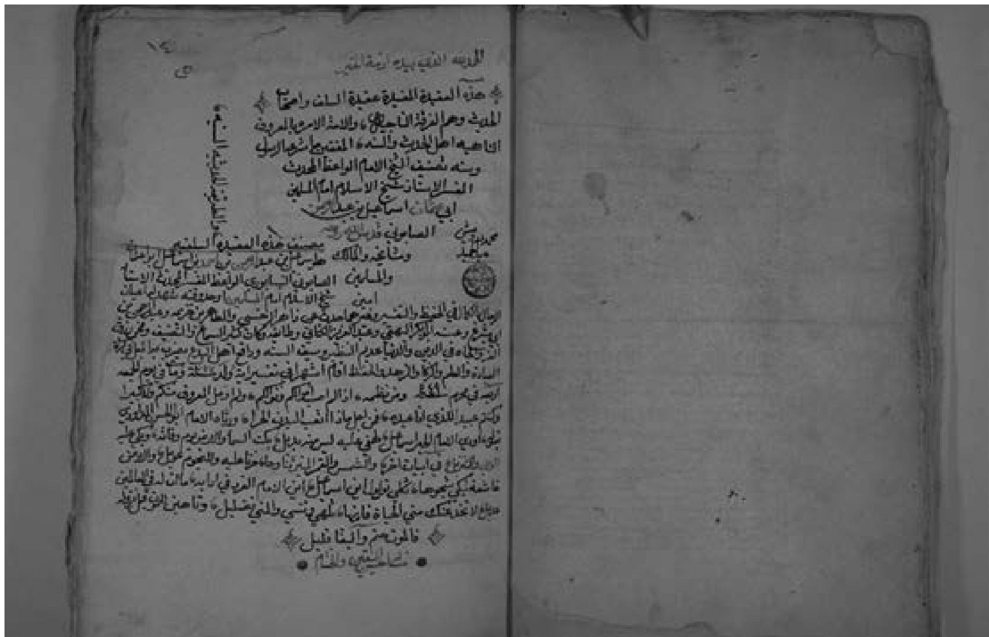
مساء يوم الثلاثاء السادس والعشرين

من شهر رمضان المبارك

سنة ١٤٤١ من هجرة المصطفى.

نماذج من النسخ المعتمدة في التحقيق



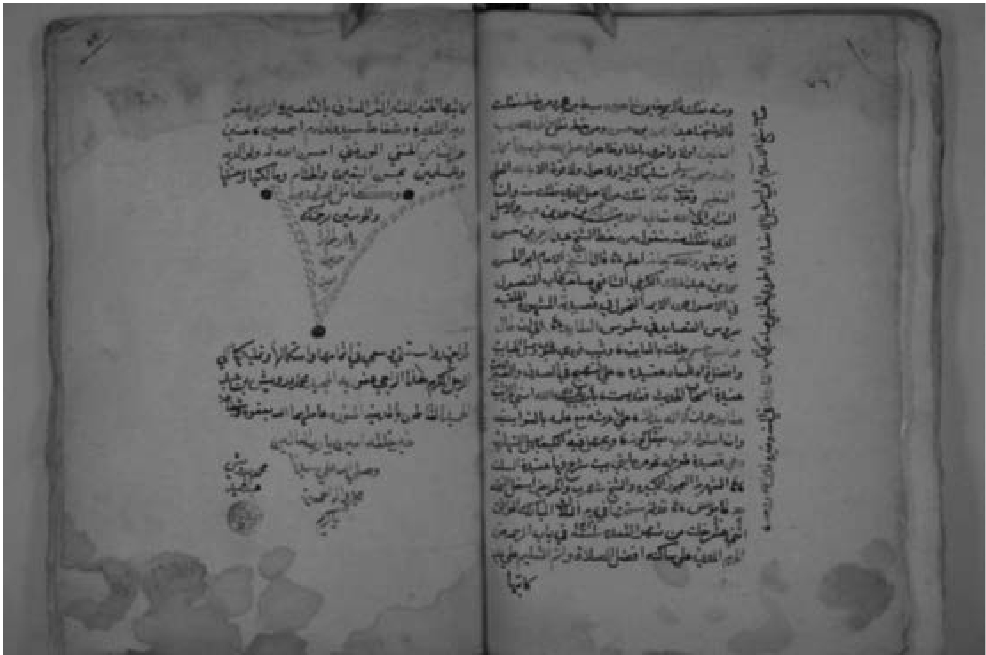
طرة نسخة الأصل



الورقة الأولى من نسخة الأصل



الورقة الأخيرة من نسخة الأصل ويظهر فيها السماعات



تتمة سماعات نسخة الأصل

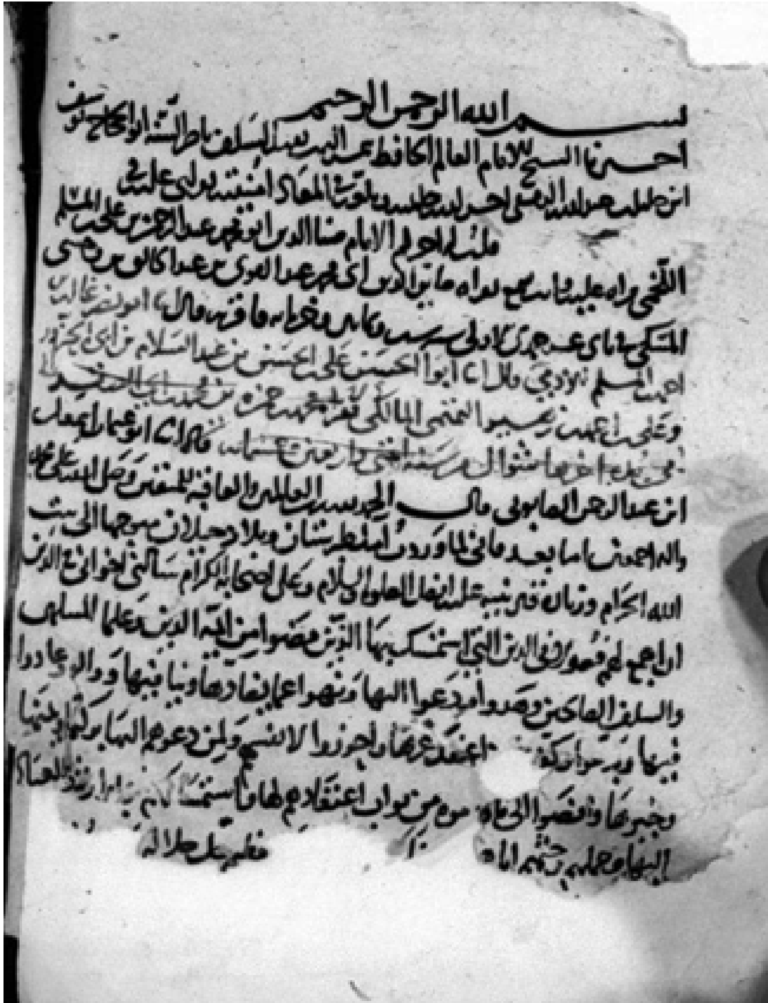
كتاب الرسالة في اعتقاد اهل السنة

واصحاب الحديث والائمة

تأليف الاستاذ الامام ابي عثمان اسمعيل بن عبد الرحمن الصابوني

رضي الله عنه

طرّة نسخة «ي»


بسم الله الرحمن الرحيم

الورقة الأولى من نسخة «ي»، وفيه يظهر آثار الخروم والتآكل

الورقة الأخيرة من نسخة «ي»



ورقة السماعات من نسخة «ي»

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسّر

الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين وصلى الله على سيدنا
محمد وآله أجمعين أما بعد فإني لما وردت أهل طبرستان
وبلاد جيلان متوجهاً إلى بيت الله الحرام وزيارة قبر النبي
محمد صلى الله عليه وسلم سألني إخواني في الدين أن أجمع لهم فصولاً
في أصول الدين التي استمسك بها الذين مضوا من أئمة الدين
وعلماء المسلمين والسلف الصالحين وهدوا ودعوا الناس إليها ونهوا عما يضادها
وينافيها ووالوا في اتباعها وعادوا فيها وبدّعوا وكفّروا من
اعتقد غيرها وأحرزوا لأنفسهم ولمن دعوهم إليها بركتها وخيرها
وأفضوا إلى ما قدموه من ثواب اعتقادهم واستمساكهم بها
وإرشاد العباد إليها وحملهم عليها فاستخرت الله تعالى في إثبات
هذا الجزء ما تيسر منها على سبيل الاختصار رجاء أن ينتفع
بها أولو الألباب والأبصار والله سبحانه يحقق الظن
ويجزل علينا المن بمنه بالتوفيق للصواب والصدق والاستقامة
على سبيل الرشد والحق بمنه وفضله قلت وبالله التوفيق
إن أصحاب الحديث المتمسكين بالكتاب والسنة حفظ الله تعالى
أحياءهم ورحم أمواتهم يشهدون لله تعالى بالوحدانية
وللرسول صلى الله عليه وسلم بالرسالة والنبوة ويعرفون ربهم
بصفاته التي نطق بها وحيه وتنزيله أو شهد له بها رسوله
صلى

الورقة الأولى من نسخة «ض»

الورقة الأخيرة من نسخة «ض»



ورقة وصية شيخ الإسلام أبي عثمان الصابوني

النَّصُّ المُحقَّق

كتاب

الرسالة في اعتقاد أهل السنة وأصحاب الحديث والأئمة

«الفصول في بيان الأصول»

تأليف الأستاذ العالم

أبي عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني

بسم الله الرحمن الرحيم

ربِّ يَسِّرْ وأَعِنْ بفضلِك ورحمَتِك

(سند الرسالة)

أخبرنا قاضِي القُضَاةِ بدمشق نظامُ الدِّين عُمَرُ بنُ إبراهيمَ بنِ محمدِ بنِ مُفْلِحٍ الصَّالِحِيُّ الحنبليُّ -إجازةً، مشافهةً- أخبرنا الحافظُ أبو عبدِ الله محمدُ بنُ عبدِ الله بنِ أحمدَ بن المحبِّ المَقْدِسِيُّ -إجازةً، إنْ لم يكن سماعًا- أخبرنا الشَّيْخَانِ: جمالُ الدِّين عبدُ الرحمنِ بنُ أحمدَ بنِ عُمَر بن شُكْرٍ، وأبو عبدِ الله محمدُ بنُ المحبِّ عبدِ اللهِ بنِ أحمدَ بنِ محمدٍ المَقْدِسِيَّيْنِ؛ قَالَ الأوَّلُ: أخبرنا إسماعيلُ بنُ أحمدَ بنِ الحُسَيْن بنِ محمدٍ العِرَاقِيُّ -سماعًا- أخبرنا أبو الفَتْح عبدُ الله ابنُ أحمدَ الخَرَقِيُّ -إجازةً-؛ وقَالَ الثاني: أخبرنا أحمدُ بنُ عبدِ الدَّائِمِ ح وأخبرنا المحدّثُ تاجُ الدِّين محمدُ بنُ الحافظِ عِمَادِ الدِّين إسماعيلَ بنِ محمدِ بنِ بَرْدِسٍ البَعْلِيُّ في كتابه أخبرنا أبو عبدِ الله محمدُ بنُ إسماعيلَ بنِ الخَبَّازِ -شفاهًا- أخبرنا أحمدُ بنُ عبدِ الدائم -إجازة، إن لم يكن سماعًا- أخبرنا الحافظُ عبدُ الغني ابنُ عبدِ الواحِدِ بنِ عليِّ بنِ سُرُورٍ المَقْدِسِيُّ أخبرنا الخَرَقِيُّ -سَمَاعًا- أخبرنا أبو بَكْرٍ عبدُ الرحمن بنُ إسماعيلَ الصَّابُونِيُّ حدثنا وَالِدِي شَيْخُ الإسلام أبُو عُثْمَانَ إسْمَاعِيلُ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: فذكره.

وأخبرنا قاضي القضاةِ عزُّ الدِّينِ عبدُ الرَّحِيمِ بنُ محمدِ بن الفُرَاتِ الحَنَفِيُّ -إجازةً، مشافهةً- أخبرنا محمودُ بنُ خليفةَ بنِ محمدِ بن خَلَفٍ المَنْبِجِيُّ -إجازة- أخبرنا الجمالُ عبدُ الرحمن بنُ أحمدَ بنِ عُمَرَ بنِ شُكْرٍ بسندِهِ، قال:

(مقدّمة المصنّف، وسبب تأليفه للكتاب)

الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ، وَالعَاقِبَةُ لِلمُتَّقِينَ، وَصَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَى سيِّدنا مُحَمَّدٍ، وآله أجمعين.

أَمَّا بَعْدُ، فَإِنِّي لَمَّا وَرَدتُ آمُلَ[1] طَبَرِسْتَانَ، وَبلَادَ جِيلَانَ[2]، مُتَوَجِّهًا إلى بَيْت اللهِ الحَرَامِ[3]،..

(١) في الأصل: آمد؛ -بالدال المهملة-؛ وكذا أثبتها البدر، والجديع، بل نبّه الجديع في الحاشية على أنّها محرفة، ومع ذلك أثبتها في المتن؛ وهو تحريف؛ وآمل: -بضمّ الميم، واللّام- اسم أكبر مدينة بطبرستان في السهل؛ لأنّ طبرستان: سهل، وجبل؛ وهي في الإقليم الرابع؛ كما في «معجم البلدان» (٥٧/١). وطبرستان: -بفتح الطاء، والباء، وكسر الراء- هو إقليم؛ يَقع في شمال دولة (الرافضة) «إيران»، وفي جنوب غرب دولة «تركمانستان» اليوم، ويَمتد في مُعظمه على الساحل الجنوبي لبحر قزوين، عبر سلسلة جبال ضخمة. أنظر «ويكيبيديا» مادة: طبرستان.

(٢) جِيلان: -بالكسر- اسم لبلاد كثيرة من وراء بلاد طبرستان؛ كما في «معجم البلدان» (٢٠١/٢)؛ وهي اليوم إحدى محافظات «إيران» الإحدى والثلاثين، ومركزها مدينة «رشت»، وتبلغ مساحة المحافظة: ١٤٧١١ كيلومتر مربع؛ وتسمى أيضا: «غيلان»؛ وكانت «جيلان» قديمًا تسمّى: «الديلم»؛ ويسمّى سكانها «الديالمة». انظر «ويكيبيديا» مادة: جيلان.

(٣) كان ذلك في رجب، سنة ٤٣٢هـ. قال ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣/٩): «قدم دمشق حاجًّا سنة اثنتين وثلاثين وأربعمائة، وحدّث بها، وقعد مجلس التذكير». وممّا حدّث به في دمشق ما ورد في «سيرة الإمام أحمد بن حنبل» رواية أبي الفضل صالح بن الإمام أحمد (٢٩): أخبرنا الأستاذ الإمام شيخ الإسلام أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني النيسابوري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قدم علينا دمشق في رجب سنة اثنين وثلاثين وأربعمائة- قال: أخبرنا أبو محمد الحسن بن أحمد الشيباني المعروف بالمخلدي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، في سنة سبع =

وزِيَارَةِ قَبْرِ نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ[1] -عليه أفضلُ الصلاةِ والسَّلَامِ، وعَلَى أصحابِهِ الكِرَامِ- سَأَلَنِي إِخْوَانِي في الدِّين: أَنْ أَجْمَعَ لَهُم: «فُصُولًا فِي أُصُولِ الدِّينِ»[2]، الَّتِي اسْتَمْسَكَ بها الذين مَضَوْا مِنْ أئمَّةِ الدِّينِ، وعلماءِ المسلمين، والسَّلَفِ الصّالحين، وهَدَوْا، ودَعَوْا [النّاسَ][3] إليها [في كُلِّ حِينٍ][4]، ونَهَوْا عَمَّا يُضَادُّها، ويُنَافِيها: [جملةَ المُؤمِنين، المُصدِّقين، المُتَّقين][5]؛ ووَالَوْا [في اتِّبَاعِها][6]، وعَادُوْا فيها، وبَدَّعُوا، وكَفَّرُوا[7] مَنِ اعْتَقَدَ غيرَها، وأَحْرَزُوا لأَنْفُسِهم، ولِمَنْ دَعَوْهُمْ إليها:

= وثمانين وثلمائة- قال: أخبرنا أبو بكر عبد الله بن محمد بن مسلم الأسفراييني -قراءة عليه- قال: حدثنا أبو الفضل صالح بن أحمد بن حنبل، قال: سمعت أبي يقول: «ولدت في سنة أربع وستين ومائة، في أولها في ربيع الأول، وَجِيء بِي، حمل من مرو، وتوفي أبوه محمد بن حنبل، وله ثلاثون سنة، فوليته أمّه».

(١) كذا في ي؛ في الأصل، وض: قبر النبي ﷺ.
وقوله: «وزيارة قبر نبيّه»؛ يعني: أن زيارته لقبر النبي ﷺ، تكون تبعًا لزيارته للمسجد الحرام، وأداء مناسك الحج، وليست ابتداء، حتى ينكر على المصنّف، أنّه يرى جواز شدّ الرحال إلى قبره ﷺ؛ كما فهمه من حقّق الرسالة؛ فإنّ زيارة قبره ﷺ سنة، وقربة؛ لمن أتى إلى الحج، ومرّ على المدينة النبوية؛ بل يستحب زيارة المدينة؛ لقوله ﷺ: «لَا تَشُدُّوا الرِّحَالَ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: مَسْجِدِي هَذَا، وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى» رواه مسلم (٨٢٧) عن أبي سعيد.

(٢) في ي: فصولاً في الدين.

(٣) سقطت من ض، وي.

(٤) سقطت من ض، وي.

(٥) لم ترد في ض، وي.

(٦) سقطت من ي.

(٧) أئمة السلف، وأصحاب الحديث؛ لم يتفقوا على تكفير جميع أهل البدع والأهواء، =

....

= المخالفين لأصول أهل السنة؛ بل اتفقوا على عدم تكفير بعض الطوائف؛ كالمرجئة، والشيعة المفضلة، ونحوهم؛ وتنازعوا في تكفير بعضها؛ كالخوارج، والروافض، والقدرية: المثبتين للعلم، والمنكرين لخلق الأفعال، وعموم المشيئة؛ ونحوهم؛ وأكثرهم أطلقوا القول بتكفير الجهمية، والقدرية، نفاة الكتابة والعلم؛ ومع ذلك؛ فرّقوا بين الفعل، والفاعل؛ وبين الحكم المطلق، والحكم المعيّن؛ مع مراعاة الشروط، وانتفاء الموانع؛ من حيث إقامة الحجة، وتبيين المحجّة، وإزالة الشبهة، واعتبار الرأي والنظر والاجتهاد، والتأويل السائغ، ونحو ذلك. قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «مجموع الفتاوى» (٣٥١/٣): «أمّا السلف والأئمّة، فلم يتنازعوا في عدم تكفير المرجئة، والشيعة المفضلة، ونحو ذلك؛ ولم تختلف نصوص أحمد في أنه لا يكفر هؤلاء، وإن كان من أصحابه من حكى في تكفير جميع أهل البدع -من هؤلاء، وغيرهم- خلافًا عنه، أو في مذهبه، حتى أطلق بعضهم تخليد هؤلاء وغيرهم؛ وهذا غلط على مذهبه، وعلى الشريعة؛ ومنهم من لم يكفر أحدًا من هؤلاء؛ إلحاقًا لأهل البدع بأهل المعاصي، قالوا: فكما أنّ من أصول أهل السنة والجماعة: أنهم لا يكفرون أحدًا بذنب، فكذلك لا يكفرون أحدًا ببدعة. والمأثور عن السلف والأئمة: إطلاق أقوال بتكفير الجهمية المحضة، الذين ينكرون الصفات». قال: «وأما الخوارج والروافض، ففي تكفيرهم نزاع، وتردّد؛ عن أحمد، وغيره؛ وأمّا القدرية الذين ينفون الكتابة والعلم فكفروهم؛ ولما يكفروا من أثبت العلم، ولم يثبت خلق الأفعال».

وقال في موضع آخر في حكم الصلاة خلف من يكفر ببدعته من أهل الأهواء؛ كما في «المصدر السابق» (٣٤٥/٢٣): «هذه المسألة متعلقة بتكفير أهل الأهواء؛ والناس مضطربون في هذه المسألة؛ وقد حُكي عن مالك فيها روايتان، وعن الشافعي فيها قولان، وعن الإمام أحمد أيضا فيها روايتان؛ وكذلك أهل الكلام، فذكروا للأشعري فيها قولين؛ وغالب مذاهب الأئمّة فيها تفصيل؛ وحقيقة الأمر في ذلك: أنّ القول قد يكون كفرًا، =

بَرَكَتَها، [ويُمْنَها][(١)]، وخَيْرَها؛ وأَفْضَوْا إلى ما قَدَّمُوهُ مِن ثواب اعْتِقادِهم [لَهَا][(٢)]، وَاسْتِمْسَاكِهم بِهَا، وإرْشَادِ العبادِ إليها، وحَمْلِهِم، [وحَثِّهم إيَّاهُمْ][(٣)] عَلَيْها؛ فَاسْتَخَرْتُ اللهَ -تعالى-، وأَثْبَتُ في هذا الجُزْءِ: ما تَيَسَّرَ منها على سَبِيلِ الاخْتِصَارِ، رَجَاءً أن يَنْتَفِعَ بِهِ[(٤)] أُولُوا الألبابِ والأبصَارِ؛ وَاللهُ -سبحانه- يُحَقِّقُ الظنَّ، ويُجْزِلُ علينا المَنَّ[(٥)]؛ بالتوفيقِ [للصَّوَابِ، والصِّدْقِ، والهِدَايَةِ][(٦)]، وَالاسْتِقَامَةِ[(٧)] على سبيل الرُّشْدِ، والحَقِّ؛ بِمَنِّهِ، وفَضْلِهِ.



= فيطلق القول بتكفير صاحبه، ويقال: من قال كذا فهو كافر؛ لكن الشخص المعيّن الذي قاله، لا يحكم بكفره حتى تقوم عليه الحجّة التي يكفر تاركها؛ وهكذا الأقوال التي يكفر قائلها: قد يكون الرجل، لم تبلغه النصوص الموجبة لمعرفة الحقّ؛ وقد تكون عنده، ولم تثبت عنده، أو لم يتمكّن من فهمها؛ وقد يكون قد عرضت له شبهات يعذره الله بها؛ فمن كان من المؤمنين مجتهدا في طلب الحق، وأخطأ؛ فإنّ الله يغفر له خطأه، كائنا ما كان، سواء كان في المسائل النظرية، أو العملية؛ هذا الذي عليه أصحاب النبي ﷺ، وجماهير أئمّة الإسلام». وانظر (٥٠٧/٧).

(١) زيادة من ي؛ وأهملها الجديع.

(٢) ليست في ض.

(٣) سقط من ض؛ وسقط من الأصل: وحثّهم؛ وهي زيادة من ي؛ وقد أهملها الجديع.

(٤) في ض: بها.

(٥) في ض: المنّ به؛ بزيادة: به.

(٦) سقطت من الأصل؛ وسقط من ض: والهداية؛ وهي زيادة من ي، وقد أهملها الجديع.

(٧) في ي: والهداية للاستقامة.

(الشهادة لله بالوحدانية، وللرسول ﷺ بالرسالة)

[قَالَ الشَيْخُ أبُو عُثْمَانَ][١]: قُلْتُ -وبِاللّه التّوفيقُ-:

[إنَّ][٢] أصحابَ الحديثِ، [المُتمسِّكين بالكتاب، والسُّنَّةِ][٣] [حَفِظَ الله -تعالى- أحياءَهم، وَرَحِمَ أمْواتَهُم][٤]: يَشْهَدُونَ للهِ -تعالى- بِالوَحْدَانِيَّةِ، وللرّسولِ ﷺ بالرّسالة والنُّبُوَّةِ.

وَيَعْرِفون رَبَّهُم عَزَّوَجَلَّ بِصِفَاتِهِ، التي نَطَقَ بها وَحْيُهُ[٥]، .... وتَنْزِيلُهُ، [وشَهِدَ[٦] لَهُ بها رَسُولُهُ ﷺ][٧]، على ما وَرَدَتِ الأخبارُ الصِّحاحُ بِهِ[٨]، وَنَقَلَهُ[٩] العُدُولُ الثِّقاتُ عنه.



---

(١) زيادة من ي؛ تكرّرت كثيرا؛ وقد أسقطها الجديع، وتبعه أبو اليمن: في تحقيقهما.

(٢) سقط من الأصل. نبّه على ذلك الجديع في الحاشية، لكنّه أسقطها من المتن.

(٣) ليست في الأصل؛ والمثبت من ض، وي؛ وقد ثبتت في «مجموع الفتاوى» (٥/٤). وقد أهملها الجديع.

(٤) ليست في ي.

(٥) في «مجموع الفتاوى»: كتابه.

(٦) في الأصل: أو شهد؛ وما أثبته موافق لما في «مجموع الفتاوى».

(٧) ليست في ي؛ وهي ثابتة في «مجموع الفتاوى»، لكن دون لفظ: «عنه» في آخر الجملة.

(٨) في «مجموع الفتاوى»: على ما وردت به الأخبار....

(٩) في الأصل، وض: ونَقَلَت؛ وما أثبته من ي موافق لما ثبت في «مجموع الفتاوى».

(اعتقاد أهل السنة بإثبات جميع الصفات الثابتة في الكتاب والسنة؛ بلا تشبيه ولا تحريف)

وَيُثبتون لَهُ جَلَّجَلَالُهُ [منها][(١)] مَا أَثْبَتَهُ لنفسِهِ في كتابِهِ، وعلى لسانِ رسولِه ﷺ؛ ولا يَعْتَقِدُونَ تَشْبيهًا لصفاتِهِ بصِفاتِ خَلْقِه، فَيَقُولونَ: إنَّهُ خَلَقَ آدمَ بِيَدَيْهِ[(٢)]؛ كما نَصَّ -سبحانه- عليه في قوله -عَزَّ مِن قائل-: ﴿قَالَ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ ۝٧٥﴾ [ص: ٧٥].

ولَا يُحَرِّفُونَ الكَلِمَ عَن مَوَاضِعِه: بِحَمْلِ اليَدَيْنِ على النِّعْمَتَيْنِ، أو القُوَّتَيْنِ؛ تَحْرِيفَ المُعْتَزِلَةِ والجَهْمِيَّةِ[(٣)] -أَهْلَكَهُمُ اللهُ-؛ [ولا يُكَيِّفُونَهَا بِـ«كَيْفَ»][(٤)]، أَوْ يشبّهُونَهُمَا[(٥)] بِأَيْدِي المَخْلُوقِينَ: تَشْبِيهَ المُشَبِّهَةِ[(٦)] -خَذَلَهُمُ اللهُ-.

[وقَدْ][(٧)] أعاذَ اللهُ -تعالى- أهلَ السُّنَّةِ: مِنَ التَّحْرِيفِ، والتَّشْبيهِ، والتَّكْيِيفِ؛ ومَنَّ عليهم بالتَّفْهِيمِ، والتّعريفِ[(٨)]؛ حتّى سَلَكُوا سَبيلَ التَّوْحِيدِ وَالتَّنزيهِ، وَتَرَكُوا

---

(١) زيادة من ض، وي.

(٢) في الأصل: بيده؛ بالإفراد.

(٣) في الأصل، وض: المعتزلة الجهمية.

(٤) سقطت من ي.

(٥) كذا في ي؛ وفي الأصل: أو شبهها.

(٦) في ض: ولا تَشْبيهًا بأيدي المخلوقين، ولا يكيّفونها تكييف المشبّهة.

(٧) سقطت من ض؛ وهي مثبتة في «مجموع الفتاوى».

(٨) في الأصل، وض: بالتعريف والتفهيم؛ بالتقديم والتأخير؛ والمثبت من ي موافق لما ثبتت في «مجموع الفتاوى».

القولَ بِالتَّعْطيلِ وَالتَّشْبيهِ، وَاتَّبَعُوا قَوْلَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ(١): ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ﴾ [الشورى:١١]، [وقوله تعالى: ﴿وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ ﴾ [الإخلاص]](٢).

[(٣)وكَمَا وَرَدَ القرآنُ بِذِكْرِ اليدَيْنِ، في قولِه: ﴿لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾ [ص:٧٥]، ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيۡفَ يَشَآءُۚ﴾ [المائدة:٦٤]؛ وَرَدَت الأخبارُ الصِّحاحُ عن رسول الله ﷺ، بذكر اليَدِ؛ كَخَبَرِ مُحاجَّةِ مُوسَى آدَمَ، وقولِه له: «خَلَقَكَ بِيَدِهِ، وَأَسْجَدَ لَكَ مَلَائِكَتَهُ»(٤).

ومِثْلِ قولِهِ ﷺ: «لَا [أَجْعَلُ صَالِحَ ذُرِّيَّةِ](٥) مَنْ خَلَقْتُهُ بِيَدِيَّ، كَمَنْ قُلْتُ لَهُ: كُنْ فَكَانَ»(٦).

---

(١) في ي: قوله عز من قائل؛ وفي «مجموع الفتاوى»: واكتفَوْا بنفي النقائص بقوله....

(٢) زيادة من «مجموع الفتاوى».

(٣) بداية سقط النص من الأصل، وض.

(٤) أخرجه البخاري (٣٤٠٩) ومسلم (٢٦٥٢) عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «احتجّ آدم وموسى عَلَيۡهِمَاٱلسَّلَامُ عند ربّهما، فحجّ آدم موسى. قال موسى: أنت آدم الذي خلقك الله بيده ونفخ فيك من روحه، وأسجد لك ملائكته، وأسكنك في جنته، ثم أهبطت الناس بخطيئتك إلى الأرض...» وذكر بقية الحديث؛ واللفظ لمسلم.

(٥) في ي، أصابها خروم؛ وأثبت حسب سياق الحديث، وحسب ما نقله ابن العطار في «الاعتقاد الخالص» (١٢٦)؛ ولم يهتد البدر لقراءتها فوضع مكانها خطًّا أفقيًّا.

(٦) هو طرف من حديث مطول؛ أخرجه الطبراني في «الكبير» (٦٥٨/١٣) وفي «الأوسط» (٦١٧٣) عن عبدالله بن عمرو عن النبي ﷺ، قال: «إن الملائكة قالت: يا ربنا، أعطيت بني آدم الدنيا يأكلون فيها ويشربون ويلبسون، ونحن نسبح بحمدك، ولا نأكل ولا نشرب ولا نلهو، =

وقوله ﷺ: «خَلَقَ اللهُ الفِرْدَوسَ بِيَدِهِ، [وَخَلَقَ جَنَّةَ عَدْنٍ بِيَدِهِ، وَكَتَبَ التَّوْرَاةَ لِمُوسَى بِيَدِهِ][(١)]»[(٢)].

= وكما جعلت لهم الدنيا فاجعل لنا الآخرة. قال: ...» وذكره. وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨٢/١): «رواه الطبراني في «الكبير» و«الأوسط»، وفيه إبراهيم بن عبد الله بن خالد المصيصي، وهو كذاب متروك، وفي سند الأوسط طلحة بن زيد، وهو كذاب أيضًا»، ورواه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٦٨٨-٦٨٩) وفي «الشعب» (١٤٧) من حديث جابر وقال: «في ثبوته نظر». وضعّفه الشيخ الألباني في «الضعيفة» (٤٩٨٠)، ونقل قول البيهقي، وقال: «قلت: وعلّته: إمّا النرسي هذا؛ فإني لم أعرفه؛ وإمّا هشام بن عمار؛ فإنّه -مع كونه من شيوخ البخاري- فقد كان يتلقّن». كذا قال؛ وقد تصحّف عليه النرسي؛ وصوابه القرشي؛ وهو عبد ربه بن صالح القرشي الدمشقي؛ ذكره البخاري في «الكبير» (١٧٧١)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤٤/٦)؛ ولم يذكراه بجرح؛ وذكره ابن حبان في «الثقات» (٩٤٤٢). لكنّه لم يتفرّد به؛ فقد رواه أحمد في «السنة» (١٠٦٥) والطبراني في «مسند الشاميين» (٥٢٠) عن عثمان بن علاق -وهو عثمان بن حصن بن علاق- به؛ وهذا رجاله ثقات؛ وله شاهد من حديث عبد الله بن عمرو؛ أخرجه الطبراني في «الكبير» (٦٥٨/١٣) وفي «الأوسط» (٦١٧٣)؛ وصحّحه الذهبي في «الأربعين في صفات رب العالمين» (٧٣)، وقال في «العلو» (١٨٣): إسناده صالح. لكن صحّح الدارقطني في «العلل» (٢٨٤٣) وقفه على ابن عَمرو.

(١) في ي، خروم وتآكل؛ واستدركت هذه الزيادة من «الاعتقاد الخالص»؛ وقد أهملها المحققون الثلاثة، إلا أن الجديع وضع نقاطا متتابعة، إشارة منه إلى وجود السقط.

(٢) أخرجه الخرائطي في «مساوئ الأخلاق» (٤١٠) والدارقطني في «الصفات» (٢٨) وأبو الشيخ في «العظمة» (١٥٥٥/٥) وأبو نعيم في «صفة الجنة» (٢٣) والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٦٩٢) عن عبد الله بن الحارث بن نوفل؛ إلا أنّهم قالوا: «خلق آدم بيده» مكان «خلق جنة عدن بيده». وقال البيهقي: «هذا مرسل». وقال ابن القيم في «حادي الأرواح» (١٠٧): «قلت: المحفوظ أنّه موقوف». وعلّق عليه في «الصواعق المرسلة» (٢٧٠/١)، فقال: =

[وقال الشيخ أبو عثمان: ..... أو رويناها في هذا بأسانيدها ....][١]، ورَوَى الاعْتِبَارَ في بَيَانِ صِفَاتِ المَلِكِ الجَبَّارِ جَلَّجَلَالُهُ، وعظم إفضالُه-][٢].

ويُثْبِتُ أصْحَابُ الحدِيثِ للرَّبِّ جَلَّجَلَالُهُ جَمِيعَ ما نَطَقَ به القرآنُ، ووَرَدَتْ به الأخبارُ الصِّحَاحُ[٣]: مِنَ السَّمعِ، والبَصَرِ، والعَيْنِ، والوَجْهِ، والعِلْمِ، والقُوَّةِ، والقُدْرَةِ، والعِزّةِ، والعَظمَةِ، والمشِيئَةِ، والإرادةِ، والقَوْلِ، والكَلامِ، والرِّضَا، والسُّخْطِ، وَالحُبِّ، وَالبُغْضِ[٤]،والفَرَحِ، والضَّحِكِ، [وَغَيْرِهَا][٥]: مِن غَيْرِ تشبيهٍ لِشَيءٍ مِن ذلك بِصِفاتِ المَرْبُوبِينَ المَخْلوقينَ؛ بل يَنْتَهون فيها، [وفِيمَا يُضَاهِهَا][٦]

= «فلو كانت اليد هي القدرة، لم يكن لها اختصاص بذلك؛ ولا كانت لآدم فضيلة بذلك على شيء مما خلق بالقدرة».

(١) ثبتت في ي؛ وفيها تآكل، وخروم قدر سطرين؛ وللأسف لم ينقل العبارة ابن العطار في «الاعتقاد الخالص»؛ وقد أهملها المحقّقون الثلاثة، وأهملوا أيضا الجملة التي بعدها؛ وهي ثابتة في بداية الورقة التي بعد هذه.

(٢) نهاية السقط من الأصل، وض.

(٣) في الأصل، وض: وكذلك، يَقُولُون فِي جميعِ الصِّفاتِ، التي نَزَلَ بِذِكْرِها القرآنُ، وَوَرَدَتْ بها الأخبارُ الصحاح. والمثبت من ي.

(٤) كتب البدر مكانها: الحياة واليقظة، وذكر في الهامش: أنّ في المخطوطة: الحب والبغض؛ ومع ذلك أهملها في المتن؛ ولم يثبت هذا اللفظ في النسخ المعتمد؛ وصفة «اليقظة»، ليس عليها دليل من الكتاب، والسنة، ولا أثرت عن السلف؛ فلا يجوز إثبات من الصفات، ما لم يثبته الله، ورسوله، ولا سلف الأمّة.

(٥) سقطت من ي.

(٦) ثبتت في ي؛ وأهملها المحققون الثلاثة.

إلى ما قَالَه اللهُ -تعالى-، وقَالَهُ رسولُهُ ﷺ؛ مِن غير زِيادةٍ عَلَيْهِ، ولا إضافة إلَيْهِ[١]، ولا تَكْيِيفٍ [له][٢]، ولا تَشْبِيهٍ، ولا تحْرِيفٍ، ولا تَبْدِيلٍ، ولا تَغْيِيرٍ، ولا إزالةِ لَفْظِ [الخَبَرِ][٣] عمَّا تَعْرِفُه العرَبُ، وتَضَعُهُ عليه: [بتَأْوِيلٍ مُنْكَرٍ، يُسْتَنْكَرُ[٤]؛ ويُجْرُونَ على الظّاهرِ، وَيَكِلُونَ عِلْمَه إلى اللهِ -تعالى-؛ ويُقِرُّونَ بأنّ تَأْوِيلَه لا يَعلَمُهُ إلّا اللهُ؛ كما أَخْبَرَ اللهُ عَن الرَّاسِخين في العِلْمِ: أَنَّهُم يَقُولُونَه؛ في قولِهِ -تعالى-: ﴿ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٧﴾ ﴾][٥].

[ويُمْسِكُونَ عَمَّا سِوَى ذلك.

وآياتُ الكتابِ، وأخبارُ الرَّسُولِ ﷺ الصحيحةِ، المُنِيرَةِ، النَّاطِقَةِ بهذه الصِّفَاتِ، وغيرِها: كثيرةٌ، يَطولُ الكتابُ بإحصائِهَا؛ وذِكْرُ اتّفاقِ أئمّةِ المِلَّة، وعلمائِهَا على صحّةِ تلك الأَخْبَارِ الواردةِ بها؛ وأكثرُها مخرَّجٌ بالأسانِيدِ الصَّحِيحَةِ في كتابِ «الانْتِصَار»؛ وشَرْطُنَا في أَوَّلِ هذا الكتابِ: الاختصارُ، والاقتصارُ على أدنى المِقْدَار، دون الإكْثَارِ برِوَايَةِ الأخبارِ، وذِكْرِ أسانيدِهَا الصحيحَةِ؛ عند نَقَلَةِ الآثارِ، ومُصَنِّفِي المَسَانِيد الصِّحَاحِ الكِبَارِ][٦].

---

(١) في ض: من زيادة فيه؛ وفي ي: من غير إضافة، ولا زيادة عليه.

(٢) سقط من ض.

(٣) سقط من ي؛ وفي الأصل: ولا إزالة اللفظ الخبر؛ وضبطها المحققون الثلاثة: ولا إزالة للفظ الخبر.

(٤) في ض: مستكبر؛ وهو تحريف؛ وأسقط الكلمة البدر، وتبعه في ذلك أبو اليمن.

(٥) هذه الفِقْرة، سقطت من ي.

(٦) ثبتت هذه الفِقْرَة في ي؛ وقد أسقطها الجديع، وأسقط البدر الجملة الأولى منها؛ وهي =

(اعتقاد أهل السنة بأنّ القرآن كلام الله غير مخلوق)

[قال الشّيخُ أبو عُثْمانَ][(١)]: ويَشْهَدُ أَصْحَابُ الحديثِ، ويَعْتَقِدونَ: أنَّ القرآنَ كَلامُ اللهِ، [و][(٢)] كتابُهُ، [وخِطَابُه][(٣)]، ووَحْيُهُ، وتَنْزِيلُه؛ غَيْرُ مَخْلُوقٍ؛ وَمَن قالَ بِخَلْقِه، وَاعْتَقَدَه فهو كافِرٌ عندهُمْ.

والقُرْآنُ -الّذي هو كلامُ اللهِ، ووحيُه- هو الّذي نَزَلَ به جِبْرِيلُ على الرَّسُول ﷺ: قرآنًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ، بَشِيرًا وَنَذِيرًا؛ كما قالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾ .

وهُوَ الّذي بلَّغَهُ الرّسولُ ﷺ أُمَّتَهُ؛ كما أُمِرَ بِهِ في قولِهِ -تعالى-: ﴿۞يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ . فَكانَ الذي بَلَّغَهم بأمرِ اللهِ -تعالى- كلامَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ وفيهِ قَالَ ﷺ: «أَتَمْنَعُونَنِي[(٤)] أَنْ أُبَلِّغَ كَلَامَ رَبِّي»[(٥)].

= قوله: «ويمسكون عما سوى ذلك». وتبعه في ذلك أبو اليمن.

(١) ثبتت في ي؛ وقد تكرّرت في مواضع كثيرة؛ وأهملها الجديع، وتبعه أبو اليمن.

(٢) سقط من ض.

(٣) ثبتت في ي؛ وأسقطها الجديع.

(٤) في الأصل، وض: أتمنعوني؛ وكذا أثبتها البدر؛ بإسقاط نون الفعل؛ وما أثبته من ي موافق لما ثبت في «الاعتقاد الخالص» (١٥٢)، فقد نقل عبارة المصنّف بتصرّف يسير. ونبّه على الخطأ الجديع، لكن فاته أنّ هذا اللفظ، ثبت في ي.

(٥) أخرجه البخاري في «خلق أفعال العباد» (٨٧-تحقيق الفهيد) وأبو داود (٤٧٣٤) والترمذي (٢٩٢٥) وابن ماجه (٢٠١) عن جابر، قال: «كان النبي ﷺ يَعْرِضُ نَفْسَهُ عَلَى =

وهُوَ الذي تَحفظُهُ الصّدُورُ، وتَتْلُوهُ الأَلْسُنُ[(١)]، ويُكتَبُ في المصاحِفِ، كَيْفَمَا تُصُرِّفَ: بِقِراءَةِ قارئٍ، ولَفْظِ لَافِظٍ، وحِفْظِ حافِظٍ، وحَيْثُ تُلِيَ، وفي أيِّ موضعٍ قُرِئ، أوْ كُتِبَ[(٢)]: في مَصَاحِفِ أَهْلِ الإسلام، وأَلْوَاحِ صِبْيَانِهم، وغَيْرِها؛ كُلُّهُ كلامُ اللهِ جَلَّ جَلَالُهُ، [وهُوَ القرآنُ بِعَيْنِه، الَّذي نَقولُ: إنَّه][(٣)] غَيْرُ مَخْلوقٍ؛ فمَن زَعَمَ أنّه مخلوقٌ فهُوَ كافِرٌ بِاللهِ العَظيم.

قَالَ الشَّيخُ أبو عثمانَ: سمعتُ شيخَنا الحاكمَ أبَا عبد الله الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، يَقُولُ: سمعتُ الإمامَ أبَا الوليد حَسَّانَ بنَ محمدٍ الفَقِيهَ، يقول: سمعتُ الإمامَ أبا بكرٍ محمدَ بنَ إسحاقَ بنِ خُزَيمةَ، يَقُول: «القرآنُ كلام اللهِ غَيْرُ مخلوق، فمن قالَ: [إنَّ][(٤)] القرآنَ مخلوقٌ فهُوَ كَافِرٌ باللهِ العظيمِ، لا تُقْبَلُ شهادتُهُ، ولا يُعَادُ إنْ مَرِضَ، وَلا يُصَلَّى عليه إنْ ماتَ، ولا يُدْفَنُ في مقابِرِ المسلمين، ويُسْتَتَابُ، فإنْ تَاب وإلا ضُرِبَتْ عُنُقُهُ[(٥)]»[(٦)].

= النَّاسِ بِالمَوْقِفِ، فَقَالَ: أَلَا رَجُلٌ يَحمِلُني إِلَى قَومِهِ، فَإِنَّ قُرَيْشًا قَدْ مَنَعُونِي أَنْ أُبَلِّغَ...» وذكره؛ وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح». وصحّحه أيضا الشيخ الألباني في «الصحيحة» (١٩٤٧).

(١) في الأصل: الألسنة؛ وما أثبته موافق لما ثبت في «الاعتقاد الخالص» (١٥٣).

(٢) في الأصل، وض: وكتب؛ والمثبت من ي، وهو موافق لما ثبت في «الاعتقاد الخالص» (١٥٤).

(٣) هذه الجملة، ثبتت في ي؛ وقد أسقطها الجديع، وتبعه أبو اليمن.

(٤) ليس في ض.

(٥) في ي: ضِرُبَ عنقه؛ وقد تكرّرت؛ وكلاهما سائغ؛ وهو -أعني العنق- ممّا يذكّر، ويؤنّث؛ كما في «المذكر والمؤنث» للأنباري (٣٨٣/١)، و«الصحاح» (١٥٣٣/٤).

(٦) إسناده صحيح؛ حسّان بن محمد؛ قال فيه الخليلي في «الإرشاد في معرفة علماء الحديث» =

قال الشَّيْخُ أبُو عثمانَ: فأمّا اللّفْظُ بالقرآنِ، فإنَّ الشّيخَ أبَا بكرٍ الإسماعيليَّ الجُرْجَانيَّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ذَكَرَ في رسالتِهِ، التي صَنَّفَها لأَهْلِ «جِيلان»، [قال فيها](١): «وَمَن زعَمَ أنَّ لفظَهُ بالقُرآن مخلوقٌ -يُرِيدُ بِهِ القرآنَ- فقد قَالَ بِخَلْقِ القرآنِ»(٢).

وذَكَرَ ابنُ مَهْدِي الطَّبَرِيُّ(٣) في كتابِهِ(٤) «الاعتقاد»، الذي صَنَّفَهُ لأَهْلِ هذه

= (٨٤٢/٣): «الفقيه ثقة، إمام، صنّف على كتاب مسلم، أثنى عليه الحاكم، وكان إسناده متقاربًا، لكنّه في نفسه ثقة عالم». وقال أبو الحسن الفارسي؛ كما في «المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور» (٦٤١): «معروف، ثقة، له ألقاب». ووصفه الذهبي في «السير» (٤٩٢/١٥)، فقال: «الإمام، الأوحد، الحافظ، المفتي، شيخ خرسان». وذكره ابن العطار في «الاعتقاد الخالص» (١٥٦). وذكر الذهبي في «السير» (٣٧٩/١٤) من طريق أبي سعيد عبد الرحمن بن أحمد المقرئ، سمعت ابن خزيمة، يقول: «القرآن كلام الله، ووحيه، وتنزيله، غير مخلوق، ومن قال: شيء منه مخلوق، أو يقول: إنّ القرآن محدث، فهو جهميّ».

(١) ثبتت في ي؛ وأسقطها الجديع.

(٢) لعل الرسالة ممّا فُقِدَ من آثار أبي بكر الإسماعيلي؛ وهي غير رسالة: «اعتقاد أهل السنّة»؛ كما يلاحظ من اختلاف اللفظين؛ فلفظه فيه (١٩-تحقيق عزون): «...ومن قال بخلق اللّفظ بالقرآن؛ يريد به القرآن؛ فهو قد قال بخلق القرآن».

(٣) هو علي بن محمد بن مهدي، أبو الحسن الطَّبري المتكّلم الأَصُولي؛ تلميذ أبي الحسن الأشعري، صَحبه بالبصرة مدّة، وتخرّج به، وصنّف التصانيف، وتبحّر في علم الكلام، توفي سنة ٣٨٠هـ، وهو مؤلّف كتاب «مُشْكل الأحاديث الواردة في الصّفات»، وله أيضا «تأويل الآياتِ المشكلة الموضحة وبيانها بالحجة والبرهان»، وقد طبع بتحقيق محمد شحاتة، دار الوعاء-القاهرة، سنة ٢٠٠٤م. انظر «تاريخ الإسلام» (٤٩٢/٨) «طبقات الشافعية الكبرى» (٤٦٦/٣)؛ ولعل رسالته مفقودة.

(٤) في ي: في كتاب.

البِلَادِ: «أنّ مذهبَ أَهْلِ السُّنَّةِ والجماعة[١]: القولُ بأنّ القرآنَ كلامُ اللهِ[٢] -سبحانه-، ووَحْيُه، وتنزيله، وأمرُه، ونَهْيُه، غَيْرُ مخلوقٍ؛ ومَن قالَ: مخلوقٌ؛ فهو كافِرٌ بالله العظيمِ، وأنَّ القرآنَ في صُدورنا محفوظٌ، وبِألْسِنتِنا مَقْرُوءٌ، وَ[٣] فِي مَصاحِفِنا مكتوبٌ؛ وهو الكَلامُ الّذي تَكَلَّمَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ [به][٤]؛ ومَن قالَ: إنّ القرآنَ بِلَفْظِي مَخْلُوقٌ، أَو لَفْظِي بِهِ مَخْلُوقٌ؛ فهُوَ جاهِلٌ، ضَالٌّ، كافِرٌ باللهِ العظيمِ».

قال الشّيخُ الإمامُ أبُو عثمانَ: وإنّما ذكرتُ هذا الفَصْلَ[٥] بِعَيْنِه، من كتاب ابْنِ مَهْديٍّ الطَبَرِيِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ لاستحساني ذلك منه؛ فإنّه اتّبع السَّلَفَ رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، [من كُتَّابِ أصحابِ الحديث][٦]، فيما ذكره[٧]، مع تَبَحُّرِه في علم الكلام، وتصانيفِهِ الكثيرةِ[٨] فيه، وتقدُّمِهِ، وَتَبَرُّزِه[٩] عندَ أَهْلِهِ[١٠].

---

(١) في ي: والأئمّة؛ ولم ينبّه عليه البدر.

(٢) في ي: كلامه.

(٣) أسقطه الجديع؛ وهو ثابت في النسخ.

(٤) سقط من ض.

(٥) في ض: هذا اللفظ؛ ولم يتسنَّ لي المقابلة من ي؛ لأنّ الجملة أصابها تآكل وخروم قدر سطر، وظهرت منها بعض الكلمات؛ وللأسف، لم ينقل ابن العطار العبارة في «الاعتقاد الخالص».

(٦) ليست في ي؛ ولفظ: «كتاب» زيادة من ض.

(٧) في ض: ذكرته؛ وفي ي: فيما قاله.

(٨) في الأصل: الكبيرة.

(٩) في ي: وتبريزه.

(١٠) كأنّ المصنّف يعتذر لنفسه في النقل عن ابن مهدي الطبري؛ إذ إنّه لم يكن على طريقة =

قال الشَّيْخُ: وأخبرني[1] أبو عبدِ الله الحَافِظُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، قالَ: قرأتُ بخطِّ أَبِي عَمْرٍو المُسْتَمْلِيِّ[2]، سمعتُ أبَا عثمانَ سعيدَ بنَ إشْكَابٍ[3]..................................

= السلف في إثبات الصفات، بل كان على طريقة ابن كلّاب؛ كما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية في «درء تعارض العقل والنقل» (٢٧٠/١). وقال ابن القيم في «الصواعق» (١٧٩/١): «صنّف جماعة في تأويل آيات الصفات، وأخبارها؛ كأبي بكر بن فورك، وابن مهدي الطبري، وغيرهما».

(١) في الأصل، وض: أخبرنا؛ وسقط الواو.

(٢) في الأصل: ابن عمرو المشتملي؛ وهو غلط، وتحريف؛ وأبو عَمرو المستملي؛ هو: أحمد بن المبارك النَّيْسَابُوري الزاهد، ويُعرف بحَمْكَوَيْهِ. توفي سنة ٢٨٤هـ. قال فيه الذهبي في «السير» (٣٧٣/١٣): «الحافظ، العالم، الزاهد، العابد، المجاب الدعوة».

(٣) في الأصل: أسكاب؛ وهو تصحيف؛ وسعيد بن إشكاب -بكسر الهمزة، والشين المعجمة؛ كما في «ضبط من غبر فيمن قيده ابن حجر» لابن المبرد (٥)-؛ ذكره أبو عبد الله الحاكم في «تاريخ نيسابور» (٣١٥)، وقال: «حدّث بنيسابور». ولم يذكره بجرح. وزعم محقّق كتاب «الأسماء والصفات» للبيهقي: أنّه سعيد بن محمد بن إشكاب الصوفي، المعروف بالعيّار؛ وهذا وهم فاحش؛ فإنّ هذا قد توفي سنة ٤٥٧هـ؛ كما في «المنتخب من تاريخ نيسابور» (٧٤٢)، وغيره من كتب التراجم؛ بينما مات ابن راهويه سنة ٢٣٨هـ؛ فكيف يكون سمعه منه؟! وبينهما مفاوز.

وقد صحّ عن إسحاق إنكاره للفظية؛ فروى اللالكائي في «أصول الاعتقاد» (٣٩٣/٢)، قال: «ذكره عبد الرحمن بن أبي حاتم، قال: أخبرنا حرب بن إسماعيل الكرماني فيما كتب إليَّ، قال: سمعت إسحاق بن راهويه: «وسُئل عن الرجل يقول: القرآن ليس مخلوقًا، ولكن قراءتي أنا إيّاه مخلوقة؛ لأني أحكيه، وكلامنا مخلوق؟ فقال إسحاق: هذا بدعة، لا يقار على هذا حتى يرجع عن هذا ويدع قوله هذا. وسئل إسحاق مرّة أخرى عن اللفظية، فقال: هي مبتدعة».

وروى الآجرّي في «الشريعة» (٥٢٩/١) وابن بطة في «الإبانة» (٢٩٨/٥) عن أبي داود، قال: =

[الشَّاشِيَّ][(١)]، يقول: «سألتُ إسحاقَ بنَ رَاهُويَهْ[(٢)] [بِنَيْسابور][(٣)] عن اللّفظ بالقرآن؟ فقالَ: لَا يَنْبَغِي أَنْ تُنَاظِرَ في هَذَا، القرآنُ كلامُ اللهِ غَيْرُ مخلوقٍ»[(٤)].

وذَكَر أبو جعفرٍ محمدُ بنُ جَريرٍ الطَّبَرِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «كتاب الاعتقاد»[(٥)]، [الّذي صنَّفَهُ في][(٦)] هذه المسألةِ، فقالَ: «أمّا القَوْلُ في أَلْفَاظِ العبادِ بالقُرْآنِ، فلَا أَثَرَ فيهِ نَعلمُه عَن صحابيٍّ، ولا تابِعِيٍّ إلَّا عمَّن في قوله الغَنَاءُ[(٧)] والشِّفاءُ، وفي اتِّباعِهِ الرُّشدُ والهُدَى، ومَنْ يَقومُ قولُه مَقامَ [قَوْلِ][(٨)] الأئمّةِ الأُولى: أبي عبدِ الله أحمدَ بنِ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ فإنَّ أبا إسماعيلَ التِّرمذيَّ حدثني، قال: سمعت أبا عبدِ الله أحمدَ بنَ حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ، يقول: «اللّفظيَّةُ جهميّةٌ. قال اللهُ[(٩)] عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَأَجِرْهُ

= سمعت إسحاق بن راهويه، يقول: «من قال: لا أقول القرآن غير مخلوق؛ فهو جهميّ».

(١) ثبت في ي؛ وحرّفه البدر، فضبطه: الساش؛ وأهمله الجديع، وتبعه أبو اليمن.

(٢) في الأصل: بن إبراهيم؛ وهو نفسه ابن راهويه.

(٣) زيادة من ي؛ وقد أهملها الجديع.

(٤) رواه أيضا البيهقي في «الأسماء والصفات» (٥٨٩).

(٥) طبع باسم «صريح السنة» بتحقيق بدر يوسف المعتوق (٢٥).

(٦) سقطت من ي.

(٧) الغناء: -بفتح الغين، مع المدّ-: الكفاية. يقال: لا يغني فلان غناءَ فلانٍ؛ أي: لا يكفي كفايته؛ وغني عن كذا فهو غانٍ؛ وغني القوم في دارهم: أقاموا. كأنهم استغنوا بها. «مقاييس اللغة» (٣٩٧/٤).

(٨) زيادة من ض، وي؛ وهي ثابتة في «صريح السنة»؛ وهي ضرورية ليستقيم السياق؛ وقد أهملها الجديع والبدر، وتبعهما أبو اليمن.

(٩) في ض، وي: يقول الله؛ وفي «صريح السنة»: لقول الله.

حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة:٦]. مِمَّن يسمعُ[١]؟! قال: ثم سمعتُ جماعةً مِن أصحابنا -لا أحْفَظُ أسماءَهُم- يذكرون عنه رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ أنّه كان يقول: من قال: لَفْظِي بالقرآن مخلوقٌ؛ فَهُوَ جَهْمِيٌّ؛ ومَن قَالَ: غَيْرُ مخلوقٍ؛ فهو مبتدِعٌ».

قال محمدُ بنُ جَريرٍ: «ولا قول في ذلك عندنا يُجَوِّزُ أن نَقولَه غير قولِه؛ إذْ[٢] لم يكنْ لنا فيه إمامٌ، نأتمُّ بِه سِواهُ؛ وفيه الكِفَايَةُ والمقنع[٣]؛ وهو الإمام المُتَبَّعُ -رحمة الله، ورضوانه عليه-».

[هذه ألفاظُ محمدِ بنِ جَرِيرٍ، التي نقلتُها، نفسَهَا[٤] إلى ما هاهنا، من «كتاب الاعتقاد»، الذي صَنَّفَه][٥].

قال أبو عثمانَ: قلتُ: وهو- أَعْنِي محمدَ بنَ جرير- قد نَفَى[٦] عن نفسه بهذا الفَصْلِ، الّذي ذَكَرَهُ، فِي كِتابِه: كُلَّ مَا نُسِبَ [إليه][٧]، وقُذِف به؛ مِن عُدُولٍ عَن سَبِيلِ السُّنَّة، أو مَيْلٍ إلى شيءٍ منَ البِدْعَةِ[٨].

---

(١) في جميع النسخ: ممن يسمع؛ وأثبت ما ثبت في «صريح السنة».

(٢) في ض: إذا؛ وما أثبته موافق لما ثبت في «صريح السنة».

(٣) كذا في جميع النسخ؛ وفي «صريح السنة»: والمنع؛ ولعلّه أنسب.

(٤) في ض: نَقَلَها بعينها.

(٥) سقطت من ي.

(٦) في ي: قال أبو عثمان: ومحمد بن جرير رَحِمَهُٱللَّهُ نفى...؛ ولم ينبه عليها البدر.

(٧) سقط من ض.

(٨) اتّهم ابن جرير الطبري رَحِمَهُٱللَّهُ بالتشيّع، ورُمِي بالرفض، حتى أقذع فيه الحافظ أحمد بن علي السليماني، فقال: «كان يضع للروافض». قال الحافظ في «اللسان» (٢٥/٧): «وقد =

والذي حكاهُ عن أحمدَ - رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وأرضاه-: أنَّ اللَّفْظِيَّةَ جَهْميّةٌ؛ فصَحِيحٌ عنه[١]؛ وإنما قَالَ ذلك؛ لِأَنَّ جَهْمًا، وأصحابَه؛ صرَّحُوا بِخَلْقِ القُرْآنِ؛ والَّذِينَ قالوا باللَّفْظِ، تَدَرَّجُوا بهِ إلى القولِ بِخَلْقِ القرآنِ، [وأَدْرَجُوهُ في هذا القَوْلِ، ذِي اللَّبْسِ؛ لئلّا يُعَدُّوا في زُمْرَةِ جَهْمٍ، الذين هُمْ شياطينُ الإنسِ، تُوحِي بعضُهُم إلى بعضٍ زخرفَ القولِ غرورًا؛ وقَصَدُوا][٢]، وأرادُوا بهِ: أنَّ القرآنَ بِلَفْظِنا مَخْلوقٌ؛

= اغترّ شيخ شيوخنا أبو حيان بكلام السليماني، فقال في الكلام على «الصراط» في أوائل تفسيره: وقال أبو جعفر الطبري وهو إمام من أئمّة الإمامية...».

ولعل سبب ذلك أنه توافق اسمه، واسم أبيه، وكنيته، ونسبه مع رافضي، واختلف معه في اسم الجد؛ وهو محمد بن جرير بن رستم، أبو جعفر الطبري. قال الذهبي في «الميزان»، في ترجمة الإمام ابن جرير الطبري: «أقذع أحمد بن علي السليماني الحافظ، فقال: كان يضع للروافض. كذا قال السليماني: وهذا رجم بالظن الكاذب، بل ابن جرير من كبار أئمّة الإسلام المعتمدين، وما ندّعى عصمته من الخطأ، ولا يحلّ لنا أن نؤذيه بالباطل والهوى؛ فإنّ كلام العلماء بعضهم في بعض ينبغي أن يتأنّى فيه، ولا سيما في مثل إمام كبير؛ فلعل السليماني أراد الآتي». ثم ذكر هذا محمد بن جرير بن رستم، وقال فيه: «رافضي؛ له تواليف، منها كتاب «الرواة عن أهل البيت»، رماه بالرفض عبد العزيز الكتاني». قال الحافظ: «وإنما ضرّه الاشتراك في اسمه، واسم أبيه، ونسبته، وكنيته، ومعاصرته، وكثرة تصانيفه؛ والعلم عند الله تعالى. قاله الخطيب».

وقد دافع الذهبي عن الإمام ابن جرير الطبري رَحِمَهُٱللَّهُ، فقال في «السير» (١٤/٢٧٤): «كان ممن لا تأخذه في الله لومة لائم، مع عظيم ما يلحقه من الأذى والشناعات؛ من جاهل، وحاسد، وملحد؛ فأمّا أهل الدين والعلم، فغير منكرين علمه، وزهده في الدنيا، ورفضه لها، وقناعته رَحِمَهُٱللَّهُ بما كان يرد عليه من حصة من ضيعة، خلفها له أبوه بطبرستان يسيرة».

(١) رواه الخلال في «السنة» (١٧٨٠) وابن بطة في «الإبانة» (٥/٢٩٦، ٣٥٠) واللالكائي في «أصول الاعتقاد» (٢/٣٩١) وابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة» (١/٢٦٢).

(٢) في الأصل، وض: وخَافُوا أَهْلَ السُّنَّةِ في ذلك الزَّمانِ مِن التّصرْيحِ بِخَلْقِ القرآن؛ فَذَكَروا =

فَلِذَلك سَمّاهُم أحمدُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ جهميّةً؛ [وَحُكِيَ عنه أيضا، أنّه قال: «اللّفظيَّةُ شَرٌّ منَ الجَهْميّةِ»[1]][2].

وأمّا ما حَكَاهُ[3] عَن أحمدَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أنّ مَن قال: لَفْظِي بِالقرآنِ غَيْرُ مَخلوقٍ؛ فَهُو مُبتدِعٌ»[4]؛ فإنما أراد بِه: أنَّ السَّلَفَ الصَّالحِينَ؛ مِن الصحابةِ، والتابعين، وأتباع التابعين[5]: لم يَتكلَّمُوا في بابِ اللَّفْظِ، ولم يُحْوِجْهُمُ الحالُ إليه؛ وإنما حَدَثَ الكلامُ في اللّفظ[6]؛ من أهل التَّعمُّق، وذَوِي الحُمْقِ؛ الذين أَتَوْا بالمُحْدَثَاتِ، وَعَتَوْا

= هذا اللّفظ، وقصدوا...؛ والمثبت من ي؛ وهو موافق لما ثبت في «الاعتقاد الخالص» (١٦١). وتصرف بدر البدر في العبارة، فلفق بين ألفاظ النسختين، وأسقط كلمة «قصدوا»، وتبعه أبو اليمن.

(١) رواه ابنه عبد الله في «السنة» (١٨٥ و٢٢٥)؛ ورواه أيضا ابن الجوزي في «مناقب الإمام أحمد» (٢١١) عن أحمد بن زنجويه عنه به؛ وحكي عنه أيضا أنّه قالها في «الواقفة»؛ رواه الخلال في «السنة» (١٧٨٢ و١٧٨٧)، والآجري في «الشريعة» (٥٣٠/١)، وابن بطة في «الإبانة» (٣٠٧/٥، ٣٠٩)؛ وهو مرويّ أيضا عن بعض السلف؛ منهم: محمد بن مقاتل العباداني، وعثمان بن أبي شيبة، وعبيد الله بن عمر القواريري، ويحيى بن أيوب، وهارون بن إسحاق الهمداني، وأبو موسى الأنصاري.

(٢) سقطت من ي.

(٣) في الأصل، وض؛ زيادة: محمد بن جرير؛ ولعل ما أثبته من ي أنسب؛ إذ لا معنى لتكرير الاسم هنا، ويكفي عود الضمير إليه.

(٤) انظر «مجموع الفتاوى» (١٧١/٣، ١٩٧ و١٨٧/٦، ٥٢٦ و٦٥٥/٧)، وغيرها، و«مختصر الصواعق» (٥١٠).

(٥) في الأصل، وض: أنّ السلف من أهل السنة؛ والمثبت من ي؛ وهو موافق لما في «الاعتقاد الخالص».

(٦) في ي: حدث هذا؛ وكذا هو في «الاعتقاد الخالص».

عَمَّا نُهُوا عنه مِن الضَّلَالَاتِ، [وَذَمِيمِ المَقَالات][١]، وَخَاضُوا في مِثْلِ هذا الكلامِ، الّذي[٢] لم يَخُضْ فيه السّلفُ، مِن علماءِ الإسلام؛ فقالَ الإمامُ أحمدُ هذَا القَوْلَ في نَفْسِه: بِدْعَةٌ. وَمِن حَقِّ المُتَسَنِّنِ[٣]: أنْ يَدَعَهُ، وَلَا يَتَفوَّهُ بِه، وَلَا بِمِثْلِه مِن البِدَعِ المُبْتَدَعَةِ[٤]، ويَقْتَصِرُ على ما قالَهُ السَّلَفُ، مِن الأَئِمَّةِ المُتَّبَعَة: بأنّ[٥] القرآنَ كلامُ الله غيرُ مخلوقٍ، [ولا يزيدُ عليه إلَّا تَكْفيرَ مَن يقولُ بخلقِهِ][٦].

قال: وأخبرنا الحاكمُ أبو عبدِ الله الحافظُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ [في كتابِ «التاريخ»، الذي جَمَعَه لِنَيْسَابُورَ، وعُلَمَائِهَا، عند ذِكْرِ إمامِ المسلمين -بلا مدافعة-[٧]، عبدِ الله بنِ المُبَارَكِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، قَالَ][٨]، حدثنا أبو بكرٍ محمدُ بنُ عبد الله

---

(١) سقطت من ي.

(٢) في الأصل، وض: وخاضوا فيما لم يخض..؛ والمثبت من ي؛ وهو موافق لما ثبت في «الاعتقاد الخالص».

(٣) في ض: المستبين؛ وما أثبته موافق لما ثبت في «الاعتقاد الخالص» (١٦٢). والمتسنن: من تَسَنَّنَ، يتسنَّن، تَسَنُّنًا؛ تسنَّنَ الرَّجلُ: أخذ بالسُّنَّة، وعمل بها. «معجم اللغة العربية المعاصرة» (١١٢١/٢)، «المعجم الوسيط» (٤٥٦).

(٤) في ض: من بدع المبتدعة؛ وفي ي: أن يدعه، وكّل بدعةٍ مُبْتَدَعَة؛ وكذا ورد في «الاعتقاد الخالص».

(٥) في الأصل، وض: أن.

(٦) سقطت من ي.

(٧) لم يهتد البدر إلى قراءتها، فجعل مكانها خطًّا مستقيمًا.

(٨) ثبتت في ي؛ وقد أهملها الجديع، وتبعه أبو اليمن.

الجَرَّاحِيُّ[١] بمَرْوٍ، قال: حدثنا يحيى بنُ سَاسُويَهْ[٢]، قال: حدّثنا[٣] عبدُ الكريم

---

(١) في الأصل: الخراجي؛ بالخاء المعجمة الفوقية، وما قبل آخرها الجيم المعجمة تحتية؛ وفي ض: الحراجي؛ بالحاء المهملة؛ وكلاهما تصحيف؛ والجرّاحي: قال ابن السمعاني في «الأنساب» (٢٩٩/٣): «بفتح الجيم، وتشديد الراء، وفي آخرها الحاء المهملة؛ هذه النسبة إلى الجرّاح؛ وهو اسم لبعض أجداد المنتسب إليه». وأبو بكر محمد بن عبد الله الجَرَّاحي؛ هو ابن عبد الصمد أبو بكر المروزي؛ ذكره الخطيب في «تاريخ بغداد» (٤٦٩/٣)، ولم يذكره بجرح؛ وقال في «الرّوض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم» (٩٣٩): «روى عنه أبو عبد الله الحاكم في مستدركه، ووصفه بالعدل الحافظ».

(٢) في الأصل: سالوكته؛ وهو تحريف؛ ويحيى بن ساسويه؛ روى له الحاكم حديثًا عن شيخه السابق أبي بكر محمد بن عبد الله الجرّاحي، ونسبه إلى «ذُهْل»، فقال في «المستدرك» (٣٤٤/١): «أخبرنا أبو بكر محمد بن عبد الله بن الحسن العدل، بمرو، ثنا يحيى بن ساسويه الذهلي ...»؛ وكذا ذكره السمعاني في «الأنساب» (١٨٧/٨)، والذهبي في «تاريخ الإسلام» (٦٨٥/٧) في جملة شيوخ محمد بن محمد بن أحمد الحاكم، أبي الفضل السُّلَميّ المَرْوَزيُّ؛ ولم أجد من ترجم له؛ لكن ذكر كثيرًا في تراجم أهل الحديث ممّن سمعوا منه، أو سمع منهم؛ وروى الحاكم من طريقه بعض الأحاديث، وصحّحها، ويوافقه الذهبي؛ وقال مرّة؛ كما في «المستدرك» (٤٦٥/١): «رواة هذا الحديث عن ابن المبارك كلّهم ثقات أثبات». وانظر (١٥٨/١، ٣٤٤، ٦٢٣ و٦٣٠/٤). وفي «موسوعة أقوال الدارقطني في الرجال» (٧٠٦/٢): «ذكره الدارقطني في إسناد حديث، وقال: رجاله كلّهم معروفون بالثقة».

(٣) كتب البدر: «عن أبيه» مكان «حدثنا»؛ وذكر في الحاشية: أن في المخطوط بدلا من «عن أبيه»: ثنا؛ وتبعه على ذلك أبو اليمن. وهو غلط فاحش؛ مخالف لما ثبت في النسخ الخطّية، ولم يذكر المترجمون أن عبد الكريم هو والد يحيى بن ساسويه؛ ولا ذكروا في ترجمة يحيى بن ساسويه، في بيان نسبه، أنه: ابن عبد الكريم.

السُّكَّرِيُّ[(١)]، قال: قالَ وَهْبُ بنُ زَمْعَةَ: أخبرني عليُّ البَاشَانِيُّ[(٢)]، قال: سمعتُ عبدَ الله ابنَ المباركِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، يقول: «مَن كَفَرَ بِحَرْفٍ مِنَ القُرْآنِ؛ فَقَدْ كَفَر [يَعنِي][(٣)] بِالقُرْآنِ؛ ومَن قَالَ: لَا أُومِنُ بِهَذِهِ اللَّامِ[(٤)]؛ فَقَد كَفَرَ»[(٥)].

وأيضا ضبط: اليشكري؛ وهو تحريف؛ كما سيأتي بيانه بعد هذا.

(١) في الأصل: السدي؛ وفي ي: اليشكري؛ وكذا أثبته البدر؛ وهو تحريف؛ وعبد الكريم السكري؛ روى الحاكم في «المستدرك» (٣١٩/١) من طريق يحي بن ساسويه عنه؛ وذكره نسبه: عبد الكريم بن محمد السكّري. وقال مرّة (٤٦٥/١): عبد الكريم بن عبد الله السكري. وذكره الحافظ المزّي في «تهذيب الكمال» (١٣٠/٣١) ممّن سمع من زمعة، ووصفه، فقال: «عبد الكريم بن أبي عبد الكريم، السكري، المروزيّ، السرخسي، الزاهد».

(٢) في الأصل: الباساني؛ -بالسين المهملة-؛ وكذا ضبطه البدر؛ وزعم أنّ نسبة الباشاني ليست موجودة في الأنساب، إنّما فيه (١ :٣٦٦): الباساني. كذا قال؛ والباساني: تصحيف؛ وصوابه: الباشاني. قال السمعاني في «الأنساب» (٣٧/٢): «بفتح الباء الموحّدة، والشين المعجمة، بين الألفين، وفي آخرها النون؛ هذه النسبة إلى «باشان»؛ وهي قرية من قرى هراة». وقد روى البيهقي في «الأسماء والصفات» (١٠٧٤)، وفي «الاعتقاد» (١٢٧) أثرا بهذا السند عن عبد الله بن المبارك؛ وضبطه، ونسبه: علي بن الباشاني العابد؛ لكن لم أجد من ترجم له؛ وذكروا: علي بن محمد بن أحمد بن علي بن رزين، أبو الحسن الباشاني الهَرَوي؛ وليس هو قطعًا؛ لأنّه مات سنة ٣٧٦هـ؛ كما في «تاريخ الإسلام» (٤٢٩/٨)؛ ومات عبد الله بن المبارك سنة ١٨١هـ؛ كما في كتب التراجم؛ فبينهما مفاوز.

(٣) زيادة من ي؛ وأهملها الجديع، وتبعه أبو اليمن.

(٤) في الأصل: بهذا الكلام؛ وكذا أثبته البدر، وتبعه أبو اليمن؛ والصواب ما أثبته، وهو موافق لمصادر التخريج.

(٥) عبد الكريم السكّري، وابن الباشاني مجهولان؛ كما تقدّم؛ والأثر، ذكره عبد الغني المقدسي في «الاعتقاد» (٧٣)، وشيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (١٨٢/٤). =

(اعتقاد أهل السنة استواء الله تعالى على عرشه، وعلوّه على خلقه)

ويَعْتَقِدُ أصحابُ الحديثِ[(١)]، وَيَشْهَدُون: أنّ اللهَ سُبْحَانَهُوَتَعَالَى فوق سَبْعِ سَمَواتِهِ، على عرشِهِ، [مُسْتَوٍ][(٢)]؛ كما نَطق بِه كتابُهُ، في قولِه عَزَّوَجَلَّ، [في سُورَةِ الأعراف ٥٤: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ﴾][(٣)]، [وقولِه في سورة يونس ٣: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ يُدَبِّرُ ٱلۡأَمۡرَۖ مَا مِن شَفِيعٍ إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ إِذۡنِهِۦۚ﴾ إلى آخر الآية][(٤)]، وقولِه في سورة الرعد ٢: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى رَفَعَ

= وروى الآجري في «الشريعة» (٥٠٠/١) عن رواية أحمد بن يونس قال: «سمعت ابن المبارك قرأ شيئًا من القرآن. ثم قال: من زعم أن هذا مخلوق فقد كفر بالله العظيم جَلَّجَلَالُهُ».
وأخرج أبو سعيد الدارمي في «الرد على الجهمية» (٣٧٥) الحسن بن الربيع، قال: سمعت ابن المبارك، يقول: «من زعم أنّ قوله: ﴿إِنَّنِىٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠﴾: مخلوق؛ فهو كافر».
في ي، بعد هذا الأثر، عبارة مطموسة قدر سطر، بسبب الخروم والتآكل؛ وقد ذكر ابن العطار هذا الأثر في «الاعتقاد الخالص»، وذكر بعده: «وهذا متفقٌ، مجمع عليه، لا خلافَ عند أحد من المسلمين فيه». فيحتمل أن يكون من كلامه؛ ويحتمل أن يكون من كلام المصنف؛ لأنّه قد نقل النصّ السابق إلا أنّه فصل بينه وبين هذا الأثر بنقل كلام عن البيهقي؛ والله أعلم؛ وبسبب هذا التردّد والشك، تحفظت من إثبات هذه العبارة في المتن.

(١) كتبها البدر: أهل الحديث؛ ولم ينبه أن في المخطوطة: أهل الحديث.
(٢) سقط من ي.
(٣) أسقطها البدر، وتبعه أبو اليمن.
(٤) لم ترد في ي.

ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيۡرِ عَمَدٖ تَرَوۡنَهَاۖ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ﴾، وقَوْلِهِ في سورة الفرقان ٥٩: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۚ ٱلرَّحۡمَٰنُ فَسۡـَٔلۡ بِهِۦ خَبِيرٗا ٥٩﴾، [وقوله -سبحانه- [سورة الحديد ٤]: ﴿هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۚ﴾][1]، [وقولِه -سبحانه- في سورة السجدة ٤: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ﴾][2]، [وقَوْلِهِ في سورة طه ٥: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ٥﴾][3].

[وقوله: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر:١٠]، وقوله: ﴿تَعۡرُجُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيۡهِ﴾ [المعارج:٤]، وقوله: ﴿يُدَبِّرُ ٱلۡأَمۡرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلۡأَرۡضِ ثُمَّ يَعۡرُجُ﴾ [السجدة:٥]، وقوله: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ﴾ [الملك:١٦].

وأَخْبَرَ اللهُ -سبحانه- عَن فرعونَ اللَّعِينِ، أنّه قال: ﴿يَٰهَٰمَٰنُ ٱبۡنِ لِي صَرۡحٗا لَّعَلِّيٓ

(١) لم ترد في الأصل، وض؛ وقد ثبتت في ي، وأسقطها المحققون الثلاثة.

(٢) لم ترد في ض.

(٣) لم ترد في ي؛ وأثبت مكانها البدر الطرف الأخير من آية السجدة: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ﴾، فكرر الآية من حيث لا يشعر، رغم ذكره اسم السورة، ورقم الآية؛ وقد اتبعه في هذا وهم أبو اليمن.

وهذه السبع الآيات في إثبات استواء الله على عرشه؛ وقد أشار إليها ابن القيم في «نونيته» (٧٢)، فقال:

منها استواء الرب فوق العرش في *** سبع أتت في محكم القرآن

وقال في موضع آخر (١٠٤):

فاذكر نصوص الاستواء فإنها *** في سبع آيات من القرآن

﴿أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۝٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبٗاۚ﴾ [غافر:٣٦-٣٧]. وإنّما قالَ ذلك؛ لأنّه سَمِعَ موسى عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ يَذْكُر: أنَّ ربَّه في السّماء. ألَا ترى إلى قولِه: ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبٗاۚ﴾! يَعني في قولِه: إنَّ في السماء إلٰهًا.

وعُلَماءُ الأمَّةِ، وأعيانُ الأئمَّةِ؛ مِن السَّلَفِ رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ؛ لم يَختَلفوا في: أنَّ اللهَ -تعالى- على عَرْشِهِ، وَعَرْشُه فوق سَمَاوَاتِهِ][1].

[2][وأَهْلُ الحديثِ][3] يُثْبِتُون مِن ذلك ما أَثْبَتَهُ اللهُ -تعالى-، ويُؤْمِنُونَ [به] [4]، ويُصَدِّقُونَ الرَّبَّ جَلَّجَلَالُهُ في خَبرِه، ويُطْلِقونَ ما أَطْلَقَهُ سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ مِن استوائِهِ على عَرْشِهِ، وَيُمِرُّونَ ذلك على ظاهِره، وَيَكِلُون عِلْمَهُ إلى اللهِ -تعالى-، ويقولون: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾. كما أَخْبَرَ اللهُ -تعالى- عن الرّاسِخِين في العِلْمِ: أنّهم يقولون ذلك، ورَضِيَهُ[5] منهم، فَأَثْنَى عَلَيْهِم [به][6].

---

(١) ثبتت في ي؛ وكذا في «مجموع الفتاوى» (١٩٥/٥) باختصار، وتصرف؛ وزعم البدر: أنّه غير موجود في المخطوطة؛ وهو غير صحيح، ولعله التبس عليه، فبدلا أن ينفي وجوده في المطبوع، نفى وجوده في المخطوطة؛ ثم إنّه أسقط من النص الآية ٤، من سورة المعارج، وتبعه أبو اليمن؛ وأسقط الجديع الفِقْرة الأولى، التي ضمّنت الآيات الأربع.

(٢) من هنا بداية سقط نص مطوّل من ي.

(٣) زيادة من «مجموع الفتاوى» (٣٩٠/٥)، وفاتت المحققين الثلاثة.

(٤) سقط من ض؛ وقد ثبت في «مجموع الفتاوى».

(٥) في الأصل: ورضي.

(٦) لم ترد في ض.

أخبرنا أبو الحَسَنِ[١] عبدُ الرّحمنِ بنُ إبراهيمَ بنِ محمدِ بنِ يحيى المُزَكِّي حدثني محمد بنُ داودَ بنِ سليمانَ الزّاهدُ أخبرني عليُّ بنُ محمدِ بنِ عُبَيْدٍ أبو الحَسَن[٢] الحافظُ -من أصله العتيق- حدثنا أبُو يحيى بنُ كَيْسَبَةَ[٣] الوَرَّاقُ حدثنا محمدُ بنُ الأَشْرَسِ الوَرَّاقُ أبو كِنَانةَ حدثنا أبو المُغيرةَ الحَنَفِيُّ حدثنا قُرَّةُ بنُ خالدٍ[٤] عن الحَسَن عَن أُمِّهِ[٥] عن أمِّ سَلَمَةَ في قوله -تعالى- ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾.

---

(١) في ض: أبو الحسين؛ وهو غلط؛ وفي الأصل: المدلي؛ وهو تحريف. وأبو الحَسَن عبد الرحمن بن إبراهيم المزّكي؛ هو: ابن سختويه أبو الحسن النيسابوري. قال الخطيب في «تاريخه» (٦٠٩/١١): «كان ثقة». وانظر «طبقات الشافعية الكبرى» (٣٢٣/٣).

والمزكّي: قال ابن السمعاني في «الأنساب» (٢٢٢/١٢): «بضمّ الميم، وفتح الزاي، وفي آخرها الكاف المشدّدة؛ هذا اسم لمن يزكّي الشهود، ويبحث عن حالهم، ويبلّغ القاضي حالهم؛ واشتهر بهذا بنيسابور بيت كبير، فيهم جماعة من المحدّثين الكبار».

(٢) في ض: أبو الحسين؛ وهو غلط؛ وعلي بن محمد بن عُبيد ابو الحسن؛ هو ابن حساب البغدادي البزّاز. قال الخطيب في «تاريخ بغداد» (٤٥٤/١٣): «كان ثقة، أمينًا، حافظًا، عارفًا».

(٣) في الأصل: كيسر؛ وفي ض: كسبة؛ وضبطه البدر: أبو يحيى بن بشر الوراق؛ وهو تحريف، وتصحيف؛ وكيسبة: بفتح الكاف، بعدها تحتانية ساكنة، ثم مهملة مفتوحة، ثم موحّدة؛ كما في «الإكمال» (١٢٤/٧)، و«تبصير المنتبه» (١١٨٥/٣)؛ وأبو يحي بن كيسبة: هو محمد بن عمر بن كيسبة النهدي؛ ذكره ابن ماكولا، والدارقطني في «المؤتلف والمختلف» (١٩٧٥/٤)، وابن حجر في «التبصير»؛ ولم يذكروه بجرح..

(٤) في الأصل: قرم بن خلف؛ وهو تحريف؛ وقرّة بن خالد؛ هو السدوسي، أبو خالد، -ويقال أبو محمد- البصري. قال الحافظ في «التقريب»: «ثقة ضابط».

(٥) كتب الناسخ في الأصل: أبيه؛ ثمّ شطب عليه. وكذا ضبطه الجديع؛ وهو غلط، مخالف =

قَالَتْ: «الاِسْتِوَاءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ، وَالكَيْفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ، وَالإِقْرَارُ بِهِ إِيمَانٌ، وَالجُحُودُ بِهِ كُفْرٌ»[١].

وحدثنا أبو الحَسَن بنُ أبي إسحاقَ، المزكِّي بنُ المزكِّي[٢] حدثنا أحمدُ بنُ الخَضِرِ أبو الحَسَن الشَّافِعِيُّ حدثنا شَاذَانُ حدثنا مَخْلَدُ بنُ يَزيد القُهُسْتَانِيُّ[٣] حدثنا جَعْفَرُ

= لما ثبت في مصادر التخريج.

(١) أخرجه ابن بطة في «الإبانة» (١٦٢/٧) واللالكائي في «أصول الاعتقاد» (٤٤٠/٣) من طريق محمد بن الأشرس أبي كنانة؛ وعزاه أبو يعلى في «إبطال التأويلات» (٥١) إلى الخلال؛ وسنده مسلسل بالضعفاء؛ محمد بن الأشرس. قال الذهبي في «الميزان»: «متّهم في الحديث، وتركه أبو عبد الله بن الأخرم الحافظ، وغيره». وأبو المغيرة الحنفي؛ هو عمير بن عبد المجيد. قال ابن حبان في «المجروحين» (١٩٩/٢): «كان ممّن ينفرد بالمناكير عن المشاهير. سمعت الحنبلي، يقول: سمعت أحمد بن زهير، يقول: سئل يحيى بن معين عن عمير بن عبد المجيد، فقال: صليح. ثم ضرب عليه أبو زكريا يحيى بن معين، وكتب: ضعيف». واقتصر الذهبي في «الميزان» على تضعيف ابن معين له. وقال الدارقطني: «لا يعتمد عليه»؛ كما في «سؤالات البارقاني» (٣١٩). والحسن البصري مدلِّس، وقد عنعنه. وأمّه؛ -واسمها خيرة، مولاة لأمّ سلمة- قال الحافظ في «التقريب»: مقبولة. يعني عند المتابعة؛ وإلا فهي ليّنة الحديث؛ لهذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٣٦٥/٥): «وقد روي هذا الجواب عن أمّ سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا موقوفًا ومرفوعًا، ولكن ليس إسناده ممّا يعتمد عليه». وقال الذهبي في «العلو» (١٨١): «لا يصحّ؛ لأنّ أبا كنانة ليس بثقة».

(٢) في الأصل: أبو الحسن بن إسحاق المدلي بن المدلي؛ وفيه سقط، وتصحيف؛ وقد تقدّم.

(٣) في الأصل: ابن مخلد؛ والمثبت من ض؛ ولم أجد من ذكره؛ ويحتمل أن يكون مخلد، مصحّفًا من محمد؛ فإن صحّ فهو محمد بن جعفر بن محمد بن يزيد القهستاني، المعروف =

بنُ مَيمونٍ، قال: «سُئِل مالكُ بنُ أنسٍ عن قولِه: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾. كيف اسْتَوى؟ قال: الاسْتِوَاءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ، وَالكَيْفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ، وَالإيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ، والسُّؤَالُ عَنْهُ[1] بِدْعَةٌ؛ وَمَا أَرَاكَ إِلَّا ضَالًّا. وَأَمَرَ بِهِ: أن يُخْرَجَ مِن مَجْلِسِهِ[2]»[3].

= بابن الرازي؛ نسب إلى جدّه. قال فيه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/٤٩٥): «ما علمت من حاله إلا خيرًا». وانظر «تاريخ الإسلام» (٦/٨٠٠)، «الروض الباسم» (٩٥٧).

(١) في ض: به.

(٢) في ض: فَأُخْرِج من المجلس؛ وفي «مجموع الفتاوى»: وأمر أن يخرج من المجلس.

(٣) سنده ضعيف؛ جعفر بن ميمون؛ وهو التميمي، أبو علي الأنماطي. قال الحافظ في «التقريب»: صدوق يخطئ. وانظر «الميزان». والقهستاني؛ لم أجد من ذكره. لكن الأثر صحيح، مشهور عن مالك، فقد روي من طرق أخرى كثيرة؛ كما في رسالة «الأثر المشهور عن الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في صفة الاستواء دراسة تحليلية» للشيخ عبد الرزاق البدر، بل تلقّاه أئمّة السنّة بالقبول، وتداولوه، وتناقلوها، واستشهدوا به في إثبات الاستواء. قال الذهبي في «العلو» (١٣٢): «هذا ثابت عن مالك، وتقدّم نحوه عن ربيعة شيخ مالك، وهو قول أهل السنّة قاطبة: أنّ كيفية الاستواء لا نعقلها، بل نجهلها، وأنّ استواءه معلوم كما أخبر في كتابه، وأنّه كما يليق به، لا نتعمّق، ولا نتحذلق، ولا نخوض في لوازم ذلك نفيًا ولا إثباتًا؛ بل نسكت، ونقف كما وقف السلف، ونعلم أنّه لو كان له تأويل لبادر إلى بيانه الصحابة، والتابعون، ولما وسعهم إقراره وإمراره والسكوت عنه، ونعلم يقينًا مع ذلك أنّ الله جَلَّجَلَالُهُ لا مثل له في صفاته، ولا في استوائه، ولا في نزوله، سُبْحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ عمّا يقول الظالمون علوًّا كبيرًا».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٤/٤): « ومَن أَوَّل الاستواء بالاستيلاء فقد أجاب بغير ما أجاب به مالك، وسلك غير سبيله. وهذا الجواب من مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ =

أخبرنا أبُو محمدٍ المَخْلَدِيُّ[١] العَدْلُ حدثنا أبو بكرٍ عبدُ الله بنُ محمدِ بنِ مسلمٍ الإسْفِرايِينيُّ حدثنا أبو الحُسَين عليُّ بنُ الحَسَن حدثنا سَلَمَةُ بنُ شَبِيبٍ حدثنا مَهدي بن جعفر[٢] الرَّمْلي[٣] عن جَعفرِ بنِ عبدِ الله، قال: «جاء رجلٌ إلى مالكِ بنِ أنسٍ، فَسَأَلَهُ عَن قولِه: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾. كَيْفَ اسْتَوَى؟

= في الاستواء شافٍ كافٍ في جميع الصفات؛ مثل النزول، والمجيء، واليد، والوجه، وغيرها؛ فيقال في مثل النزول: النزول معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة. وهكذا يقال في سائر الصفات؛ إذ هي بمثابة الاستواء الوارد به الكتاب والسنّة».

(١) في الأصل: المجلدي؛ -بالجيم المعجمة التحتية- وتكرّر؛ وهو تصحيف؛ والمخلدي: قال السمعاني في «الأنساب» (١٣٩/١٢): «بفتح الميم، وسكون الخاء المعجمة، وفي آخرها الدال المهملة-؛ هذه النسبة إلى مَخْلد؛ وهو اسم لجدِّ بعض المنتسب إليه». والمخلدي: هو الحسن بن أحمد بن محمَّد بن الحسن بن علي بن مخلد، أبو محمَّد، الشَّيْباني، النّيسابوري. قال فيه الذهبي في «السير» (٥٣٩/١٦): «الإمام، الصدوق، المسند، شيخ العدالة، وبقيّة أهل البيوتات».

(٢) في الأصل: مهدي بن جعفر بن ميمون؛ بزيادة: بن ميمون؛ وهو مقحم؛ ولعلّه التبس على الناسخ بجعفر بن ميمون المتقدّم ذكره في السند السابق؛ ويؤكّده أنّه لم ينسبه إلى ميمون من خرج الأثر؛ كما لم ينسبه إليه من ترجم له؛ بل نسبه الحافظ المزّي في «تهذيب الكمال» (٥٨٩/٢٨)، والحافظ الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٧٠٤/٥)، أنّه: مهدي بن جعفر بن جِيهان بن بِهرام؛ وضبطه الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٣٢٥/١٠): بن حيهان -بالحاء المهملة-. قال في «التقريب»: «صدوق، له أوهام».

(٣) ورد في ض: الرميلي؛ وهو تصغير الرملي؛ كما أنّ «رميلة» تصغير «رملة»؛ وهي من قرى بيت المقدس. انظر «الأنساب» (١٧٣/٦)، و«معجم البلدان» (٧٣/٣).

قال: فمَا رأيتُه وَجَدَ[١] مِن شَيْءٍ كَوَجْدِه مِن مَقالتِه، وَعَلَاه الرُّحَضَاءُ[٢]، وأَطْرَقَ القومُ، فَجَعَلُوا يَنتظِرون الأمرَ به [فيه][٣]، ثمّ سُرِّيَ عن مالكٍ، فقال: الكَيْفُ غيرُ معقول[٤]، والاستواءُ [منه][٥] غيرُ مجهولٍ، والإيمانُ بِهِ واجبٌ، والسّؤالُ عنه بدعةٌ، وإنّي لَأَخافُ أن تكونَ ضَالًّا. ثُمَّ أَمَرَ به فَأُخْرِجَ»[٦].

أَخْبَرَنيهِ[٧] جَدِّي أبو حَامدٍ أحمدُ بنُ إسماعيلَ عَن جدِّ والِدِي الشَّهِيدِ[٨]

---

(١) أي غضب عليه؛ من: وَجَدَ عليه في الغضب مَوْجِدَةً، ووِجْدانًا أيضا. انظر «الصحاح» (٥٤٧/٢)، «مقاييس اللغة» (٨٦/٦).

(٢) الرحضاء: ضبطها الناسخ في ض بفتح الراء، وسكون الحاء المهملتين. وقال النووي في «شرح مسلم» (١٤٤/٧)، وغيره: «هو بضمّ الراء، وفتح الحاء المهملة، وبضاد معجمة ممدودة. أي العرق من الشدّة؛ وأكثر ما يسمّى به: عرق الحمى». وفي الحديث: «فأفاق يمسح الرحضاء». وجاء تفسيرها في «حلية الأولياء» -مدرجة- بالعرق.

(٣) سقط من ض.

(٤) في الأصل: غير معلوم؛ وما أثبته موافق لمصادر التخريج.

(٥) زيادة من ض؛ وهي ثابتة في مصادر التخريج.

(٦) أخرجه الدارمي في «الرد على الجهمية» (١٠٤) واللالكائي في «أصول الاعتقاد» (٤٤١/٣) وأبو نعيم في «الحلية» (٣٢٥/٦) عن مهدي بن جعفر به؛ وسنده ضعيف؛ مهدي بن جعفر هذا؛ صدوق، له أوهام؛ كما تقدّم؛ لكن الأثر صحيح مشهور؛ كما تقدّم.

(٧) ضبطه البدر: أخبرنا به؛ وهو تحريف.

(٨) قال في «السير» (٤١/١٨): «كان أبوه الإمام أبو نصر، من كبار الواعظين بنيسابور، ففُتِكَ به لأجل المذهب، وقتل، فأقعد ابنه هذا ابن تسع سنين، فأقعد بمجلس الوعظ، وحضره أئمّة الوقت».

وأما وصفه بالشهيد فالصحيح أنه لا يقطع لشخص معيّن بأنّه شهيد، إلا من شهد له النبي ﷺ

=

-وهو أبو عبدِ الله محمدُ بنُ عَدِيِّ بنِ حَمْدُويَهْ[١] الصّابُونيُّ- حدثنا محمدُ بنُ أحمدَ ابنِ أَبِي عَوْنٍ النَّسَوِيُّ حدثنا سَلَمةُ بنُ شَبِيبٍ حدثنا مهديُّ بنُ جَعفر الرَّمْلِيُّ ثنا جعفرُ بنُ عبدِ اللهِ، قال: «جَاءَ رَجُلٌ إلى مالكِ بنِ أَنَسٍ، فقالَ: يَا أَبَا عبدِ الله، ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾. كَيْفَ اسْتَوَى؟ قال: فَمَا رَأَيْنَا مالكًا، وَجَد مِن شيءٍ؛ كوَجْدِهِ مِن مَقالتِهِ» وَذَكَرَ بِنَحْوِهِ[٢].

وسُئِلَ أبو عليٍّ الحُسَينُ بنُ الفَضْلِ البَجَلِيُّ[٣]: «عَنِ الاستواءِ، وقيل لهُ: كَيْفَ اسْتَوى على عَرْشِهِ؟ فَقالَ: إنَّا لا نَعْرِفُ مِن أَنْبَاءِ الغَيْبِ إلا مقدارَ ما كَشَفَ لَنَا،

= بذلك؛ كعمّه حمزة؛ أو اتّفقت الأمّة على أنّه شهيد؛ أو على سبيل العموم؛ كقولهم: من قتل في سبيل لله فهو شهيد؛ وقد ترجم البخاري في «صحيحه»: «باب لا يقال: فلان شهيد». قال الحافظ في «الفتح» (٩٠/٦): «أي: على سبيل القطع بذلك، إلا إن كان بالوحي؛ وكأنّه أشار إلى حديث عُمَر: «أنه خطب، فقال: تقولون في مغازيكم: فلان شهيد! ومات فلان شهيدًا! ولعله قد يكون قد أوقر راحلته؛ أَلَا لَا تقولوا ذلكم، ولكن قولوا؛ كما قال رسول الله ﷺ: «من مات في سبيل الله، أو قتل فهو شهيد». وهو حديث حسن؛ أخرجه أحمد، وسعيد بن منصور، وغيرهما؛ وعلى هذا؛ فالمراد النهي عن تعيين وصف واحد بعينه بأنه شهيد، بل يجوز أن يقال ذلك على طريق الإجمال».

(١) في ض: حمدونه؛ بالنون الموحّدة الفوقية؛ وهو تصحيف.

(٢) في ض: وذكر نحوه. وانظر ما قبله؛ وإنّما ذكره المصنّف لبيان متابعة محمد بن أحمد بن أبي عون النسوي لأبي الحسين علي بن الحسن عن سلمة بن شبيب.

(٣) في ض: أبو علي بن الحسين الفضل؛ فوقع تقديم في «بن»؛ وسقط: البجلي؛ وأبو علي الحسين بن الفضل البجلي: هو ابن عمير الكوفي النيسابوري: قال فيه الذهبي في «السير» (٤١٤/١٣): «العلّامة، المفسّر، الإمام، اللّغوي، المحدّث، أبو علي البجلي الكوفي، ثم النيسابوري، عالم عصره».

وقد أَعْلَمَنَا -جلَّ ذكرُه- أنّه اسْتَوى على عَرْشِه، ولم يُخْبِرْنا: كَيْفَ استوى؟»[1]]
[2].

أخبرنا الحاكمُ أبو عبدِ الله الحافظُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، أخبرنا أبو بكرٍ محمدُ بنُ داودَ الزَّاهِدُ، قال: حدثنا محمدُ بنُ عبدِ الرحمن الشَّامِيُّ، قال: حدثني عبدُ الله بنُ أحمدَ بنِ شَبُّويَهْ المَرْوَزِيُّ، قال: سمعتُ عليَّ بنَ الحَسَن بنِ شَقِيقٍ، يقول: سمعتُ عبدَ اللهِ بنَ المباركِ، يَقُولُ: «نَعْرِفُ ربَّنا فَوْق سَبْعِ سَمَواتِهِ[3]، على العَرْشِ اسْتَوى، بائنًا مِن خلقِه[4]، ولا نقولُ كما قالتِ الجهميّةُ: إنَّهُ هَا هُنَا. وأَشَارَ [بيَدِهِ][5] إلى الأرض»[6].

---

(١) لم أجده.

(٢) نهاية النص الساقط من ي.

(٣) في الأصل، وض: سبع سموات؛ وهو موافق لما في كتاب «السنة»، و«الأسماء والصفات»؛ والمثبت من ي؛ وهو موافق لما ثبت في «الاعتقاد الخالص» (١٧٩)، و«مجموع الفتاوى».

(٤) أثبتها البدر: بائنا منه خلقه؛ وذكر أن في المخطوطة: من؛ وتبعه أبو اليمن؛ وهذه اللفظة، لم تثبت عن السلف، بل الثابت المشهور عنهم، قولهم: «بائن من خلقه».

(٥) زيادة من «مجموع الفتاوى»؛ وهي ثابتة في «السنة».

(٦) رواه عبد الله في «السنّة» (٢٢، و٢١٦، و٥٩٨) والدارمي في «الرد على الجهمية» (٦٧، و١٦٢) وابن بطة في «الإبانة» (٧/١٥٥، ١٥٦) وابن منده في «كتاب التوحيد» (٨٩٩) والبيهقي في «الصفات» (٩٠٢ و٩٠٣)، وعزاه شيخ الإسلام ابن تيمية في «تلبيس الجهمية» (٢/٦١٤) إلى الخلال؛ من طرق عن ابن شقيق؛ وفي رواية: «على السماء السابعة على عرشه»؛ وصحّحه ابن تيمية في «بيان تلبيس الجهمية» (١/٢٠٠، و٣/٤١٥)، وفي «درء التعارض» (٦/٢٦٤)، وفي «مجموع الفتاوى» (٥/١٣٨، ٣٩٠)، بل قال في «تلبيس الجهمية» (١/١٠١): =

[١]وسمعتُ الحاكمَ أبَا عبدِ الله، الحافظَ، في كتاب «تاريخ النيسابوريِّينَ»[٢] [-الذي جَمَعَهُ لِأَهْل نيسابور-، وفي كتاب «معرفة [أصول][٣] الحديث»؛ -اللّذَيْن جَمَعَهُمَا، ولم يُسْبَق إلى مِثْلِهما][٤] يقولُ: سَمِعْتُ أبَا جعفرٍ محمدَ بنَ صالحِ بنِ هَانِئٍ، يقول: سمعتُ أبا بكرٍ محمدَ بنَ إسحاقَ بنِ خُزَيْمَةَ، يقول: «مَن لم يُقِرَّ بِأَنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ عَلَى عَرْشِه، قَدِ اسْتَوَى فَوْق سَبعِ سَمَوَاتِه؛ فَهُوَ كافرٌ بربِّهِ، حَلالُ الدَّمِ، يُسْتَتَابُ فإنْ تَابَ، وإلّا ضُرِبَتْ[٥] عنقه، وأُلْقِيَ على بَعْض المَزابِلِ حَتَّى لَا يتأذَّى [به][٦] المُسْلمُون، ولا المُعَاهِدُونَ بِنَتْنِ رائِحَةِ جِيفَتِهِ[٧]، وَكَانَ مالُهُ فَيْئًا،

= «وهذا مستفيض عنه، تلقّاه عن أئمّة الهدى بالقبول؛ كالإمام أحمد، وإسحاق بن راهويه، والبخاري صاحب الصحيح، ومن شاء الله من أئمّة الإسلام». وصحّحه أيضا ابن القيم في «الصواعق» (١٢٩٨/٤)، والذهبي في «العرش» (١٦١)، وفي «العلو» (٣٩٨)، والألباني في «مختصر العلو» (١٣١).

(١) ورد هنا في ي قبل هذا النص: أثر إسحاق بن راهويه في قصة مع الأمير بن طاهر -كما سيأتي-؛ وهو مقحم؛ وقد ورد في بقية النسخ: في فصل في النزول؛ وهو الأنسب.

(٢) في الأصل، وض: في كتاب «التاريخ».

(٣) سقط من الأصل؛ وأسقطها المحققون الثلاثة؛ وقد ثبتت في «مجموع الفتاوى» (٣٩٠/٥).

(٤) في ي: الذي جمعه، ولم يسبق إلى مثله؛ وسقطت بقية الكلمات؛ وما أثبته موافق لما ثبت في «مجموع الفتاوى» (٣٩٠/٥).

(٥) في ي: ضِرُبَ؛ وقد تقدّم التنبيه على أنّه كلاهما سائغ.

(٦) زيادة من ي؛ وأهملها الجديع.

(٧) في ي: جُثَّتِهِ؛ وكذا ثبت في «الاعتقاد الخالص» (١٨٤)؛ وأثبت ما ثبت في كتاب «المعرفة»، وكذا هو مثبت في «اجتماع الجيوش الإسلامية» (٣٧٦).

لا يَرِثُهُ أحدٌ مِنَ المسلمين، إذِ المُسْلمُ لا يَرِثُ الكافرَ؛ كما قال النبيُّ ﷺ: «لَا يَرِثُ المُسْلِمُ الكَافِرَ، وَلَا الكَافِرُ المُسْلِمَ»[(١)]»[(٢)].

---

(١) رواه البخاري (٦٧٦٤) ومسلم (١٦١٤) عن أسامة بن زيد.

(٢) رواه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (٨٤)؛ وسنده صحيح؛ محمد بن صالح بن هانئ؛ هو الورّاق النيسابوري. قال فيه ابن الصلاح في «طبقات الفقهاء الشافعية» (١٦٦/١): «ثقة، ثبت، أحد المكثرين». وقال ابن كثير في «طبقات الشافعيين» (٢٦١) «أحد العباد الثقات الأجواد». ورواه الهروي في «ذم الكلام» (١٢٣٦) من طريق آخر؛ إلا أنّه قال: «عن صالح بن هانئ»؛ وسقط اسم الابن: «محمد بن».

والأثر؛ ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (١٧٩/٣٣) طرفًا منه، وقال: «قال محمد بن إسحاق بن خزيمة، الملقّب إمام الأئمّة؛ وهو ممن يعرج أصحاب الشافعي بما ينصره من مذهبه، ويكاد يقال: ليس فيهم أعلم بذلك منه».

وذكره الذهبي في «العلو» (٥٢٨)، وفي «السير» (٣٧٣/١٤) أيضا طرفًا منه، وعزاه للحاكم؛ وعلّق عليه، فقال: «قلت: من أقرّ بذلك، تصديقًا لكتاب الله، ولأحاديث رسول الله ﷺ، وآمن به، مفوِّضًا معناه إلى الله ورسوله، ولم يخضْ في التأويل، ولا عَمَّقَ؛ فهو المسلم المتّبع؛ ومن أنكر ذلك، فلم يدرِ بثبوت ذلك في الكتاب والسنّة؛ فهو مقصّر، والله يعفو عنه؛ إذ لم يوجب الله على كل مسلم حفظ ما ورد في ذلك؛ ومن أنكر ذلك بعد العلم، وقفا غير سبيل السلف الصالح، وَتَمَعْقَل على النصّ، فأمره إلى الله؛ نعوذ بالله من الضلال والهوى. وكلام ابن خزيمة هذا -وإن كان حقًّا- فهو فجٌّ، لا تحتمله نفوس كثير من متأخّري العلماء».

ما قرّره الإمام ابن خزيمة، لم ينفرد به، فقد ذهب إليه كثير من أئمّة السنّة. قال سفيان الثوري: «مَن زعم أنّ قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّهُۥٓ أَنَا ٱللَّهُ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ۝٩﴾ [النمل:٩] مخلوق؛ فهو كافر، زنديق، حلال الدم» رواه عبد الله في «السنّة» (١٢). وقال أحمد بن كامل سمعت أبا جعفر محمد بن جرير الطبري -ما لا أحصي- يقول: «من قال:

=

[(١)وإمامُنا أبو عبدِ اللهِ محمدُ بنُ إدريسَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، احْتجَّ في كتابِهِ «المَبْسُوط»(٢)، -في مَسْأَلة إعْتاقِ الرَّقَبَةِ المؤمنةِ في الكَفَّارةِ، وأنَّ الرَقَبَة الكافرة(٣)، لا يصحُّ التَّكْفِيرِ بها- بِخَبَرِ معاويةَ بنِ الحَكَمِ، وأنّه أراد أن يَعْتِقَ الجاريةَ السّوداءَ في الكَفَّارة(٤)، وَسَأل رسولَ الله ﷺ عن إعتاقِهِ إيَّاها، فَامْتَحَنَها رسولُ اللهِ ﷺ، [ليَعْرِفَ أنّها مؤمنةٌ، أم لا؟](٥)، ....

= القرآن مخلوق. معتقدًا له؛ فهو كافر، حلال الدم والمال، لا يرثه ورثته من المسلمين، يستتاب، فإن تاب وإلا ضربت عنقه. فقلت له: عمّن لا يرثه ورثته من المسلمين؟! قال: عن يحي القطّان، وعبد الرحمن بن مهدي. قيل للقاضي بن كامل: فلمن يكون ماله؟ قال: فيئًا للمسلمين». رواه اللالكائي في «أصول الاعتقاد» (٣٥٣/٢).

وقال البربهاري في «شرح السنّة» (٩٦): «وقال بعض العلماء -منهم أحمد بن حنبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-: الجهمي كافر، ليس من أهل القبلة، حلال الدم، لا يرث ولا يورث؛ لأنّه قال: لا جمعة ولا جماعة، ولا عيدين، ولا صدقة؛ وقالوا: إنّ من لم يقل: القرآن مخلوق فهو كافر. واستحلّوا السيف على أمّة محمد ﷺ، وخالفوا من كان قبلهم، وامتحنوا الناس بشيء لم يتكلّم فيه رسول الله ﷺ، ولا أحد من أصحابه...» إلى آخر ما ذكره من مخالفتهم لأصول الدين، ومناقضتهم لجماعة المسلمين.

(١) بداية نص ساقط من الأصل، وض.

(٢) قصد بالمبسوط كتاب «الأم»؛ والمبسوط يعني الموسّع. انظر «الأم» للشافعي (٢٩٨/٥).

(٣) طمس في ي؛ وأثبت ما نقله ابن العطار في «الاعتقاد الخالص» (١٨٥) عن المصنّف؛ وكذا ثبت في «مجموع الفتاوى» (١٩٢/٥)؛ ولم يهتد البدر إلى قراءتها فوضع مكانها خطًّا مستقيما، وقال في الحاشية: ولعلها: غير المؤمنة. وتبعه على ذلك الجديع، وأبو اليمن.

(٤) ضبطه البدر: لكفارة؛ وتبعه الجديع، وأبو اليمن؛ وليس بصحيح؛ وما أثبته موافق لما ثبت في «الاعتقاد الخالص». وفي «مجموع الفتاوى»: عن الكفّارة.

(٥) في ي خروم وتآكل؛ وأثبت ما نقله ابن العطار عن المصنّف، وكذا ثبتت في «مجموع =

فقال ﷺ لها: [«أَيْنَ رَبُّكِ؟ فَأَشَارَتْ إِلَى السَّمَاءِ»](١)، [إذ كانت أَعْجَمِيَّةً](٢)، فقال ﷺ: أَعْتِقْهَا؛ فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ»(٣).

فَحَكَمَ رسولُ اللهِ ﷺ بإسلامِها، وإيمانِهَا؛ لما أَقَرَّتْ بأنّ ربَّها في السماءِ، وعَرَفَتْ ربَّها بِصِفَةِ العُلُوِّ والفَوْقِيَّةِ.

وإنّما احْتَجَّ الشّافعيُّ -رحمةُ اللهِ عليه- على المخالفِينَ، في قَوْلِهِم بِجَوازِ إعتاقِ الرَّقَبَةِ الكافرَةِ في الكفَّارَةِ: بهذا الخَبَرِ؛ لاعْتِقادِهِ: أنّ اللهَ -سبحانه- فَوْقَ خلقِه، وفَوق سَبْعِ سَمَوَاتِهِ على عرشِهِ؛ كما هو مُعْتَقَدُ المسلِمِينَ؛ مِن(٤) أَهْلِ السنَّةِ والجماعةِ؛ سَلَفِهِم، وخلَفِهِم؛ إذْ كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ لا يَروِي خبرًا صحيحًا، ثم لا يَقُولُ بِه(٥).

وقد أخبرنا الحاكمُ أبو عبدِ اللهِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، قَالَ: أنبأنا الإمامُ أبو الوليدِ حَسَّانُ بنُ محمدٍ الفَقِيهُ، قال: حدثنا إبراهيمُ بنُ محمودٍ، قال: سمعتُ الرَّبِيعَ بنَ سليمانَ، يقولُ: سمعتُ الشافعيَّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، يقول: «إذا رَأَيْتُمُونِي أَقُولُ قولًا، وقد

= الفتاوى»؛ وقد أهملها المحققون الثلاثة.

(١) في النسخ الثلاث: «مَنْ أَنَا؟ فَأَشارَتْ إليه، وإلى السّماء. تعني: أنّك رسول الله، الذي في السّماءِ». وكذا أثبتها المحققون الثلاثة؛ وأثبت ما ثبت في «الاعتقاد الخالص»، وكذا في «مجموع الفتاوى»؛ لأنّه الأنسب للسياق.

(٢) هذه الزيادة ذكرها ابن العطار.

(٣) رواه مسلم (٥٣٧) عن معاوية بن الحكم السُّلَمي، في حديث مطوّل، وفيه قصّة.

(٤) أسقطه البدر.

(٥) نقل ابن العطار هذا النصّ، وقال: «واعلم أنّ الظرفية، ليست مرادة في هذا الحديث بإجماع العلماء، وإنّما معناها العلّو بإجماع».

صَحَّ عن النبيِّ ﷺ خِلافُهُ فَاعْلَمُوا أنّ عَقْلِي قد ذَهَبَ»(١).

قال الحاكمُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «سَمِعْتُ أبا الوَليدِ غَيْرَ مرَّةٍ، يقول: «حُدِّثْتُ عَنِ الزَّعْفَرانيِّ: أنّ الشَّافِعِيَّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ رَوَى يومًا حديثًا، فقال السّائلُ: يا أبا عبد الله، تقولُ به؟ قال: تَرَانِي في بِيعَةٍ، أو كَنِيسَةٍ؟! تَرَى عَلَيَّ زَيَّ الكفَّارِ؟! هو ذَا تَرانِي في مسجدِ المسلمِينَ، عَلَيَّ زَيُّ المسلمين، مُسْتقبِلَ قِبْلَتِهم، أَرْوِي حديثًا عن النبيِّ ﷺ، ثمّ لا أقولُ بِهِ؟!»(٢).

---

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في «آداب الشافعي» (٥٠، ٥١، ٦١) وأبو نعيم في «الحلية» (١٠٦/٩) والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٣٨٩/١) والهروي في «ذم الكلام» (٣٩٠) والبيهقي في «مناقب الشافعي» (٤٧٣/١-٤٧٤) وفي «المدخل إلى السنن» (٢٥٠) عن الربيع به؛ وصحّحه الشيخ الألباني في «مختصر العلو» (١٩٨)؛ وزعم أبو اليمن في تحقيقه أنّ سنده ضعيف.

(٢) في سند المصنّف رجل مجهول؛ ورواه أبو نعيم في «الحلية» (١٠٦/٩) والهروي في «ذم الكلام» (٣٨٤) والبيهقي في «المناقب» (٤٧٤/١) من طريق آخر عن الحميدي به؛ وإسناده صحيح.

(الفرق بين أهل السنة وبين أهل البدع)

قال أبو عثمانَ: والفَرْقُ بين أهلِ السنَّةِ، وبين أَهْلِ البِدَعِ: أنّهم إذا سَمِعُوا خَبَرًا في صِفاتِ الرَّبِّ رَدُّوهُ أصلًا، ولَمْ يَقْبَلُوه، أو قَبِلُوه[(١)] في الظّاهرِ، ثمَّ تَأَوَّلُوهُ بِتَأويلٍ، يَقصدُونَ به رَفْعَ الخبرِ مِن أصلِهِ، وإبْطالِ مَعْنَاه؛ [وأَهْلُ السنَّةِ يَقْبَلُونَهُ، ويُصَدِّقُونَ بِهِ، ولا يَتَّهِمُونَ رسولَ الله ﷺ فيما قَالَ منه؛ بل يَتَّهِمُونَ][(٢)] عُقُولَهم وآرائَهم فيه، ويَعْلمُونَ -حقًّا يقينًا-: أنّ ما قالَهُ رسولُ الله ﷺ فَعَلَى ما قَالَه؛ إذْ هو كان أعرفَ بِالرَّبِّ جَلَّجَلَالُهُ من غيره، ولم يَقُلْ فِيهِ إلَّا حقًّا، وصِدْقًا، ووَحْيًا. قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾ [النجم:٣-٤].

قال الزّهريُّ -إمامُ الأئمَّةِ-، وغَيْرُه؛ مِن علماءِ الأُمّةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وعن الجملة[(٣)]-: «عَلَى اللهِ البَيَانُ، وَعَلَى الرَّسُولِ البَلَاغُ، وَعَلَيْنَا التَّسْلِيمُ»[(٤)].

---

(١) في ي، أصابها خرم؛ واستدركتها من «الاعتقاد الخالص» (١٩٢)؛ ووضع البدر مكانها خطّا مستقيما، وتبعه الجديع، فوضع نقاطا متتابعة؛ وضبطها أبو اليمن -بحسب ما فهمه من السياق-: أو يسلموا للظاهر.

(٢) في ي، أصابها خروم، وتآكل؛ واستدركتها من «الاعتقاد الخالص»؛ ووضع البدر مكانها خطّا مستقيما، وتبعه الجديع، فوضع نقاطا متتابعة؛ بينما ضبطها أبو اليمن -بحسب ما فهمه من السياق-: «يقصدون به رفع الخبر عن أصله، وإعمال حيل عقولهم...». وأسقط بقية الكلام.

(٣) لم يهتد البدر إلى قراءتها، فوضع خطًّا مستقيمًا مكانها؛ بينما جاوزها الجديع، وتبعه أبو اليمن؛ وما أثبته موافق لما ثبت في «الاعتقاد الخالص».

(٤) أخرجه البخاري في «الصحيح» (١٥٤/٩) تعليقًا، ووصله الحافظ ابن حجر في «تغليق التعليق» (٣٦٦/٥)، ورواه الخلال في «السنة» (١٠٠١) والمروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٥٢٠) وأبو القاسم في «الحجّة» (١٩٥/١). وزعم أبو اليمن في تحقيقه أنّه ضعيف؛ ولم يبيّن علّة ضعفه؛ وإسناد المروزي رجاله رجال الشيخين؛ إلا أنّ فيه الوليد بن مسلم؛ وهو =

ورَوَى يونُسُ بنُ عبدِ الصَّمدِ بنِ مَعْقِلٍ عن أبِيهِ: «أنّ الجَعْدَ بنَ دِرهمٍ، قَدِم على وَهْبِ بنِ مُنَبِّهٍ، يَسألُه عن صفاتِ الله -تعالى-، فقال: وَيْلَكَ -يا جعدُ- بعض المسألة! إنّي لأظنّك مِن الهالكِينَ، يا جعدُ! لو لم يُخْبِرْنا اللهُ في كتابِهِ أنّ له يَدًا، وعَيْنًا، ووَجْهًا؛ لما قُلْنَا ذلك، فاتَّقِ اللهَ. ثمّ لم يَلْبَثْ جَعْدٌ أن قُتِلَ، وصُلِبَ»[١].

وخَطَبَ خالدُ بنُ عبدِ الله القَسْرِيُّ، يَوْمَ الأَضْحَى بالبَصْرةِ، فقال في آخِرِ خُطبتِهِ: «انْصَرفُوا إلى منازِلِكُمْ، وضَحُّوا، بارك اللهُ لَكُمْ في ضَحَايَاكم، فإنّي مُضَحٍّ اليوم بالجعدِ بنِ دِرْهَمٍ، فإنّه يقول: لم يَتَّخِذِ اللهُ إبراهيمَ خليلاً، ولم يُكَلِّمْ موسى تَكليمًا. سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عمّا يقولُ الجعدُ عُلُوًّا كبيرًا. ونَزَلَ عن المنبر فَذَبَحَهُ

= مدلّس، وقد عنعنه؛ لكن لم يتفرّد به، فقد رواه الخلال من طريق آخر؛ وقد صحّحه الشيخ الألباني؛ كما سيأتي.

فائدة: قال الحافظ في «الفتح» (١٣/٥٠٤): «هذا وقع في قصّة؛ أخرجها الحميدي في «النوادر»، ومن طريقه الخطيب. قال الحميدي: حدثنا سفيان، قال: قال رجل للزهري: يا أبا بكر، قول النبي ﷺ: «ليس منّا من شقّ الجيوب». ما معناه؟ فقال الزهري: من الله العلم، وعلى رسوله البلاغ، وعلينا التسليم. وهذا الرجل هو الأوزاعي؛ أخرجه ابن أبي عاصم في «كتاب الأدب»، وذكر ابن أبي الدنيا عن دحيم عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي، قال: قلت للزهري: فذكره». وهذا قد رواه أيضا الخلال.

ووقع أيضا في قصّة أخرى أخرجها ابن أبي عاصم في «الزهد» (٧١) والمروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٥٢٠)، وابن حبان في «صحيحه» (١٨٦) وأبو نعيم في «الحلية» (٣/٣٦٩) عن الأوزاعي عن الزهري: «أنّه روى أنّ النبي ﷺ، قال: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن». فسألت الزهري عنه: ما هذا؟ فقال: من الله العلم، وعلى رسوله البلاغ، وعلينا التسليم، أمرّوا أحاديث رسول الله ﷺ كما جاءت». وصحّحه الشيخ الألباني في «التعليقات الحسان».

وروى الكلاباذي في «معاني الأخبار» (٣٥٦) عن الأوزاعي أنّه: «سأل الزهري عن بعض الأخبار المتشابهة؟ فقال:...» وذكره.

(١) عزاه ابن كثير في «البداية والنهاية» (١٣/١٤٨) إلى ابن عساكر في «تاريخه»، ولم أقف عليه في «تاريخ دمشق»؛ والله أعلم؛ وذكره ابن العطار في «الاعتقاد الخالص» (١٩٥).

بيَدِهِ، وأَمَرَ بِصُلْبِهِ» [١]][٢].

---

(١) أخرجه البخاري في «خلق أفعال العباد» (٣) وفي «التاريخ الكبير» (٥٤٢) والدارمي في «الرد على الجهمية» (١٣ و٣٨٧) وفي «نقض بشر المريسي» (٥٨٠/١) والخلال في «السنة» (١٦٩٠) والآجري في «الشريعة» (١١٢٢/٣ و٢٥٦٠/٥) وابن بطة في «الإبانة» (١١٩/٦) واللالكائي في «أصول الاعتقاد» (٣٥٢/٢) والبيهقي في «الصفات» (٥٦٣) وفي «السنن الكبرى» (٢٠٨٨٧) عبد الرحمن بن محمد بن حبيب بن أبي حبيب، عن أبيه، عن جدّه؛ وعبد الرحمن. قال الذهبي في «الميزان»: «عن أبيه، عن جدّه: شهد خالدًا ضحّى بالجعد بن درهم. لا يعرف هؤلاء حكاها القاسم بن محمد المعمري عنه». وفي «التقريب»: مقبول. وأبو محمد بن حبيب. قال الحافظ في «التقريب»: مجهول. وجدّه حبيب بن أبى حبيب الجرمي، البصري، الأنماطي. قال فيه الحافظ في «التقريب»: صدوق، يخطئ. ولم يتفرّد به، فقد رواه ابن أبي حاتم في «الرد على الجهمية» -كما نقله عنه الذهبي في «العلو» (٢٣١)- حدثنا عيسى بن أبي عمران الرملي حدثنا أيوب ابن سويد عن السري بن يحيي قال: «خطبنا خالد القسري، وقال: انصرفوا إلى ضحاياكم، تقبّل الله منكم، فإني مضحٍّ بالجعد...» وذكر القصّة؛ وأيّوب بن سويد؛ وهو الرملي. قال فيه الحافظ في «التقريب»: صدوق، يخطئ. وعيسى بن أبي عمران. قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢٨٤/٦): «كتبت عنه بالرملة، فنظر أبي في حديثه، فقال: يدلّ حديثه أنّه غير صدوق. فتركت الرواية عنه». ونقل قوله الذهبي في «الميزان». لكن القصّة مشهورة، تناقلها أئمّة السنّة، وذكروها في كتبهم، وتلقّوها بالقبول؛ فقد ذكرها شيخ الإسلام الهروي في «ذم الكلام» (١٢١/٥-تحقيق الأنصاري)، وقال: «وأمّا الجعد بن درهم؛ فضحّى به خالد بن عبد الله القسري، على رؤوس الخلائق، وما له يومئذ نكير، وذلك سنة نيف وعشرين ومئة». وذكرها أيضا شيخ الإسلام ابن تيمية في مواضع كثيرة من كتبه؛ منها: «تلبيس الجهمية» (٥٨/٣ و٦٠٤/٤)، و«درء التعارض» (٢٤٤/٥)، و«منهاج السنة» (٣٠٩/١، و١٦٦/٣، و٣٢٢/٥)، وغيرها كثير؛ وذكرها ابن القيم في «الصواعق» (١٠٧١/٣ و١٣٩٦/٤)، والذهبي في «العلو» (٣٦٠)، وابن كثير في «البداية» (١٤٨/١٣)، وقال: «أثابه الله تعالى، وتقبّل منه». ونقلها ابن أبي العزّ في «شرح الطحاوية» (٢٩٤)، وقال: «وكان ذلك بفتوى أهل زمانه، من علماء التابعين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فجزاه الله عن الدين وأهله خيرًا»، وذكرها ابن العماد في «شذرات الذهب» (١١٢/٢)، وقال: «فلله ما أعظمها، وأقبلها من أضحية!».

(٢) نهاية النصّ الساقط المطول من الأصل، وض؛ والمثبت من ي.

(اعتقاد أهل السنة بنزول الله تعالى، ومجيئه يوم القيامة)

ويُثْبِتُ أصحابُ الحديثِ نُزولَ الربِّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إلى السّماءِ الدّنيا، [مِن غَيْرِ تشبيهٍ لَهُ بِنُزُولِ المخلوقِينَ، ولا تمثيلٍ، ولا تكييفٍ؛ بَلْ يُثْبِتُونَ [له][(١)] ما أَثْبَتَهُ رسولُ الله ﷺ، وينتَهُون فِيهِ إِلَيْهِ، وَيُمِرُّونَ الخَبَرَ الصَّحِيحَ، الواردَ بذِكْرِه: على ظاهِرِهِ، وَيَكِلُونَ عِلْمَهُ إلى اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

وكذلكَ يُثْبِتُون ما أنزلَهُ اللهُ -عزَّ اسمُه- في كتابِه؛ مِن ذكرِ المَجِيءِ، والإتْيانِ؛ المذكورَيْن في قَوْلِهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾، وقَوْلِهِ -عَزَّ اسمُهُ-: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾][(٢)].

[(٣)أخبرنا أبو بكرِ بنُ زكريَّا الشَّيْبَانِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ أبا حَامِدٍ بنَ الشَّرْقِيِّ، يقول: سمعتُ حَمْدانَ السُّلَمِيَّ، وأبا داودَ الخَفَّافَ، يقولَانِ: سمعنَا إسحاقَ بنَ إبراهيمَ الحَنْظَلِيَّ، يقولُ: «قالَ لِي الأميرُ عبدُ اللهِ بنُ طاهرٍ: يَا أبا يعقوبَ، هذَا الحديثُ الذي[(٤)] تَرْوِيهِ عن رسولِ الله ﷺ: «ينزلُ رَبُّنَا كلَّ ليلةٍ إلى السَّمَاءِ الدُّنْيَا». كَيْفَ يَنْزِلُ؟! قال: قلتُ: أَعَزَّ اللهُ الأميرَ، لا يُقَالُ لِأَمْرِ الرَّبِّ: كَيْفَ [يَنزلُ][(٥)]؟!

---

(١) زيادة من «الحجة» (١٢٧/٢)، و«درء تعارض العقل النقل» (٢٦/٢)؛ ولم تثبت في «مجموع الفتاوى» (٣٩١/٥).

(٢) كتب في ي مكان هذه الفقرة: لما صحّ، وثبت عندهم من الخبر الوارد فيه عن المصطفى ﷺ برواية عبد الرزاق، وغيره من الأئمّة...

(٣) بداية نص ساقط من ي.

(٤) في الأصل: التي.

(٥) زيادة من ض.

إنّما ينزلُ بِلَا كَيْفٍ»(١).

---

(١) رواه أبو القاسم الأصبهاني في «الحجة» (١٢٨/٢) من طريق ابن المصنّف أبي بكر الصابوني عنه، وذكره الذهبي في «العلو» (٤٨٥)؛ وإسناده صحيح؛ أبو بكر بن زكريا الشيباني؛ هو مُحمَّد بن عبد الله بن مُحمَّد بن زكريا بن الحسن، أبو بكر بن أبي الحسن، المُعدَّل، الشيباني، النَّيْسابُوري الجَوْزَقي. قال الخليلي في «الإرشاد» (٣/ ٨٥٩): «ثقة، متّفق عليه». وانظر ترجمته في «السير» (٤٩٣/١٦). وأبو حامد ابن الشَّرْقيّ؛ هو أحمد بن محمد بن حسن، أبو حامد النَّيْسابوريّ، المعروف بابن الشَّرْقيّ. قال الخطيب في تاريخه (١٠٩/٦): «كان ثقة، ثبتًا، متقنًا، حافظًا». وقال الذهبي في «الميزان»: «إمام، شهير، حجّة. قال السلمي: سألت الدارقطني عنه، فقال: ثقة، مأمون، إمام». وشيخه حمدان السلمي؛ هو أحمد بن يوسف بن خالد بن سالم بن زاوية الأزدي المهلبي، أبو الحَسن النيسابوري. قال الحافظ في «التقريب»: «حافظ، ثقة». وأبو داود الخفّاف؛ هو سُليمان بن داود بن بكر، أبو داود النَّيْسَابوريُّ الخفّاف. قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١١٥/٤): «سليمان بن داود أبو داود الخفّاف النيسابوري. روى عن يحيى بن يحيى، وإسحاق بن راهويه: صدوق». وذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٢٨٢/١٣٤٥٩).

وهما ممّن خفيت ترجمتهما على الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، حيث قال في «مختصر العلو» (٢٠٥): «قلت: أبو حامد بن الشرقي؛ اسمه أحمد بن محمد؛ وهو ثقة حافظ، توفي سنة ٣٢٥؛ لكن شيخه حمدان السلمي لم أعرفه؛ ومثله قرينه أبو داود الخفّاف». وزعم أبو أيمن المنصوري في تحقيقه للرسالة: أنّ الشيخ الألباني صحّحه في «مختصر العلو»؛ والذي صحّحه الشيخ هو من رواية أحمد بن سعيد الرباطي، الآتي ذكره، وليس هذا.

وقد رُوي الأثر من طرق أخرى عن إسحاق بن راهويه؛ أخرجه البيهقي في «الصفات» (٩٥٠-٩٥٣) واللالكائي في «أصول الاعتقاد» (٣/ ٥٠١)؛ وسيذكر المصنّف بعد قليل طريقًا عن أحمد بن سعيد الرباطي. وذكره أبو القاسم الأصبهاني في «الحجّة» (١٢٧/٢)، وشيخ الإسلام ابن تيمية في «تلبيس الجهمية» (٣٠/٣-٣٢)، «درء التعارض» (٢٦/٢)، «مجموع

=

حدثنا أبو يعقوبَ إسحاقُ بنُ إبراهيمَ العَدْلُ، ثنا محبوبُ بنُ عبدِ الرحمن القَاضِي، قالَ: حدّثني جَدِّي أبو بكرٍ محمدُ بنُ أحمدَ بنِ محبوبٍ حدثنا أحمد بن حَمُّويَهْ[١] حدثنا أبو عبدِ الرَّحمنِ العَتَكِيُّ[٢] حدثنا محمدُ بنُ سَلَامٍ، قال: سَأَلْتُ عبدَ اللهِ بنَ المباركِ عن نزولِ الرَّبِّ ليلةَ[٣] النّصفِ مِن شعبانَ، فقالَ عبدُ الله: يَا ضعيفُ، [ليلةَ النِّصْفِ، يَنْزِلُ؟!][٤] في كُلِّ لَيْلَةٍ ينزلُ. فَقَالَ[٥] الرجلُ: يا أبا عبدِ الرَّحمنِ[٦]، [كَيْفَ][٧] ينزلُ؟ أَلَيْسَ يَخْلُو ذلك المكانُ منهُ؟! فقالَ عبدُ الله بنُ المبارك: [خذاي أكر][٨]، ....

= الفتاوى» (٥/٣٧٥، ٣٨٩، ٣٩١).

(١) في «الحجة»: أحمد بن حيوة؛ وهو تحريف.

(٢) في الأصل: البعلي؛ وهو خطأ؛ وأبو عبد الرحمن العتكي: هو عبد الله بن عثمان بن جبلة، الملقّب: عبدان. قال فيه الحافظ في «التقريب»: ثقة حافظ.

(٣) في الأصل: عن نزول ليلة...؛ دون ذكر اسم الجلالة.

(٤) هذه الجملة، أسقطها الجديع، وتبعه أبو اليمن.

(٥) في ض: قال؛ وما أثبته موافق لما ثبت في «الحجة»، و«الدرء».

(٦) في الأصل: يا أبا عبد الله؛ وهو غلط، والصواب ما أثبته؛ فإنّ كنية عبد الله بن المبارك، هي: أبو عبد الرحمن؛ كما هو منصوص في كتب التراجم؛ مثل «السير» (٨/٣٧٨)، وغيره.

(٧) سقط من الأصل؛ وهي ثابتة في «الأسماء والصفات»، و«الحجة» (٢/١٢٩)، و«الدرء»، و«العلو».

(٨) هذه زيادة من ض؛ وكتبها الناسخ، ثم شطب عليها؛ وهي ثابتة في مصادر التخريج، بل إنّ أبا القاسم في «الحجّة» نقل النصّ عن المصنّف، مثبتة فيه؛ لكن بلفظ: «كذ حذائي خويس كن»؛ وكذا ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٥/٣٩٣). قال البيهقي في «الصفات» (٢/٣٧٨): «قال أبو سليمان (يعني الخطّابي): وقد روينا عن عبد الله بن المبارك أنّ =

ينزلُ كيف يَشَاء[١]». وفي رواية أُخرى لهذه[٢] الحكايةِ: «أنَّ عبدَ اللهِ بنَ المباركِ، قال للرّجلِ[٣]: إذَا جَاءَكَ الحديثُ عن رسولِ الله ﷺ فَاخْضَعْ له»[٤].

[سمعتُ الحاكِمَ أبا عبدِ الله الحافظَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، يقول: سمعتُ أبا زكريَّا يحي ابنَ محمدٍ العَنْبَرِيَّ[٥]، يقول: سمعتُ إبراهيمَ بنَ أبي طالبٍ، يقول: سمعت أحمدَ ابنَ سَعيدِ بنِ إبراهيمَ أَبَا عبدِ الله[٦] الرِّبَاطِيَّ، يقولُ: «حضرتُ مجلِسَ الأميرِ

= رجلًا قال له، كيف ينزل؟ فقال له بالفارسية: «كدخدائ كارخويش كن» ينزل كما يشاء». وقد أسقطها المحققون الثلاث، إلا أن الجديع نبّه عليها في الحاشية، لكن لم يثبتها في المتن. قال محقّق الكتاب: «يعني: ليكن تحدّثك عن أفعال نفسك، وتزعمّك، وإشرافك عليها فقط، وليست بمشرف على أفعال الله -سبحانه-. وكد خدا: بمعنى صاحب البيت المشرف على شؤونه؛ وهي الكلمة المستعملة في لغة مصر بلفظ: كخيا».

(١) في الأصل: شاء؛ وما أثبته موافق لما ثبت في «الأسماء والصفات»، و«الحجة».

(٢) في الأصل: هذه؛ وسقطت اللام.

(٣) في ض: لرجل؛ نكرة؛ وما أثبته هو الصواب؛ و«أل» الرجل: للعهد.

(٤) رواه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٩٥٦) عن المصنّف، وذكره أبو القاسم الأصبهاني في «الحجّة» (١٢٨/٢)، وشيخ الإسلام ابن تيمية في «درء التعارض» (٢٧/٢)، و«مجموع الفتاوى» (٣٩٣/٥)، و«شرح الأصفهانية» (٦٧) دون هذه الرواية الأخرى؛ ومحبوب بن عبد الرحمن القاضي؛ هو أبو عاصم المحبوبي الهَرَوِي؛ ذكره الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٦٥٢/٨)، وقال: «روى عن جدّه أبي بكر». ولم يذكره بجرح. وأحمد بن حيويه؛ لم أجد من ذكره.

(٥) سقط: أبا زكريا يحي بن محمد العنبري من كتاب «درء تعارض العقل والنقل» (٢٦/٢)؛ فليصحّح.

(٦) في الأصل: بن عبد الله؛ وهو تحريف، والصواب ما أثبته: أبا عبد الله؛ لأنّ هذه كنيته؛ =

عبدِ الله بنِ طاهرٍ ذاتَ يومٍ، وحَضَر إسحاقُ بنُ إبراهيمَ -يَعْنِي ابنَ راهُويَه-، فَسُئِلَ عَن حديثِ النُّزُول، أَصَحِيحٌ هو؟ قَالَ: نعم. فقال له بعضُ قُوَّادِ[1] عبدِ اللهِ[2]: يا أبا يعقوبَ، أَتَزْعَمُ أنَّ اللهَ -تعالى- ينزلُ كلَّ لَيْلَةٍ؟! قال: نَعَمْ. قالَ: كَيْفَ ينزلُ؟ فقال لَهُ إسحاقُ: أَثْبِتْهُ فَوْقَ، حتى أَصِفَ لَكَ النزولَ! فقال [له][3] الرجلُ: أَثْبَتُّهُ فَوْقَ! فقَالَ [له][4] إسحاقُ: قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾. فقال الأميرُ عبدُ الله بنُ طاهر: يا أبا يعقوبَ، هذا يومُ القيامَةِ؟ فقال إسحاقُ: أعزَّ اللهُ الأميرَ، وَمَنْ يَجِيءُ يومَ القِيَامَةِ، مَنْ يمنعُهُ اليومَ؟!»[5]][6].

= كما في «السير» (٢٠٧/١٢)، وغيره. كذا هو ثابت في «الحجة» (١٢٩/٢)

(١) في الأصل: قوار؛ وهو تحريف. وقوّاد، جمع قائد؛ ويجمع أيضا: قادة. انظر «الصحاح» (٥٢٨/٢).

(٢) سمّاه البيهقي في «الصفات» (٩٥١)؛ وهو: إبراهيم بن أبي صالح؛ فأخرجه من طريق آخر عن أحمد بن سلمة، قال: «سمعت إسحاق بن إبراهيم الحنظلي، يقول: جمعني وهذا المبتدع -يعني إبراهيم بن أبي صالح- مجلس الأمير عبد الله بن طاهر...» وذكر نحوه. وإبراهيم بن أبي صالح. قال الحافظ في «اللسان» (٢٦٦/١): «وهو إبراهيم بن هاشم. قال مسلم: جهميٌّ، لا يكتب حديثه. انتهى. وقد كذّبه إسحاق بن راهويه في مجلس عبد الله بن طاهر؛ واسم أبي صالح: هاشم قاله الحاكم».

(٣) زيادة من ي.

(٤) زيادة من ي.

(٥) ذكره أبو القاسم الأصبهاني في «الحجة» (١٢٩/٢) وشيخ الإسلام ابن تيمية في «درء التعارض» (٢٦/٢)، و«شرح الأصفهانية» (٦٦)، و«مجموع الفتاوى» (٣٧٥/٥، ٣٩٢): نقلا عن المصنّف، وذكره الذهبي في «العلو» (٤٨٦)؛ وصحّحه الشيخ الألباني في «مختصر العلو» (٢٠٦).

(٦) وقع تقديم وتأخير في ضبط موضع هذا النص من ي؛ فقد ضبط في فصل في الاستواء، =

وخَبَرُ نُزُولِ الرّبِّ كلَّ ليلةٍ إلى السّماءِ الدُّنيا: خبرٌ مُتَّفقٌ على صحّتِهِ، مخرَّجٌ في الصّحيحين[١]، من طريق مالكِ بنِ أنسٍ عنِ الزُّهْرِيِّ عن الأَغَرِّ، وأَبِي سَلَمةَ عن أبي هريرة.

أخبرناهُ[٢] أبو عليٍّ زاهرُ بنُ أحمدَ، [حدثنا][٣] أبو إسحاقَ إبراهيمُ بنُ عبدِالصَّمدِ، حدثنا أبو مُصْعَبٍ حدثنا مالكٌ ح وحدثنا [أبو بكر بن][٤] زكريّا حدثنا أبو حاتم مَكّي بنُ عَبْدَانَ، حدثنا محمد بن يحيي، قال: وفيما قرأتُ عَلَى ابْنِ نافِعٍ[٥]: وحدّثني مُطَرِّفٌ عن مالك ح وحدثنا أبو بكر بنُ زكريا، قال: أخبرنا أبو القاسم عُبَيْدُ الله بنُ إبراهيم [بن][٦]................................

= بعد أثر ابن المبارك: «نعرف ربنا فوق سبع سماواته»؛ وكذا ورد في «درء التعارض»؛ ولعل موضعه هنا أنسب؛ لأنّه يتعلّق بفصل النزول؛ وقد تقدّم الإشارة إليه.

(١) أخرجه البخاري (١١٤٥) ومسلم (٧٥٨)؛ وسيذكرهه المصنف بإسناده، وطرقه.

(٢) في ض: أخبرنا.

(٣) سقط من ض.

(٤) سقط من ض؛ وهو أبو بكر بن زكريا الشّيباني؛ وقد تقدّم، وسيذكره المصنّف بعد قليل صحيحا سليمًا.

(٥) في ض: على نافع؛ وهو خطأ؛ وابن نافع: هو عبد الله بن نافع بن أبي نافع الصائغ القرشي، أبو محمد المدني؛ وهو من شيوخ محمد بن يحيي؛ وهو الذهلي؛ كما في «تهذيب الكمال» (٢٠٩/١٦). قال فيه الحافظ في «التقريب»: «ثقة، صحيح الكتاب، في حفظه لين».

(٦) لم يرد في ض؛ ولعله يسوغ الأمران: إثبات النسب «بن»، وإسقاطه؛ فقد ذكره الحاكم في «تاريخ نيسابور» (٢٢٤٥)، فقال: «محمد بن عبيد الله بن إبراهيم بالويه، أبو القاسم النيسابوري». فأسقط «ابن» بعد إبراهيم.

بَالُوِيَه[١]، حدثنا يحيى بن محمد بن يحي حدثنا يحيي بن يحيي، قال: قرأتُ على مالكٍ عن ابنِ شهابٍ الزُّهْرِيِّ عَن أبي عبدِ الله الأَغَرِّ، وأبي سَلَمَةَ عَن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنّ رسول الله ﷺ، قال: «يَنْزِلُ رَبُّنَا -تَبارَكَ، وَتَعَالَى- فِي كُلِّ لَيْلَةٍ إلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الآخِرِ، فَيَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟ وَمَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ؟ وَمَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ»[٢]][٣].

[ولهذا الحديثِ طرقٌ إلى أبي هُرَيْرَةَ][٤]:

[الزُّهْرِيُّ عَن أَبِي سَلَمَةَ.

---

(١) في الأصل: عبد الله بن إبراهيم بن باكويه؛ كذا عبد الله -مكبرًا-؛ وهو غلط؛ وكذا: باكويه؛ -بعد الألف كاف- وهو تحريف؛ والصواب ما أثبته: أبو القاسم عبيد الله بن إبراهيم بن بالويه النيسابوري المزكّي المتوفى سنة ٣٢٩هـ؛ كما في «فتح الباب في الكنى والألقاب» لابن منده (٦٣)، و«تاريخ الإسلام» (٥٧٧/٧)، و«السير» (٤٩٨/١١). وقال ابن ماكولا في «الإكمال» (١٦٥/١): «بالويه: بعد الألف لام». ثم ذكر من نسبه إلى «بالويه»؛ منهم: عبيد الله بن إبراهيم بن بالويه أبو القاسم المزكّي؛ وقال: «ولقب أبيه: برويه». وقد نقل الجديع في تحقيقه للرسالة كلام ابن ماكولا هذا، ومع ذلك أثبت الخطأ «ماكويه» في المتن. وينسب «بالويه» إلى «البَالَوِي». قال السمعاني في «الأنساب» (٦١/٢): «بفتح الباء المنقوطة بواحدة، واللام بعد الألف، وفي آخرها ياء منقوطة باثنتين من تحتها؛ هذه النسبة إلى بالويه؛ وهو اسم لبعض أجداد المحدّثين».

(٢) أخرجه مسلم (٧٥٨) من طريق يحيى بن يحيى، ورواه البخاري (١١٤٥) عن مالك.

(٣) إلى هنا انتهى النصّ الساقط من ي، وكتب بدله: لما صحّ عنده من الخبر الوارد فيه عن المصطفى ﷺ؛ برواية عبد الرزاق، وغيره من الأئمّة: الزهري عن أبي سلمة...

(٤) لم ترد في ي.

والأَغَرُّ عَن أبي هُرَيْرَةَ][١].

رَوَاهُ[٢] الأوزاعيُّ عَن يحيى بنِ أبي كَثِيرٍ عَن أبي سَلمةَ عَن أبي هريرةَ.

ورواه[٣] يزيدُ بنُ هارونَ، وغيرُهُ من الأئمَّةِ [عَن محمدِ بنِ عَمْرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة.

و[بروايةِ][٤] مالكِ بنِ أنسٍ عَنِ][٥] الزُّهْرِيِّ عَن الأعرج عَن أبي هريرة.

وبروايةِ مالكٍ عَنِ الزهريِّ عَن سَعيد بنِ المسيَّب عن أبي هريرة.

وبرواية عُبَيْدِ الله بنِ عُمَر[٦] عن سَعِيدِ بنِ أبي سعيدٍ المَقْبُرِيِّ عن أبي هريرة.

وبرواية عبدِ الأَعْلَى بنِ أبي المَسَاوِر، وبَشِيرِ بنِ سَلْمَانَ[٧] عَن أبي حازمٍ عن

---

(١) ثبت في ي؛ وأسقطها المحققون الثلاثة.

(٢) في ي: وبرواية؛ ووقع فيه تقديم وتأخير.

(٣) في ي: وبرواية. ووضع الجديع قبله رمز (ح) -وهي علامة على التحول من إسناد إلى إسناد- وتبعه في ذلك أبو اليمن؛ ولا معنى لها؛ فإنّ المصنّف لم يسق إسناده هنا، بل ذكر طرق الحديث عن أبي هريرة.

(٤) زيادة من ي؛ وتكرّرت فيما بعدها.

(٥) سقطت من ض، واستدركها الناسخ في الهامش، لكنّه غلط، حيث كتب: عن الأعرج عن أبي هريرة، ومالك عن الزهري. ووضع رمز التصحيح: صح.

(٦) في الأصل: عبد الله بن عمر؛ مكبّرًا؛ وهو غلط، أو تصحيف؛ وسيأتي تخريجه في موضعه.

(٧) في الأصل: بشير بن أبي سليمان؛ وفي ض: بشر بن سليمان؛ وكلاهما خطأ؛ والمثبت من ي؛ وبشير بن سلمان: هو الكندي، أبو إسماعيل الكوفي. قال فيه الحافظ في «التقريب»: «ثقة، يغرب».

أبي هُرَيْرَةَ[١].

[وكذلك رُوِيَ هذا الخبرُ مِن غَيْرِ طريقِ أبي هريرة][٢].

رواه نافعُ[٣] بنُ جُبَيْرِ بنِ مُطْعِمٍ عن أبيه.

و[عن][٤] موسى بنِ عُقْبَةَ عَن إسحاقَ بنِ يحيى عَن عُبادَةَ بنِ الصَّامِتِ.

وعَن عبدِ الرحمن بنِ كَعْبِ بنِ مالكٍ عَن جابرِ بنِ عبدِ الله.

---

(١) وفاتته طرق أخرى: منها عن أبي صالح عن أبي هريرة؛ أخرجه مسلم (١٦٩/٧٥٨)، وكذا الترمذي (٤٤٦)، وقال: «حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح؛ وقد روي هذا الحديث من أوجه كثيرة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، أنّه قال: «ينزل الله عَزَّوَجَلَّ حين يبقى ثلث الليل الآخر». وهو أصحّ الروايات». وأبو صالح؛ هو: ذكوان السّمان الزيات المدني، مولى جويرية بنت الأحمس الغطفاني. انظر «تهذيب الكمال» (٥١٣/٨).
وأبي عبد الله الأغرّ، عن أبي هريرة؛ رواه أحمد (١٠٣١٣) وابن أبي عاصم في «السنة» (٥٠٠-٥٠٢) والدارقطني في «النزول» (٣٥)؛ وسند أحمد صحيح على شرط الشيخين.
وعن عطاء بن يزيد الليثي، وأبي عبد الله الأغرّ، عن أبي هريرة؛ أخرجه الدارقطني في «النزول» (٣٦)؛ وعطاء بن يزيد الليثي؛ روى له الجماعة، وقال الحافظ في «التقريب»: ثقة.
وعن نافع بن جبير؛ رواه ابن أبي عاصم في «السنة» (٥٠٢) وابن خزيمة (٣١٠/١)؛ وانظر «ظلال الجنة».
وغيرها من الطرق، وقد ذكرها الدارقطني في «كتاب النزول».

(٢) سقطت من الأصل؛ وسقط من ض، لفظ: وكذلك؛ وسقط من ي، لفظ: هذا الخبر.

(٣) في ي: روي عن نافع ...

(٤) زيادة من ي؛ وكذا فيما بعدها.

وعَن عُبَيدِ الله[١] بنِ أبي رافعٍ عن عليِّ بنِ أبي طالب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

وعن شَريكٍ عن أبي إسحاقَ عَن أبي الأَحْوَصِ عَن عبدِ الله بنِ مسعود.

وعَنْ محمدِ بنِ كعبٍ القُرَظِيِّ عَن فَضَالَةَ بنِ عُبَيدٍ عن أبي الدرداء.

وأبِي الزُّبَيْرِ[٢] عَن جابرٍ.

و[عَن طارقٍ عن][٣] سَعيدِ بنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ.

و[عَن][٤] أمّيِّ المُؤْمنينَ[٥]: عائشةَ، وأمِّ سلمة[٦] رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا[٧].

---

(١) في الأصل، وض: عبد الله؛ مكبرًا؛ وهو خطأ؛ والتصويب من ي؛ وعبيد الله بن أبي رافع: -مصغرًا- هو مولى النبي ﷺ، واسم أَبِي رافع: أسلم؛ وقيل: ثابت؛ وقيل: هرمز. روى عن علي بن أبي طالب، وكان كاتبه، وغيره؛ كما في «تهذيب الكمال» (٣٤/١٩). قال الحافظ في «التقريب»: ثقة.

(٢) معطوف عمّا سبقه مخفوض؛ ووقع تقديم وتأخير في ي، بينه وبين الذي يليه؛ وهو رواية ابن عباس.

(٣) زيادة من ي؛ وأهملها الجديع، وتبعه أبو اليمن.

(٤) ليس في ي.

(٥) كذا في ي، وض: بالتثنية؛ وفي الأصل: عن أمّ المؤمنين؛ بالإفراد؛ ونبّه البدر أن في المخطوط: أمّيّ المؤمنين؛ ومع ذلك أهملها، كما أهملها الجديع، وتبعهما أبو اليمن.

(٦) سيذكر المصنّف -بعد قليل- هذه الطرق بأسانيده؛ ويستمّ تخريجها هناك؛ وما لم يذكره فقد قام المحققون الثلاثة بتخريجه هنا، بما أغنى عن الإعادة.

(٧) وفاتته رواية عثمان بن أبي العاص؛ أخرجه أحمد (١٦٢٨٠، و١٧٩٠٤) وابن أبي عاصم في «السنة» (٥٠٨) وابن خزيمة في «التوحيد» (٤٣) والدارقطني في «كتاب النزول» (٧٢)؛ وصحّحه الشيخ الألباني في «ظلال الجنّة».

[كلُّهُم عَن رَسُولِ اللهِ ﷺ، أنّه قَالَ: «يَنْزِلُ اللهُ كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الآخِرُ، فَيَقُولُ: مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ، مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ. فَبِذلكَ، كَانُوا يُفَضِّلون صلاةَ آخِرِ اللّيلِ على أوّلِهِ».

هذا لفظُ أبي سلمَة، والأغرّ عن أبي هريرة[1]][2].

[وهذه الطُّرُقُ كلُّهَا مخرَّجةٌ بأسانِيدِها، في كتابِنا الكَبيرِ، المعروفِ بـ«الانتصار»[3]][4].

وفي رواية [يَزيد بنِ هارونَ عَن محمدِ بنِ عَمْرو عَن أبي سَلَمة عن أبي هُرَيْرَةَ[5]؛

= ورواه الدارقطني في «كتاب النزول» أيضا عن عقبة بن عامر، وعَمرو بن عبسة، وسلمة جدّ عبد الحميد بن يزيد بن سلمة.

(١) تقدّم تخريجه؛ والزيادة الأخيرة، رواها أحمد في «مسنده» (٧٥٩٢).

(٢) هذه الفِقرة، ثبتت في ي؛ وقد أهملها الجديع.

(٣) لم أجد من ذكره؛ ممّن ترجم لسيرته، أو مَن صنّف في الأثبات، والمشيخات، والسماعات، والفهارس، والرحلات، والبرامج، والمعاجم؛ والله أعلم بحاله.

(٤) ليست في ي؛ وتصرف البدر في موضعها، فأثبتها بين قوله: «فبذلك كانوا يفضلون صلاة آخر الليل على أوله»، وقوله: «هذا لفظ أبي سلمَة، والأغرّ عن أبي هريرة». ففصل بين النص الواحد؛ وتبعه في ذلك أبو اليمن؛ وهو غلط؛ والصواب ما أثبته، وسياق النص يردّه؛ فإنّ قوله: «هذا لفظ أبي سلمة...» تابع للنص السابق؛ وكلّه نصٌّ واحد ثبت في ي، وسقط من بقية النسخ.

(٥) أخرجه أحمد في «المسند» (١٠٥٤٤)؛ وإسناده حسن؛ محمد بن عمرو: هو ابن علقمة بن وقاص الليثي. قال الذهبي في «من تكلم فيه وهو موثق»: صدوق. وقال الحافظ في «التقريب»: صدوق، له أوهام.

وَ][1] الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة[2] رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، [عن رسول الله ﷺ][3]: «إِذَا مَضَى نِصْفُ اللَّيْلِ[4] أَوْ ثُلُثَاهُ، يَنْزِلُ اللهُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَيَقُولُ: هَلْ مِنْ سَائِلٍ فَيُعْطَى؟ هَلْ مِنْ دَاعٍ فَيُسْتَجَابَ لَهُ؟ هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ فَيُغْفَرَ لَهُ؟ حَتَّى يَنْفَجِرَ الصُّبْحُ»[5].

وفي روايةِ سَعيدِ بنِ مَرْجَانَةَ عَن أبي هريرة؛ زيادَةٌ في آخرِهِ، وهِيَ[6]: «ثُمَّ[7] يَبْسُطُ يَدَيْهِ، فَيَقُولُ: مَنْ يُقْرِضُ غَيْرَ عَدُومٍ، وَلَا ظَلُومٍ»[8].

وفي رواية أبي حازم عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللهَ يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا فِي ثُلُثِ اللَّيْلِ الأَخِيرِ[9]، فَيُنَادِي: هَلْ مِنْ سَائِلٍ فَأُعْطِيَهُ؟ هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ فَأَغْفِرَ لَهُ؟ فَلَا يَبْقَى شَيْءٌ فِيهِ الرُّوحُ إِلَّا عَلِمَ بِهِ إِلَّا الثَّقَلَيْنِ : الجِنَّ،

---

(١) ثبتت في ي؛ وأسقطها الجديع، وتبعه أبو اليمن.

(٢) في ي: عن يحي عن أبي سلمة؛ وفي ض: عن يحيى بن كثير عن أبي هريرة؛ وسقطت الكنية من «كثير»؛ وسقط أيضا: «عن أبي سلمة».

(٣) لم ترد في ي؛ وكذا فيما بعدها.

(٤) في الأصل: النصف من الليل؛ وما أثبته موافق لرواية مسلم؛ لكن قال: «شطر الليل».

(٥) رواه مسلم (١٧٠/٧٥٨).

(٦) في ي: في هذا الخبر؛ وسقط: وهي.

(٧) في ي: و؛ وما أثبته موافق للفظ مسلم.

(٨) رواه مسلم (١٧١/٧٥٨).

(٩) في الأصل، وض: الآخر؛ وما أثبته موافق لما ثبت في «الاعتقاد الخالص»؛ فقد نقل نصّ المصنف.

وَالإِنْسَ. قَالَ: وَذَلِكَ حِينَ تَصِيحُ الدُّيُوكُ، وَتَنْهَقُ الحَمِيرُ[١]، وَتَنْبَحُ الكِلَابُ»[٢].

[وفي روايةِ موسى بنِ عُقْبَةَ عَن إسحاقَ بنِ يحيى عَن عُبَادةَ بنِ الصَّامتِ: زيادَاتٍ حسنةً؛ وهِيَ الّتي: أخبرنا بها أبو يَعْلَى حمزةُ بنُ عبدِ العزيز المُهَلَّبِيُّ، قال: أنبأنا عبدُ الله بنُ محمدِ الرازيُّ، قال: أنبأنا أبو عثمانَ محمدُ بنُ عثمانَ بنِ أبي سُوَيْدٍ، قال: حدثنا عبدُ الرحمن -يَعْنِي ابنَ المباركِ-، قال: حدثنا فُضَيلُ بنُ سليمانَ عَن موسى بنِ عُقْبَةَ عَن إسحاقَ بنِ يحيى عَن عُبَادَة بنِ الصامت، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «يَنْزِلُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حَيْثُ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الآخِرُ[٣]، فَيَقُولُ: أَلَا عَبْدٌ مِن عِبَادِي يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟ أَلَا ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ يَدْعُونِي فَأَغْفِرَ لَهُ؟ أَلَا مُقَتَّرٌ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَيَدْعُونِي فَأَرْزُقَهُ؟ أَلَا مَظْلُومٌ يَذْكُرُنِي فَأَنْصُرَهُ؟ أَلَا عَانٍ يَدْعُونِي فَأَفُكَّهُ؟ قَالَ: فَيَكُونُ كَذَلِكَ إِلَى أَنْ يَطْلُعَ الصُّبْحُ، وَيَعْلُو عَلَى كُرْسِيِّهِ»[٤].

---

(١) في الأصل: تصيح الديغال، وتنهتوا الحمير؛ وهو تحريف.

(٢) لم أجده.

(٣) ضبطه البدر، والجديع: الأخير؛ وتبعهما أبو اليمن؛ وليس كذلك؛ فإنّ لفظ: «الآخر» واضح في ي، النسخة الظاهرية؛ وكذا ثبت في «الشريعة»، و«العلو»؛ وقد سقط النصّ من بقية النسخ، كما نبّهت عليه.

(٤) رواه الآجري «الشريعة» (١١٤٣/٣)، والطبراني في «الأوسط» (٦٠٧٩) من طريق عبد الرحمن بن المبارك، وعزاه العراقي «في تخريج الإحياء» (٧٥١/٢) إلى الطبراني في «الكبير»؛ وليس عند الآجري الزيادة الأخيرة. وقال الطبراني: «لا يروى هذا الحديث عن عبادة بن الصامت إلا بهذا الإسناد، تفرّد به عبد الرحمن بن المبارك». وهو ثقة؛ كما قال الحافظ في «التقريب»؛ وعلته الانقطاع بين إسحاق وبين عبادة بن الصامت. قال الهيثمي في «مجمع =

وفي روايةِ أبي الزُّبَير عن جابرٍ، مِن طريق مَرْزُوقٍ أبي بكرٍ؛ الذي خَرَّجَه محمد بنُ إسحاقَ بنِ خزيمةَ: مختصرةً[(١)].

ومن طريق أيّوبَ عَن أبي الزبير عن جابرٍ؛ الذي خَرَّجَه الحَسَن بنُ سفيانَ في «مسنده»[(٢)]][(٣)].

ومِن طَرِيقِ هشامٍ الدَّسْتُوَائِيِّ عَن أبي الزبيرِ عَن جابرٍ، أنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ،

= الزوائد» (١٠/١٥٤): «رواه الطبراني في الكبير والأوسط بنحوه؛ ويحي بن إسحاق (كذا قال، وصوابه: إسحاق بن يحي)، لم يسمع من عبادة، ولم يروِ عنه غير موسى بن عقبة، وبقية رجال الكبير رجال الصحيح». وقال الذهبي في «العلو» (١٢٥): «إسحاق ضعيف، لم يدرك جدّ أبيه». وفيه علة أخرى، وهي فضيل بن سليمان؛ وهو النُّمَيْرِيُّ. قال فيه الحافظ في «التقريب»: «صدوق، له خطأ كثير».

(١) أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (٢٨٤٠)، وسيذكر لفظه المصنّف بعد قليل. وقال الشيخ الألباني: «إسناده ضعيف لعنعنة أبي الزبير». وانظر «الضعيفة» (٦٧٩).

(٢) نقله ابن العطار في «الاعتقاد الخالص» (٢٠٢)، وقال: «وروى الحسن بن سفيان في «مسنده» بإسناد صحيح»، وذكره؛ ولعله فاتته عنعنة أبي الزبير عن جابر.
والحسن بن سفيان: هو ابن عامر بن عبد العزيز، أبو العباس الشيباني، الخراساني، النسوي. الإمام، الحافظ، الثبت، صاحب المسند؛ ولد سنة بضع وثمانين ومائتين، وهو أسنّ من بلديّه الإمام أبي عبد الرحمن النسائي، وماتًا معًا في عام. قال الحاكم: كان الحسن بن سفيان - محدّث خراسان في عصره - مقدَّمًا في الثبت، والكثرة، والفهم، والفقه، والأدب. وقال أبو حاتم بن حبان: كان الحسن ممن رحل، وصنف، وحدث، على تيقظ مع صحة الديانة، والصلابة في السنة. سنة ثلاث وثلاث مائة. انظر «السير» (١٤/١٥٧). وكتابه «المسند» في عداد المفقودين.

(٣) هذا النص كلّه، سقط من الأصل، وض؛ وثبت في ي.

قَالَ: «إِنَّ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ، يَنْزِلُ اللهُ فِيهِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَيُبَاهِي بِأَهْلِ الأَرْضِ أَهْلَ السَّمَاءِ، وَيَقُولُ: انْظُرُوا إِلَى عِبَادِي شُعْثًا غُبْرًا ضَاحِينَ[1]، جَاءُوا مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ، [[2] [أُشْهِدُكُمْ أَنِّي قَدْ غَفَرْتُ لَهُمْ»].

وعن عُرْوَةَ [عَن عائشةَ]، قالت: سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ، يقول: «يَنْزِلُ اللهُ -تَعَالَى- [فِي النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا لَيْلًا إِلَى آخِرَ النَّهَارِ مِنَ الغَدِ، فَيَعْتِقُ مِنَ النَّارِ بِعَدَدِ شَعْرِ مَعْزِ كَلْبٍ، وَيَكْتُبُ الحَاجَّ، وَيُنَزِّلُ أَرْزَاقَ السَّنَةِ، وَلَا يَتْرُكُ أَحَدًا إِلَّا غَفَرَ لَهُ، إِلَّا مُشْرِكًا، أَوْ قَاطِعَ رَحِمٍ، أَوْ عَاقًّا، أَوْ مُشَاحِنًا»].

ورَوَى الحاكمُ أبو عبدِ الله مِن رِوَايةِ أمِّ سَلَمَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، يُظَنُّ محمّدُ] بنُ المنكدرِ، [الراوي عنها، رَفَعَهُ- قَالَتْ: «نِعْمَ اليَوْمُ، يَوْمُ يَنْزِلُ اللهُ فِيهِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا][3] ....

(١) ضاحين: قال المنذري في «الترغيب» (١٢٩/٢): «هو بالضاد المعجمة، والحاء المهملة؛ أي: بارزين للشمس غير مستترين منها. يقال لكلّ مَن برز للشمس، من غير شيء يظله، ويكنّه: إنّه لضاحٍ».

(٢) بداية نص متآكل، مخروم، مطموس.

(٣) في ي: تآكل، وخروم، وطمس؛ قدر سطرين؛ ولم يبقَ يظهر منه إلا ما لم أحصره بين معقوفتين، واستدركت بقية النص من «الاعتقاد الخالص» (٢٠٣-٢٠٥)، فقد نقله ابن العطار عن المصنّف إلا أنّه وقع فيه تقديم وتأخير بين حديث عائشة، وحديث أمّ سلمة، على ما ظهر من الكلمات الظاهرة المتبقية.

واستدرك بدر البدر النصّ الناقص من حديث جابر من «صحيح ابن حبان»، وتبعه الجديع، وأبو اليمن؛ ولفظه: «يرجون رحمتي، ولم يروا عذابي، فلم يُرَ يوم أكثر عتقًا من النار من يوم عرفة». فأنت ترى أنّه يختلف تمامًا مع لفظ المصنّف. وقد فاتهم جميعا بقية النص، رغم وضوح الجملة الأخير منه، وهي: «قيل: وأيُّ يومٍ هو؟ قالت: يوم عرفة»؛ =

قِيلَ: وَأَيُّ يَوْمٍ هُوَ؟ قَالَتْ: يَوْمُ عَرَفَةَ»[١].

[[٢]وروى هشامٌ الدَّسْتُوَائِيُّ عَن يحيى بنِ أبي كَثيرٍ عن هِلالِ بنِ أَبِي مَيْمُونَةَ[٣] عن عطاءِ بنِ يَسارٍ، أنّ رِفَاعَةَ الجُهَنِيَّ، حدّثه: أنّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، قال: «إِذَا مَضَى ثُلُثُ اللَّيْلِ، أَوْ شَطْرُ اللَّيْلِ، أَوْ ثُلُثَاهُ، يَنْزِلُ اللهُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَيَقُولُ: لَا أَسْأَلُ[٤] عَنْ عِبَادِي غَيْرِي، مَنْ يَسْتَغْفِرْنِي أَغْفِرْ لَهُ؟ مَنْ يَدْعُنِي أَسْتَجِبْ لَهُ؟ مَنْ يَسْأَلْنِي أُعْطِهِ؟ حَتَّى يَنْفَجِرَ الصُّبْحُ»[٥].

أخبرنا أبو محمدٍ المَخْلَدِيُّ أخبرنا أبو العبّاسِ السَّرَّاجُ، حدثنا محمدُ بنُ يحيى حدثنا عُبَيْدُ اللهِ بنُ موسى عَن إسرائيلَ عَنْ أبي إسحاقَ عن أبي مسلمٍ الأَغَرِّ، قال: «أَشْهدُ على أبي سعيدٍ، وأبي هريرة؛ أنهما شهدَا على رسول الله ﷺ، وأنَا أشهدُ عَلَيْهِما، أنهما سمعَا[٦] النبيَّ ﷺ، يقول: إِنَّ اللهَ، يُمْهِلُ حَتَّى إِذَا ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ

= بل هذا الجملة الأخيرة نفسها، قد أهملوها من المتن.

(١) في هامش نسخة ي: «ح حاشية: حديث ليلة نصف شعبان ضعيف، باتّفاق الحفّاظ».
ونقل هذه العبارة ابن العطار.
سيذكر المصنّف هذين الحديثين بإسناده في موضعهما، وسيتمّ تخريجهما هناك.

(٢) بداية نص ساقط من ي.

(٣) في الأصل: هلال بن ميمون؛ وهو غلط؛ والتصحيح من ض، ومن مصادر التراجم؛ وهو هلال بن أبي ميمونة؛ ويقال: هلال بن علي بن أسامة؛ وهلال بن أبي هلال القُرَشِيُّ، العَامِرِي، المَدَني. قال الحافظ في «التقريب»: ثقة.

(٤) في ض: لا يسأل؛ وما أثبته موافق لمصادر الحديث.

(٥) سيذكره المصنف بإسناده في موضعه، ويتم تخريجه هناك.

(٦) في الأصل: سمع؛ بالإفراد.

الْأَوَّلُ، هَبَطَ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَيَقُولُ: هَلْ مِنْ مُذْنِبٍ؟ هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ؟ هَلْ مِنْ سَائِلٍ؟ هَلْ مِنْ دَاعٍ؟ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ»[١].

أخبرنا أبو محمدٍ المَخْلَدِيُّ ثنا أبو العبّاسِ الثَّقَفِيُّ حدثنا الحَسَنُ بنُ الصّبَّاحِ حدثنا شَبَابَةُ بنُ سَوَّارٍ عن يُونُسَ بنِ أبي إسحاقَ [عَن أَبِيهِ][٢] عَن أبي مسلمٍ الأغرِّ، قال: «أَشْهَدُ عَلَى أَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّهُمَا قَالَا[٣]: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: إِنَّ اللهَ يُمْهِلُ حَتَّى إِذَا كَانَ ثُلُثُ اللَّيْلِ، هَبَطَ إِلَى هَذِهِ السَّمَاءِ[٤]، ثُمَّ أَمَرَ بِأَبْوَابِ السَّمَاءِ فَفُتِحَتْ، فَقَالَ[٥]: هَلْ مِنْ سَائِلٍ فَأُعْطِيَهُ؟ هَلْ مِنْ دَاعٍ فَأُجِيبَهُ؟ هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ فَأَغْفِرَ لَهُ؟ هَلْ مِنْ مُضْطَرٍّ أَكْشِفُ عَنْهُ ضُرَّهُ؟ هَلْ مِنْ مُسْتَغِيثٍ أُغِيثُهُ؟ فَلَا يَزَالُ ذَلِكَ مَكَانَهُ[٦]..

---

(١) رواه مسلم (١٧٢/٧٥٨) من طريق أبي إسحاق، لكن بلفظ: «حَتَّى يَنْفَجِرَ الْفَجْرُ» مكان «حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ»؛ وهي شاذة؛ لمخالفتها رواية الثقات الأثبات؛ فكلّهم نصّوا على أنّ نزوله -تعالى- يكون حتى يطلع الفجر، على اختلافهم في ألفاظها.

(٢) سقط من النسختين؛ واستدركته من كتاب «النزول»؛ وهي زيادة ضرورية؛ لأنّ يونس بن أبي إسحاق، رواه عن أبيه أبي إسحاق السبيعي.

(٣) في الأصل: قال؛ بالإفراد.

(٤) في الأصل: إلى هذه السماء؛ دون لفظ: «الدنيا»؛ وما أثبته موافق للفظ مسلم ض: إلى السماء الدنيا؛ بزيادة: الدنيا؛ وهي لفظ مسلم؛ -كما تقدّم- وما أثبته موافق للفظ كتاب «النزول».

(٥) في ض: فيقول؛ وما أثبته موافق لرواية الدارقطني، لكن رواه بلفظ: «ثم قال».

(٦) في الأصل: فلا يزال ذلك في مكانه؛ بزيادة: في. ولفظه في «كتاب النزول»: «فلا يزال كذلك».

حَتَّى يَطْلُعَ الفَجْرُ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ مِنَ الدُّنْيَا»[(١)].

أخبرنا أبو محمدٍ المَخْلَدِيُّ حدثنا أبو العبّاسِ -يعني الثَّقَفِيَّ-، حدثنا مجاهدُ بنُ موسى، والفضلُ بنُ سَهْلٍ، قالَا: حدثنا يَزِيدُ بنُ هَارُونَ حدثنا شَرِيكٌ[(٢)] عَن أبي إسحاقَ عَن الأغرِّ، أنّه شهِدَ على أبي هُرَيرة، وأبي سَعيد؛ أنهما شَهِدَا على رسولِ الله ﷺ، أنّه قَالَ: «إذَا كَانَ ثُلُثُ اللَّيْلِ، نَزَلَ -تَبَارَكَ، وَتَعَالَى- إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَقَالَ: أَلَا هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ يُغْفَرُ لَهُ؟ هَلْ مِنْ سَائِلٍ يُعْطَى سُؤْلَهُ؟ [أَلَا][(٣)] هَلْ مِنْ تَائِبٍ يُتَابُ عَلَيْهِ؟»[(٤)].

حدثنا الأستاذُ أبو منصورٍ بنُ حَمْشَاذٍ[(٥)]، حدثنا أبو عليٍّ إسماعيلُ بنُ محمدٍ

---

(١) رواه الدارقطني في «النزول» (٥٥) من طريق يونس بن أبي إسحاق؛ ويونس هذا. قال فيه الحافظ في «التقريب»: «صدوق، يهم قليلا». لكن لم يتفرّد به، فقد تابعه منصور بن المعتمر؛ رواه مسلم بنحوه؛ كما تقدّم قبل هذا، لكن دون زيادة: «فِي كُلِّ لَيْلَةٍ مِنَ الدُّنْيَا».

(٢) في الأصل: ثنا سهل؛ وزعم البدر أن الصواب: سهيل؛ وهو غلط؛ فإنّ طريق سهيل، سيذكرها المصنّف بعد هذا؛ وما أثبته من ض؛ وهو شريك؛ وهو موافق لرواية الآجري في «الشريعة»؛ وشريك: هو ابن عبد الله بن أبي شريك النخعي القاضي؛ قال فيه الحافظ في «التقريب»: «صدوق، يخطئ كثيرا»؛ وهو ممّن روى عن أبي إسحاق: وهو عَمرو بن عبد الله بن عبيد السبيعي؛ كما في «تهذيب الكمال» (٤٦٢/١٢، ٤٦٥).

(٣) لم يرد في ض؛ وقد رواه الآجري في «الشريعة» دونه في المواضع الثلاث.

(٤) رواه الآجري في «الشريعة» (١١٣٥/٣)؛ وفيه شريك القاضي؛ وهو ضعيف؛ كما تقدّم؛ لكن يشهد له ما قبله.

(٥) في الأصل: بن حماد؛ وفي ض: بن خمشاد؛ -بالخاء، المعجمة الفوقية، وفي آخره الدال المهملة-؛ وضبطه المحقّقون الثلاث: حمشاد؛ وهو تحريف؛ وأبو منصور بن حمشاذ =

الصَّفَّارُ[١] -ببغداد- حدثنا أحمدُ بنُ منصورٍ[٢] الرَّمَادِيُّ، حدثنا عبدُ الرزاقِ أخبرنا مَعْمَرٌ عَنْ سُهَيْلِ بنِ أبي صالحٍ[٣] عن أبيهِ عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «يَنْزِلُ اللهُ -تعَالَى- فِي كُلِّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَيَقُولُ: أَنَا المَلِكُ، [أَنَا المَلِكُ][٤] -ثَلَاثًا-، مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ؟ مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟ مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ؟ فَلَا يَزَالُ كَذَلِكَ حَتَّى يَطْلَعَ الفَجْرُ»[٥].

= -بفتح الحاء المهملة، والميم الساكنة، والشين المعجمة المفتوحة، بعدها الألف، وفي آخرها الذال المعجمة؛ ونسبته: الحمشاذي؛ كما في «الأنساب» (٢٨٤/٤)-: هو محمد بن عبد الله بن محمد بن حمشاذ النيسابوري الشافعي. قال الذهبي في «السير» (٤٩١/١٦): «العلامة، الزاهد، تفقّه، وبرع، وأتقن علم الجدل والكلام والنظر، وكان عابدا، متألّهًا، واعظًا، مجاب الدعوة، كثير التصانيف، منقبضًا عن أبناء الدنيا». وانظر «طبقات الشافعية الكبرى» (١٧٩/٣).

(١) في الأصل: إسماعيل بن أبي الضماء؛ وهو تحريف.

(٢) في الأصل: أبو منصور؛ وكذا أثبته المحقّقون الثلاث؛ وهو غلط؛ والتصويب من ض؛ وأحمد بن منصور الرمادي: هو ابن سيّار بن المبارك البغدادي؛ وكنيته: أبو بكر. قال فيه الحافظ في «التقريب»: «ثقة، حافظ، طعن فيه أبو داود لمذهبه في الوقف في القرآن». وقد أدرك هذا الغلط الجديع؛ ومع ذلك أثبته في المتن.

(٣) في ض: سَهْل؛ مكبرّا؛ وقد ضبطه الناسخ بفتح المهملة، وتسكين الهاء؛ وكلاهمها سائغ، يقال له: سهيل بن أبي صالح، وسهل بن أبي صالح. انظر «مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار» لبدر الدين العيني (٩٨٥)، وغيره. وهو: ذكوان السّمّان، أبو يزيد المدني. قال فيه الحافظ في «التقريب»: «صدوق، تغيّر حفظه بأخرة».

(٤) سقطت من الأصل؛ وهي ثابتة في «صحيح مسلم».

(٥) رواه مسلم (١٦٩/٧٥٨) من طريق سهيل.

سمعتُ الأستاذَ أبَا منصورٍ على أَثَرِ هَذَا الحديثِ، الذي أَمْلَاه عَلَيْنَا، [يقول] [١]: «سُئِلَ أَبُو حَنِيفَةَ عنه؟ فقَالَ: يَنْزِلُ بلا كَيْفٍ.

وَقال بعضُهم: يَنزل نُزُولًا، يَليقُ بالرُّبوبِيَّةِ، بلا كَيْفٍ، مِن غير أن يكون نُزولُهُ مثلَ نزولِ الخَلْق، بالتَّخلّي[٢]، وَالتّملِّي؛ لأنَّه جَلَّجَلَالُهُ منزَّهٌ [عَن][٣] أن تكون صفاتُهُ مِثْلَ صفاتِ الخَلْقِ؛ فكَمَا كان مُنَزَّهًا أن تكون ذاتُهُ مثلَ ذواتِ الخَلْقِ؛ فمَجِيئُهُ، وَإِتْيَانُهُ، وَنُزولُهُ عَلى حَسَبِ ما يَليق بصفاتِه؛ من غَيْرِ تشبيهٍ، وَتَكْيِيفٍ[٤]»[٥].

وقال الإمامُ أبو بكرٍ محمدُ بنُ إسحاقَ بنِ خزيمةَ في «كتاب التوحيد»[٦]،

---

(١) زيادة من المطبوع.

(٢) في الأصل: بالتحلي؛ وورد في «الصفات»: بالتجليّ؛ ولعل الصواب ما أثبته من ض؛ وهو مناسب للمعنى؛ إذ مرادهم: أنّ الله -سبحانه- ينزل إلى السماء الدنيا، مع خلوّ العرش منه، ويملأ المكان مع نزوله إلى السماء الدنيا؛ تعالى الله، وتقدّس عمّا يصفه المعطّلة، والمشبّهة علوًّا كبيرا، بل الله -تعالى- ينزل كيف يشاء، ولا يخلو منه العرش؛ وليس نزوله كنزول المخلوقين؛ ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ١١﴾.

(٣) سقط من الأصل؛ وهو ثابت في «الصفات».

(٤) في الأصل: كيف؛ وفي «الصفات»: كيفية.

(٥) ذكره البيهقي في كتاب «الصفات» (٣٧٨/٢) نقلاً عن المصنّف في كتاب «الدعوات» له، قال: «وقرأت بخطّ الأستاذ أبي عثمان رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «كتاب الدعوات» عقيب حديث النزول ...» وذكره. ونقل ابن أبي العز في «شرح الطحاوية» (٢٤٥) عن المصنّف قول أبي حنيفة فقط.

(٦) انظر «كتاب التوحيد» (٢٨٩/١).

الذي صَنَّفَهُ، وسمعتُ من حافِدِهِ[١] أبي طاهرٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «باب ذكر أخبارٍ ثابتَةِ السَّنَد، رَواها علماءُ، الحِجَازِ، والعراقِ [عن النبي ﷺ][٢]؛ في نزول الرَّبِّ إلى السَّماءِ الدُّنْيَا كلَّ ليلةٍ؛ من غير صفةِ كَيْفِيَّةِ النزول مع إثباتِ النُّزُولِ؛ فَنَشْهَدُ شهادةً، مقرٌّ بلسانِهِ، مصدِّقٌ بقلبِهِ، مُسْتَيْقِنٌ بما في هذه الأخبار من ذكر النّزول، من غير أنْ نَصِفَ الكَيْفيّةَ؛ [لأنّ نبيَّنا ﷺ لم يَصِفْ لنا كيفيةَ][٣] نزولِ خالقِنا إِلَى السَّماءِ الدّنيا، وأَعْلَمنا أنّه يَنْزِلُ؛ واللهُ عَزَّوَجَلَّ ولَّى نبيَّه ﷺ بيانَ ما بالمُسْلِمين إليه الحاجّة، من أمْرِ دينِهم؛ فنحن قَائِلُون، مُصَدِّقون[٤] بما في هذه الأخبار من ذكْرِ[٥] النّزولِ غَيْرَ مُتَكَلِّفِينَ للنّزول بصِفَةِ الكَيْفيّة؛ إذِ النَّبيُّ ﷺ لم يصفْ [لنا][٦]

(١) كذا في النسخ؛ وحرّفه البدر إلى: «حامله»؛ وضبطه أبو اليمن: «حفيده». والحافد، والحفيد: جمعه حفدة؛ وهم الأعوان، والخَدَم، وولَد الوَلد. انظر «مقاييس اللغة» (٢/٨٤)، «الصحاح» (٢/٤٦٦)؛ وفي «معجم الوسيط» (١٨٤): «الحافد: العون، والخادم، وولد الولد». ويعني به المصنّف: محمد بن الفضل بن محمد بن إسحاق بن خزيمة أبا طاهر السلمي. قال الذهبي في «السير» (١٦/٤٩٠): «حفيد ابن خزيمة محمد بن الفضل السلمي: الشيخ الجليل، المحدث، أبو طاهر محمد بن الفضل بن محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة السلمي النيسابوري. سمع من جدّه إمام الأئمّة فأكثر... ». وقال في «تاريخ الإسلام» (٨/٦٢٥): «نافلة إمام الأئمّة أبي بكر، محدِّث نيسابور».

(٢) زيادة من «كتاب التوحيد».

(٣) هذه العبارة سقطت من ض؛ وهي ثابتة في «كتاب التوحيد».

(٤) في ض: قائلون ومصدقون؛ بثبوت واو العطف؛ وما أثبته موافق لما في «كتاب التوحيد»؛ وأسقط الجديع لفظ: قائلون.

(٥) في الأصل: من ذلك؛ وهو تحريف.

(٦) سقط من ض.

كيفيّةَ النّزول»][1].

[قال أبو عثمان][2]: أنبأنا الحاكمُ أبو عبدِ الله الحافظُ، أنبأنا أبو محمدٍ الصَّيْدَلَانِيُّ، حدثنا عليُّ بنُ الحُسَين بنِ الجُنَيْدِ، قال: حدثنا أحمدُ بنُ صالحٍ المصريُّ، قال: حدثنا ابنُ وَهْبٍ[3]، قال: أخبرني مَخْرَمَةُ بنُ بُكَيْرٍ عن أبِيهِ ح وأخبرنا الحاكمُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، قال: حدثنا محمدُ بنُ يعقوبَ الأصمُّ -واللّفظُ له- قال: حدثنا إبراهيم بنُ مُنْقِذٍ، قال: حدثنا ابنُ وهبٍ عَن مَخْرمةَ بنِ بُكَيْرٍ عَن أبيهِ، قالَ: سمعتُ محمدَ بنَ المُنْكَدِرِ، يَزعم: أنّه سَمِعَ أمَّ سَلَمَةَ زوجَ النبيِّ ﷺ، تَقول: «نِعْمَ اليَوْمُ يَوْمَ يَنْزِلُ اللهُ -تَعَالَى- فِيهِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا. قَالُوا: وَأَيُّ يَوْمٍ [ذَلِكَ][4]؟ قَالَتْ: يَوْمُ عَرَفَةَ»[5].

---

(١) نهاية النص الساقط من ي.

(٢) زيادة من ي؛ وقد تكرّرت في أغلب الفقرات، وأسقطها الجديع.

(٣) كذا في الأصل، وي؛ دون ذكر اسمه، ومنسوب لأبيه؛ وفي ض: الحسين بن وهب؛ وهو خطأ؛ وابن وهب: هو عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي، الثقة، الحافظ، العابد؛ فهو من روى عنه أحمد بن صالح، وروى عن مخرمة بن بكير؛ كما في «تهذيب الكمال» (١٦/٢٧٧).

(٤) ثبت في ي، وض؛ وهو ثابت في «الإبانة»، ولفظه في «النزول»، و«أصول الاعتقاد»: «وأي يوم هو؟».

(٥) أخرجه الدارمي في «الرد على الجهمية» (١٣٧) وابن بطة في «الإبانة» (٧/٢٢٦) والدارقطني في «النزول» (٩٥) واللالكائي في «أصول الاعتقاد» (٣/٤٩٩) من طرق أخرى؛ وإسناد المصنّف صحيح؛ رجاله رجال الشيخين غير مخرمة بن بكير، فمن رجال مسلم؛ ومحمد ابن يعقوب الأصم، شيخ الحاكم؛ الإمام، المحدث، مسند العصر. قال فيه ابن أبي حاتم: =

ورَوَتْ[١] عائشةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عن النبيّ ﷺ قال: «يَنْزِلُ اللهُ -تَعَالَى- فِي النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا لَيْلًا إلى آخِرِ النَّهَارِ مِنَ الغَدِ، فَيَعْتِقُ مِنَ النَّارِ بِعَدَدِ شَعْرِ مَعْزِ كَلْبٍ، وَيَكْتُبُ الحَاجَّ، وَيُنَزِّلُ أَرْزَاقَ السَّنَةِ، وَلَا يَتْرُكُ أَحَدًا إِلَّا غَفَرَ لَهُ، إِلَّا مُشْرِكًا، أَوْ قَاطِعَ رَحِمٍ، أَوْ عَاقًّا، أَوْ مُشَاحِنًا»[٢].

[[٣]أخبرنا أبو طاهرٍ بنُ خزيمةَ أنبأنا جَدِّي الإمامُ، قال: حدثنا الحَسَنُ ابنُ محمدٍ الزَّعْفَرَانِيُّ حدثنا إسماعيلُ بنُ عُلَيَّةَ عَن هشامٍ[٤] الدَّسْتُوائِيِّ ح قال

= «ثقة صدوق». انظر «السير» (٤٥٢/١٥). وإبراهيم بن منقذ؛ هو ابن إبراهيم الخولاني. قال ابن يونس: ثقة رِضًى؛ كما في «السير» (٥٠٣/١٢).

(١) في ي: وفي رواية.

(٢) أخرجه الإسماعيلي في «معجمه» (٤٠٧-٧٠٨)؛ وسنده ضعيف جدًّا؛ فيه عبّاد بن أحمد العرزمي. قال الدارقطني -كما في «سؤالات البرقاني له» (٣٣٠)-: متروك. ونقله الذهبي في «الميزان». ورواه البيهقي في «شعب الإيمان» (٣٥٥٦) من طريق آخر بأتمّ منه، وذكر فيه قصّة؛ وفيه سلام الطويل. قال فيه الحافظ في «التقريب»: متروك.

وروى الترمذي (٧٣٩) وابن ماجه (١٣٨٩) الطرف الأول منه -أعني: إلى قوله: «معز كلب»-؛ وقال الترمذي: «حديث عائشة؛ لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث الحجاج، وسمعت محمدًا (يعني البخاري) يضعف هذا الحديث، وقال: يحي بن أبي كثير، لم يسمع من عروة؛ والحجّاج بن أرطاة، لم يسمع من يحيي بن أبي كثير». وصحّحه الشيخ الألباني في «الصحيحة» (١١٤٤) بالشواهد. واللّفظ الأخير -أعني قوله: «ولا يترك أحدا...» إلى آخره- صحيح، له شواهد عن جمع من الصحابة؛ كما في المصدر السابق.

وقوله: «غنم كلب»: قال في «مرقاة المفاتيح» (٩٦٩/٣): «أي: قبيلة بني كلب، وخصهم لأنهم أكثر غنمًا من سائر العرب».

(٣) بداية نص ساقط من ي.

(٤) في الأصل: إسماعيل بن علّيّة بن هشام؛ كذا: «بن» مكان «عن»؛ وهو تحريف.

الإمام: [و][١] حدثنا الزعفرانيُّ ثنا عبدُ الله [بنُ][٢] بَكْرٍ السَّهْمِيُّ حدثنا هِشامٌ الدَّسْتُوائيُّ. [ح قال:][٣] وحدثنا الزعفرانيُّ حدثنا يَزيدُ -يَعْنِي- ابْنَ هارونَ أخبرنا الدَّستوائيُّ[٤] [ح و][٥] حدثنا محمدُ بنُ عبدِ الله بنِ مَيْمُونٍ بالإسكندرية، حدثنا الوَلِيدُ عَنِ الأوزاعيِّ: جَمِيعًا عَن يحيى بنِ أبي كثيرٍ [عَن هلالِ بنِ أَبِي مَيْمُونَةَ][٦] عَن عطاءِ بنِ يَسَارٍ، حدثني رِفَاعَةُ بنُ عَرَابَةَ الجُهَنِيُّ.

قَالَ [الإمامُ: وَ][٧] حدثنا أبو هَاشِمٍ[٨] ....

(١) سقط من ض؛ وهو ثابت في «الحجة» (١٣٠/٢).

(٢) سقط من ض.

(٣) زيادة من «الحجة».

(٤) في ض: يزيد يعني ابن هارون الدستوائي؛ وسقط: أنا (يعني: أخبرنا)؛ وهو غلط؛ فإنّ يزيد بن هارون؛ هو الواسطي. قال في «التقريب»: «ثقة، متقن، عابد». وهو يروي عن الدستوائي: وهو هشام بن أبي عبد الله، أبو بكر البصري. قال فيه الحافظ في «التقريب»: «ثقة ثبت، وقد رمي بالقدر». وكذا ثبت في «كتاب التوحيد»: «وثنا الزعفراني -أيضا- قال: ثنا يزيد بن هارون، قال: أخبرنا الدستوائي...».

(٥) سقطت من ض؛ وهي ثابتة في «كتاب التوحيد».

(٦) سقطت هذه العبارة من النسختين، وكذا سقطت من «الحجة»؛ فلعلّ السقط من سند المصنّف؛ وسيذكره بعد هذا؛ وهي ثابتة في «كتاب التوحيد»؛ وإضافتها ضروري؛ لأنّ بين يحي بن أبي كثير، وبين عطاء انقطاعًا.

(٧) سقطت من ض.

(٨) في الأصل: أبو هشام؛ وهو خطأ؛ والتصويب من ض، وكذا هو ثابت في «كتاب التوحيد»؛ وهو زياد بن أيوب بن زياد الطوسي، البغدادي، أبو هشام؛ يلقّب: دَلُّوَيْه. قال فيه الحافظ في «التقريب»: «ثقة حافظ».

زِيَادُ بنُ أيّوبَ حدثنا مبشِّرُ[١] بنُ إسماعيلَ الحَلَبِيُّ عن الأَوْزَاعيِّ حدّثني يحيى بنُ أبي كَثِيرٍ حدثني هِلال بنُ أبي ميمونةَ[٢]، حدّثني[٣] عطاء بن يسار حدّثني رِفَاعَةُ بنُ عَرَابَةَ[٤] الجُهَنِيُّ، قال: «صَدَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ مِنْ مَكَّةَ، فَجَعَلُوا يَسْتَأْذِنُونَ النَّبِيَّ ﷺ، فَجَعَلَ يَأْذَنُ لَهُمْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مَا بَالُ شِقِّ الشَّجَرَةِ الَّذِي[٥] يَلِي رَسُولَ اللهِ ﷺ أَبْغَضُ إِلَيْكُمْ مِنَ [الشِّقِّ][٦] الآخَرِ؟ فَلَا يُرَى[٧] مِنَ القَوْمِ إِلَّا بَاكِيًا. قَالَ: يَقُولُ أَبُو

---

(١) في ض: قنبر؛ وهو غلط، أو تحريف. وما أثبته موافق لـ«كتاب التوحيد». ومبشّر بن إسماعيل الحلبي؛ هو أبو إسماعيل الكلبي مولاه. قال الحافظ في «التقريب»: صدوق.

(٢) في الأصل: بن أبي ميمون؛ وهو تحريف؛ وهلال بن أبي ميمونة؛ يقال له: هلال بن علي بن أسامة، وهلال بن أبي هلال القرشي، العامري، المدني؛ كما في «تهذيب الكمال» (٣٤٣/٣٠). قال الحافظ في «التقريب»: ثقة.

(٣) في الأصل: عن؛ وما أثبته موافق لما في «كتاب التوحيد».

(٤) في ض: بن غرابة؛ بغين منقوطة؛ وهو تحريف؛ وقد ضبطه الناسخ من قبل صحيحًا سليمًا؛ ورفاعة بن عرابة الجهني المدني؛ له صحبة؛ ويقال: ابن عَرَادَة. قال الحافظ المزّي في «تهذيب الكمال» (٢٠٧/٩): «والصحيح الأول». وقال الترمذي: عرادة وَهْمٌ؛ كما في «الإصابة» (٥٤٢/٣).

(٥) في ض: التي؛ وما أثبته موافق لكتاب «التوحيد».

(٦) زيادة من ض؛ وهي ثابتة في «كتاب التوحيد»، وكذا في «الحجة».

(٧) ضبطها الجديع: فلا ترى؛ وتبعه أبو اليمن، وزعم أنها الأنسب لنصب لفظ: باكيا؛ وزعم أنّ: «يرى» تصحيف؛ وقد ثبت لفظ: «يرى» في «صحيح ابن خزيمة»؛ وكذا ثبت في«مسند الحارث» (٦٧٦)، و«الآحاد والمثاني» لابن أبي عاصم (٢٥٦١)، و«المعجم الكبير» (٥١/٥)، و«الحلية» (٢٨٦/٦)، وغيرها؛ وفي لفظ: «فَلَمْ يُرَ فِي القَوْمِ إِلَّا بَاكِيًا»؛ وأيضا؛ الجملة مقدّرة، وتقديرها: فلا يرى أحدٌ من القوم إلا باكيًا؛ و«باكيا» هنا حال منصوب.

بَكْرٍ الصِّدِّيقُ: إِنَّ الَّذِي يَسْتَأْذِنُ بَعْدَهَا[١] لَسَفِيهٌ. فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ، فَحَمِدَ اللهَ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ، وَكَانَ إِذَا حَلَفَ، قَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، أَشْهَدُ عِنْدَ اللهِ، مَا[٢] مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ، ثُمَّ يُسَدِّدُ إِلا سُلِكَ بِهِ فِي الْجَنَّةِ، وَلَقَدْ وَعَدَنِي رَبِّي عَزَّوَجَلَّ أَنْ يُدْخِلَ مِنْ أُمَّتِي [الْجَنَّةَ][٣] سَبْعِينَ أَلْفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ وَلا عَذَابٍ، وَإِنِّي لأَرْجُو أَنْ لَا تَدْخُلُوهَا، حَتَّى تَبَوَّؤُا[٤]، وَمَنْ صَلَحَ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ وَذُرِّيَّاتِكُمْ[٥]: مَسَاكِنَكُمْ فِي الجَنَّةِ. [ثُمَّ][٦] قَالَ ﷺ: إِذَا مَضَى شَطْرُ اللَّيْلِ أَوْ قَالَ ثُلُثَاهُ، يَنْزِلُ اللهُ -تعَالَى- إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا ثُمَّ يَقُولُ: لَا أَسْأَلُ[٧] عَنْ عِبَادِي غَيْرِي، مَنْ ذَا الَّذِي يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ؟ مَنْ ذَا الَّذِي يَدْعُونِي فَأُجِيبَهُ؟ مَنْ ذَا الَّذِي يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ؟ حَتَّى يَنْفَجِرَ الصُّبْحُ»[٨].

هذا لفظُ حديثِ الوليد[٩]][١٠].

---

(١) كذا في النسخ: وفي «كتاب التوحيد»: بعد هذا في نفس.
(٢) في ض: فما؛ بزيادة فاء؛ ولم يثبت في «كتاب التوحيد»، وكذا لم تثبت في «الحجة».
(٣) سقط من ض.
(٤) في الأصل: يؤمنوا؛ وأثبت ما وافق «كتاب التوحيد»، وكذا «الحجة».
(٥) في الأصل: أزواجهم وذرياتهم؛ ما أثبته موافق لـ«كتاب التوحيد»، وكذا «الحجة».
(٦) سقط من ض؛ وهو ثابت في «كتاب التوحيد»، وكذا في «الحجة».
(٧) في ض: فلا يسأل؛ وكذا في «الحجة»، لكن دون الفاء؛ وأثبت ما وافق «كتاب التوحيد».
(٨) أخرجه ابن خزيمة في «التوحيد» (٣١١/١)، وكذا أحمد في «المسند» (١٦٢١٥-١٦٢١٨)، ونقله أبو القاسم الأصبهاني في «الحجّة» (١٣١/٢)؛ وأخرج ابن ماجه (٤٢٨٥) طرفًا منه؛ وصحّحه الشيخ الألباني في «الصحيحة» (٢٤٠٥).
(٩) هذا من قول ابن خزيمة؛ كما ثبت في «كتاب التوحيد»؛ ووهم أبو القاسم الأصبهاني، فنسبه إلى المصنّف، فقال: «قال إسماعيل الصابوني» وذكره. ويعني: أنّ هذا اللفظ الذي ذكره، هو من رواية الوليد بن مسلم عن الأوزاعي به. ثمّ قال عقبه: «خرّجت ألفاظ الآخرين في أبواب الشفاعة؛ وحفظي أنّ في أخبار الآخرين: «إنّ الذي يستأذنك بعدها في نفس لسفيه». وفي أخبار النبي ﷺ: «أن يدخل من أمّتي سبعون ألفًا بغير حساب ولا عذاب، وإنّي لأرجو أن لا يدخلها حتى تبوّءوا أنتم».
(١٠) نهاية النص الساقط من ي.

قال الشَّيْخُ أبو عثمانَ: قلتُ: فلَمَّا صَحَّ خبرُ النّزولِ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ، أَقَرَّ به أَهْلُ السُّنَّةِ، وَقَبِلُوا الخَبَرَ(١)، وأثبَتوا النزولَ على ما قَالَهُ رسُولُ الله ﷺ، ولم يعتقِدُوا تشبيهًا لَهُ بنُزُولِ خلقِهِ، وعَلِمُوا، [وعَرَفُوا](٢)، وتَحَقَّقوا، واعْتَقَدوا: أنّ صِفَاتِ الرَّبِّ -سبحانه- لا تُشْبِه صفاتِ الخَلْقِ؛ كما أنّ ذاتَهُ لا تشبه(٣) ذَوَاتِ الخَلْق؛ تَعَالَى اللهُ عمّا يقول المشبِّهةُ، والمعطِّلةُ عُلُوًّا كبيرًا، ولَعَنَهُمُ اللهُ لَعْنًا كَثيرًا(٤).

[قَرَأْتُ في رسالةِ الشّيخِ أبي بكر الإسْمَاعِيلِيِّ إلى أَهْلِ «جِيلَانَ»(٥): «إنَّ الله -سبحانه-، يَنْزِلُ إلى السّماءِ الدُّنْيَا، عَلَى ما صَحَّ بِهِ الخَبَرُ عن الرسولِ ﷺ؛ وقَدْ قالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ﴾، وَقَدْ قالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا﴾. فَنؤمِنُ بِذلكَ كلِّه عَلى مَا جَاءَ، بلا كَيْفٍ؛ فَلو شَاءَ -سبحانه- أن يُبَيِّنَ لَنا كَيْفِيَّةَ ذَلِكَ فَعَلَ؛ فانتَهَيْنَا إلى ما أَحْكَمَهُ، وكَفَفْنَا عَنِ الّذي يتشابَهُ؛ إذْ كُنَّا قَدْ أُمِرْنَا بِه...

(١) ضبط في «الحجة»: وقبلوا الخير؛ ولعله تصحيف.

(٢) هذه الزيادة من «الحجة»، و«درء التعارض».

(٣) في ض: لا شبيه.

(٤) في ي: «فلمّا صحّ خبر النزول عن الرسول ﷺ، أخذ به أهل السنّة، وأثبتوه على الجملة التي قالها رسول الله ﷺ، ولم يعتقدوا تشبيهًا له بنزول الخلق، ولم يبحثوا عن كيفيته؛ إذ لا سبيل إليها بحال». وما أثبته موافق لما ثبت في «الحجة» (١٢٩/٢)، و«درء التعارض» (٢٧/٢).

(٥) في ي: والشيخ أبو بكر الإسماعيلي قال في رسالته إلى [أهل] «الجيل». والجيل: هم أهل جيلان؛ كما في «معجم البلدان» (٢٠٢/٢)؛ وما أثبته موافق لما ثبت في «مجموع الفتاوى» (٣٩٢/٥).

في قوله[١] عَزَّوَجَلَّ: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ۝٧﴾][٢].



(١) في ي: قال الله.

(٢) هذه الفقرة قد تقدمت، وردت في النسختين في غير هذا الموضع . ولعل هذا الموضع أنسب لها. لسياق النص...لأنّه ذكر بعدها النهي عن اتباع المتشابه.

(إيمان أهل السنة بالمحكم والمتشابه، وانتهاؤهم في المتشابه إلى أنه من عند الله)

[قال الشيخ أبو عثمان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: فَهُمْ -أَعْني أصحابَ الحديثِ- يُؤمنُونَ بالمُحْكَمِ والمتشابِهِ، ويَنْتَهُونَ في المتشابِهِ إلى الإيمانِ بِهِ، والعلمِ بأنّه مِن عند اللهِ، لَا يَتَنَازَعُون فيه، وَلَا يُمَارُونَ][(١)].

[(٢)وقرأتُ لِأَبِي عبدِ اللهِ بنِ أبي حَفْصٍ البخاريِّ -وكان شيخَ [أَهْلِ][(٣)] بُخَارَى في عصرِهِ بلا مُدَافَعَة؛ و[أبوه][(٤)] أبو حفصٍ، كان مِن كبارِ أصحابِ محمدِ ابنِ الحَسنِ الشَّيْبَانِيِّ-: قال أبو عبدِ الله- أعني ابنَ أَبِي حفصٍ هذا-: [سمعتُ][(٥)] عبدَ الله بنَ عثمان -وهو عَبْدَانُ، شيخُ مَرْوٍ-، يقول: سمعتُ محمدَ بنَ الحَسَنِ الشّيبانيَّ، يقول: «قال حمّادُ بنُ أبي حَنِيفةَ: قلنا لهؤلاء: أَرَأَيْتم قولَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾، [وقول الله -تعالى-: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾ فهل يَجيء ربُّنا كَمَا قَالَ؟ وهل يَجيء المَلَكُ صَفًّا صفًّا؟][(٦)]. قالوا: أمّا الملائكة فيَجِيئُون[(٧)] صفًّا صفًّا، وأمّا الرّبُّ

(١) ثبتت في ي؛ وقد أسقطها المحققون الثلاثة.

(٢) بداية نص ساقط من ي.

(٣) زيادة من ض.

(٤) زيادة من ض.

(٥) سقط من النسخ؛ وأسقطها الجديع، وتبعه أبو اليمن؛ وهي زيادة، يقتضيها السياق.

(٦) هذه العبارة سقطت من الأصل.

(٧) في ض: فتجيء.

-تعالى- فإنَّا[١] لا نَدْري ما عَنَى بذلك، ولا ندري[٢] كيف: «جِئْتُهُ»[٣]؟ فقلنا لهم: إنَّا لم نُكلِّفْكم أن تعلمُوا كَيْفَ: «جِئْتُه»؟ ولكنَّا نُكَلِّفُكم أن تُؤْمِنُوا بِمَجِيئِهِ، أَرأيتُمْ مَن أَنْكَرَ: أنّ المَلَكَ، يَجِيءُ[٤] صَفًّا صفًّا؛ ما هو عندكم؟ قالوا: كافرٌ، مُكَذِّبٌ. قُلْنَا: فكذلك من أنكر: أنّ الله -سبحانه- لا يجيء؛ فهو كافرٌ، مكذّبٌ»[٥].

قال أبو عبدِ الله بنُ أبي حفص البخاريُّ -أيضا- في كِتَابِهِ: «ذَكر إبراهيمُ ابنُ الأشعثِ[٦]، قال: سمعتُ الفُضيلَ بنَ عِيَاضٍ، يقولُ: إذَا قَالَ لَكَ الجَهْمِيُّ: أَنَا

---

(١) في ض: إنّا؛ وسقط الفاء.

(٢) في ض: ولا يُدرى.

(٣) كذا في النسخ، في المواضع الثلاثة؛ وضبطها البدر: كيفية مجيئه..

(٤) في النسختين: أنّ الملك لا يجيء...؛ بزيادة: لا؛ وكذا أثبتها الجديع، وتبعه أبو اليمن؛ وهو غلط فاحش؛ إذ يتضمن إنكار نفي مجيء الملك؛ وهذا حقّ، والمقصود هو إنكار مجيء الملك؛ فمن أنكر مجيئه فهو كافر؛ إذ يتضمن تكذيب القرآن.

(٥) لم أجد من ذكر هذه القصّة، حتى من ترجم لحمّاد بن أبي حنيفة، لم يذكرها.

(٦) في الأصل: إبراهم عن الأشعث؛ بـ«عن» بدلا من «بن»؛ وفي ض: ذكر إبراهيم بن الأشعث، قال أشعث؛ بزيادة: قال أشعث؛ وهو تحريف، وخطأ؛ وإبراهيم بن الأشعث؛ هو البخاري، ويعرف بلام، خادم الفضيل بن عياض. قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٨٨/٢): «سألتُ أبي عن إبراهيم بن الأشعث وذكرت له حديثًا، رواه عن معن عن ابن أخي الزهري؟ فقال: هذا حديث باطل موضوع؛ كنّا نظنّ بإبراهيم بن الأشعث الخيرَ، فقد جاء بمثل هذا». ونقل الذهبي في «الميزان» كلام أبي حاتم؛ وزاد عليه ابن حجر في «لسانه» (٢٤٥/١): «وذكره ابن حبّان في «الثقات»، فقال: يروى عن ابن عُيَينة؛ وكان صاحبًا للفضيل بن عياض؛ يروى عنه الرقّاق: يغرب، وينفرد، ويخطئ، =

لَا أُومِنُ بِرَبٍّ، يَزُولُ عَنْ مَكَانِهِ. فَقُلْ [أَنْتَ][١]: أَنَا أُومِنُ بربٍّ، يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ»[٢].

= ويخالف. وقال الحاكم في «التاريخ»: قرأت بخطّ المستملي: حدّثنا علي بن الحسن الهلالي، حدّثنا إبراهيم بن الأشعث -خادم الفضيل-؛ وكان ثقة، كتبنا عنه بنيسابور». وضعّفه الدارقطني في تعليقه على كتاب «المجروحين» لابن حبان (٩٥)، فقال متعقبًا ابن حبان على توثيقه: «إبراهيم بن الأشعث ضعيف، يحدث عن الثقات بما لا أصل له، وزعموا أنه كان من العباد».

(١) ليست في ض؛ ولم ترد في بعض مصادر التخريج.

(٢) أخرجه البخاري في «خلق أفعال العباد» (٣٣) تعليقًا، ووصله الأثرم في «السنة»؛ كما في «مجموع الفتاوى» (٣٧٧/٥)، و«شرح الأصفهانية» (٦٥)، و«اجتماع الجيوش» (٤١٥/١)، ومن طريقه ابن بطة في «الإبانة» (٢٠٤/٧) ورواه اللالكائي في «أصول الاعتقاد» (٥٠١/٣)، وعزاه أبو يعلى في «إبطال التأويلات» (٢٤) إلى إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد الختلي في «كتاب العظمة»، وشيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٣٨٥/٥) إلى أبي القاسم عبد الرحمن بن أبي عبد الله بن منده؛ وحكاه في «مجموع الفتاوى» (٦٢/٥) عن شيخ الإسلام الهروي بإسناده في كتابه «الفاروق»: عنه من طرق؛ وذكره أبو القاسم الأصبهاني في «الحجّة» (٤٧٦/١)، وشيخ الإسلام ابن تيمية في «تلبيس الجهمية» (٤١٩/٣)، وفي «مجموع الفتاوى» (٣٧٧/٥، ٣٦٨)، وابن القيم في «الصواعق» (١٤٠٧/٤).

قال في «درء التعارض» (٢٤/٢): «وقد ذكر هذا الكلام الأخير عن الفضيل بن عياض البخاري في كتاب «خلق الأفعال»، هو، وغيره من أئمّة السنة؛ وتلقّوه بالقبول» .

وقول الفضيل هذا يعتبر قاعدة عظيمة، وطريقة جدليّة مهمّة، في الردّ على أهل البدع، وإفحامهم، ودحض شبهاتهم؛ فإذا أقرّ بالثاني لزمه الإقرار بالأول؛ وإن نفاه كفر؛ وهي تنطبق على جميع الصفات الاختيارية؛ فإذا قال الجهمي: أنا لا أومن بربّ يستوي على عرشه. فقل له: وأنا أومن بربّ يفعل ما يشاء. وقد سلكها بعض السلف في إفحام أهل البدع.

=

ورَوَى يزيدُ بنُ هَارُونَ في مجلسِهِ حديثَ إسماعيلَ بنِ أَبِي خالدٍ، عَن قيسِ ابنِ أَبِي حازمٍ، عَن جَريرِ بنِ عبد الله في الرؤيَةِ، وقَوْلِ رسولِ الله ﷺ: «إِنَّكُمْ

= قال أحمد بن سلمة، يقول: «إسحاق بن إبراهيم الحنظلي (ابن راهويه)، يقول: جمعني وهذا المبتدع ـ يعني إبراهيم بن أبي صالح ـ مجلس الأمير عبد الله بن طاهر فسألني الأمير عن أخبار النزول فسردتها، فقال إبراهيم: كفرت برب ينزل من سماء إلى سماء. فقلت: آمنت برب يفعل ما يشاء. قال فرضي عبد الله كلامي وأنكر على إبراهيم» رواه البيهقي في «الصفات» (٦٥١)، وذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في درء التعارض» (٢٨/٢)، والذهبي في «العرش» (٢٢٥)، وفي «العلو» (٤٨٣)، وعلّق عليه، فقال: «فكأنّ إسحاق الإمام يخاطبك بها».

وقال يحي بن معين: «إذا سمعت الجهمي، يقول: أنا كفرت برب ينزل ، فقل: أنا أؤمن برب يفعل ما يريد». رواه اللالكائي في «أصول الاعتقاد» (٥٠٢/٣)؛ ورواه ابن بطة في «الإبانة» (٢٠٦/٧)، وعزاه أبو يعلى في «إبطال التأويلات» (٢٣) إلى إبراهيم بن عبد الله ابن الجنيد الختلي في «كتاب العظمة» بإسناده، والذهبي في «العلو» (٢٢٤-مختصر) إلى النجاد؛ بلفظ: «إذا قال لك الجهمي: كيف ينزل؟ فقل: كيف صعد؟». وذكره ابن القيم في «اجتماع الجيوش» (٣٤٢)، والذهبي في «العرش» (٢١٥)، وعلّق عليه في «العلو»، فقال: «قلت: الكيف في الحالين منفي عن الله تعالى، لا مجال للعقل فيه».

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٣٧٧/٥): «أراد الفضيل بن عياض -رحمه الله- مخالفة الجهمي، الذي يقول: إنّه لا تقوم به الأفعال الاختيارية؛ فلا يتصوّر منه إتيان، ولا مجيء، ولا نزول، ولا استواء، ولا غير ذلك من الأفعال الاختيارية، القائمة به. فقال الفضيل: إذا قال لك الجهمي: أنا أكفر برب يزول عن مكانه فقل: أنا أؤمن برب يفعل ما شاء. فأمره أن يؤمن بالربّ، الذي يفعل ما يشاء من الأفعال، القائمة بذاتها التي يشاؤها؛ لم يرد من المفعولات المنفصلة عنه؛ ومثل ذلك يُروى عن الأوزاعي، وغيره من السلف، أنهم قالوا في حديث النزول: يفعل الله ما يشاء».

تَنْظُرُونَ إِلَى رَبِّكُمْ كَمَا تَنْظُرُونَ إِلَى القَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ»[١]. فقال له رجلٌ في مجلسِهِ: يا أبَا خالدٍ، ما مَعْنَى هذا الحديثِ؟! فغَضِبَ، وَحَرِدَ[٢]، وقال: ما أشبهَك بِصَبِيغٍ[٣]! وأحوجك إلى مثلِ مَا فُعِلَ بِهِ! وَيْلَكَ! وَمَن يَدري: كَيْفَ هذا؟! ومَن يَجُوز لَهُ أن يُجَاوِزَ هذا القولَ، الذي جاء به الحديثُ، أو يتكلّم فيه بشيء مِن تلقاءِ نفسِهِ إلَّا مَن سَفِهَ نفسَه، واسْتَخَفَّ بدينِهِ؟! إذا سَمِعْتُمْ الحديثَ عَن رَسُولِ اللهِ ﷺ فاتَّبِعوهُ، ولا تَبْتَدِعُوا فِيهِ، فإِنَّكُمْ إنِ اتَّبَعْتُمُوه، ولم تُمَارُوا فِيهِ سَلِمْتُمْ، وَإنْ لم تَفْعَلُوا هَلَكْتُم»[٤].

---

(١) سيذكره المصنّف في موضعه.

(٢) حرد حردًا: مثل غضب غضبًا؛ وزنا ومعنى؛ يقال: حَرَد الرجل فهو حَرِدٌ؛ إذا اغتاظ، فتحرّش بالذي غاظه، وهَمَّ به؛ فهو حَارِدٌ. انظر «تهذيب اللغة» الأزهري (٢٣٩/٤)، «المصباح المنير» (١٢٨/١).

(٣) في ض: بضبيع؛ بضاد منقوطة؛ وقد تكرّر؛ وهو تصحيف؛ وصوابه: صبيغ - بصاد مُهملة مفتوحة، وغين معجمة-. «الإكمال» لابن ماكولا (٢٢١/٥)، و«توضيح المشتبه» لابن ناصر الدين (٤٥٦/٥)؛ بوزن: عَظِيم كما في «الإصابة» (٣٠٥/٥)- وهو ابن عِسْل - بكسر العين، وسكون السين؛ كما في «الإكمال» (٢٠٦/٦)- ويقال: عُسَيْل -بالتصغير- كما في «الإصابة»؛ وقال ابن معين: صبيغ بن شريك. قال الحافظ في «تبصير المشتبه» (٩٥٤/٣): «قلت: القولان صحيحان؛ وهو صبيغ بن شريك بن المنذر بن قطن بن قشع ابن عسل بن عَمرو بن يربوع التميمي؛ فمن قال: صبيغ بن عسل فقد نسبه إلى جدّه الأعلى». التَّمِيمِيُّ، اليَرْبُوعِيُّ، البَصْرِيُّ. وانظر «تاريخ دمشق» (٤٠٨/٢٣)، «الوافي بالوفيات» (١٣٦/١٦).

(٤) رواه أبو القاسم الأصبهاني في «الحجّة» (٢٠٨/١) عن ابن المصنّف أبي بكر الصابوني: أخبرنا والدي إسماعيل الصابوني، قال: ... وذكره.

وقصّةُ صَبِيغٍ، الذي قال يزيدُ بنُ هارون للسّائل: ما أَشْبَهَك بصَبِيغٍ! وأَحْوَجَك إلى مثل ما فُعِلَ بِهِ! هِيَ ما رواهُ يحي بنُ سَعِيد عَن سَعيدِ بنِ المسيّبِ: «أنّ صَبِيغًا التَّمِيمِيَّ[١] أتَى أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ عُمَرَ بنَ الخطّابِ رَضِيَٱللَّهُعَنهُ، فقَالَ: يا أميرَ المؤمنين، أَخْبِرْنِي عَن: ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرۡوٗا ١﴾؟ قال: هِيَ الرِّيَاحُ، وَلَوْلَا[٢] أنّي سَمِعْتُ رسولَ الله ﷺ يقولُهُ ما قلتُهُ[٣]. قال: فأخبرني عنِ الحَامِلَاتِ وِقْرًا؟ قال: هِيَ السَّحَابُ، ولولا أنّي سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُهُ ما قلتُهُ[٤]. قال: فأخبرْنِي عنِ المُقَسِّمَاتِ أَمْرًا؟ قال: [هِيَ][٥] المَلَائِكَةُ، ولولا أنّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يقولُهُ مَا قُلْتُهُ. قال: فأخبرني عنِ الجَارِيَاتِ يُسْرًا؟ قال: هي السُّفُنُ، ولَوْلَا أنّي سمعتُ رسول الله ﷺ يقوله ما قلتُه. قَالَ: ثمّ أَمَرَ بِهِ فَضُرِبَ مائةَ سَوْطٍ، ثمّ جَعَلَهُ في بيتٍ، حتّى إذا بَرأَ دَعَا بِهِ، ثم ضربه مائة سوط أُخْرَى، ثم حَمَلَهُ[٦] على قَتَبٍ[٧]، وَكَتَبَ إلى أَبِي مُوسى الأشعريِّ: أنْ حَرِّمْ[٨] عليه مُجَالَسَةَ النَّاسِ. فلم يَزَلْ كذلك حتى أتَى أبَا

(١) في ض: السُّلمي؛ وهو خطأ؛ وصبيغ تميمي، من بني تميم؛ كما تقدم.

(٢) في الأصل: لولا؛ وسقط الواو؛ وما أثبته موافق لما في مصادر التخريج.

(٣) في الأصل: يقول ما قلته؛ وفي ض: يقوله ما قلت؛ وما أثبته موافق لما في مصادر التخريج.

(٤) في ض: ما قلت؛ وما أثبته موافق لما في البزار؛ ولفظ ابن عساكر: يقول ما قلته.

(٥) زيادة من البزار؛ وقد سقطت هذه الفقرة: «قال: فأخبرني عن ﴿فَٱلۡمُقَسِّمَٰتِ أَمۡرًا ٤﴾...» من «تاريخ دمشق».

(٦) في الأصل: ثم حِمْلَ؛ وما أثبته موافق لتاريخ دمشق؛ ولفظ البزار: وحمله؛ بالواو مكان ثم.

(٧) القتَب: -بالتحريك- رَحْلٌ صغير، على قدر السَنام. «الصحاح» (١٩٨/١).

(٨) في ض: جزم.

موسى الأشعريَّ، فَحَلَفَ[١] بِالأَيمَانِ المُغَلَّظَةِ مَا يَجِدُ في نفسه ممّا كانَ يَجِدُ شَيْئًا. فكَتَبَ إلى عُمَرَ، يُخْبِرُهُ [بِخَبَرِهِ][٢]، فَكَتَبَ إليهِ[٣]: ما إخَالُهُ إلَّا قَدْ صَدَقَ، خَلِّ بينه وبين مجالسة النّاس»[٤].

ورَوَى حمّادُ بنُ زَيْدٍ عَن قَطَنِ بْنِ كَعْبٍ، قال: «سمعتُ رجلًا مِن بَنِي عِجْلٍ، يقال له: فلانُ بنُ زُرْعَةَ[٥]-..

---

(١) في الأصل: حلف؛ وسقط الفاء.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) يعني عمر؛ ولفظ البزار: «فكتب عمر».

(٤) أخرجه البزار (٢٢٥٩-كشف الأستار) والدارقطني في «الأفراد» -كما عزاه إليه ابن كثير في «تفسيره» (٤١٣/٧)، وابن حجر في «الإصابة» (٣٧١/٣) بإسناده- وعنه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤١٠/٢٣)، وزاد السيوطي في «الدر المنثور» (٦٥٠/١٣) على هؤلاء: ابنَ مردويه؛ قال البزار: «لا نعلمه مرفوعًا من وجه إلا من هذا، وإنّما أتى من أبي بكر بن أبي سبرة فيما أحسب؛ لأنّه لين الحديث؛ وسَعيد بن سَلّام، لم يكن من أصحاب الحديث». وسعيد بن سلام العطّار؛ كذّبه ابن نمير. وقال البخاري: يذكر بوضع الحديث. وقال أحمد بن حنبل: كذّاب؛ كما في «الميزان» الذهبي. ولهذا قال الحافظ في «الإصابة»: «قال الدارقطني: غريب، تفرّد به ابن أبي سبرة. قلت: وهو ضعيف، والراويّ عنه أضعف منه؛ ولكن أخرجه ابن الأنباري من وجه آخر عن يزيد بن خصيفة، عن السّائب بن يزيد، عن عمر بسند صحيح؛ وفيه: فلم يزل صبيغ وضيعًا في قومه بعد أن كان سيّدًا فيهم». وروي أيضا من طرق أخرى، وسيذكر المصنّف بعضها، بعد هذا.

(٥) في الأصل: خالد بن زرعة؛ وتصحّفت على بدر البدر إلى: خلته ابن زرعة؛ وتبعه أبو اليمن؛ وضبطها الجديع: «يقال له: فلان خالد بن زرعة». ثم زعم أنّه لم يتمكّن من معرفة خالد بن زرعة، ولا أبيه. والمثبت من ض، وهو موافق لمصادر التخريج.

يُحَدِّثُ عَن أبِيهِ، قال: [لَقَدْ][1] رَأَيْتُ صَبِيغَ بنَ عِسْلٍ[2] بالبَصْرَةِ، كَأَنَّه بَعِيرٌ أَجْرَبُ[3]، يَجِيءُ إلى الحِلَقِ[4]، فكلّما جَلَسَ إلى قومٍ لَا يَعرفُونَهُ، نَاداهم أهلُ الحَلْقَةِ الأُخْرى: عَزْمَةُ[5] أميرِ المؤمنين»[6].

ورَوَى حمّادُ بنُ زيدٍ -أيضا- عن يزيدَ بنِ حازمٍ[7] عن سليمانَ بنِ يَسَارٍ: «أنَّ

---

(١) سقط من الأصل.

(٢) في ض: عُبَيل؛ وهو تحريف؛ وقد تقدّم أنّ عِسْل هو جدّ صبيغ، فنسب إليه.

(٣) في ض: جَرَبَ؛ ضبطها الناسخ بالحركات؛ وهي صحيحة؛ من: جرب الرجل فهو أجرب؛ انظر «الصحاح» (٩٨/١).

(٤) في ض: إلى الخلق؛ بخاء منقوطة من فوق؛ وهو تصحيف.

(٥) في ض: عزمه. وأثبت ما وافق مصادر التخريج؛ وعزمة: من: عزم. قال في «مقاييس اللغة» «العين، والزاء، والميم؛ أصل واحد صحيح؛ يدلّ على الصَّريمة والقطع. يقال: عزمت، أعزم، عزمًا. ويقولون: عزمت عليك إلا فعلت كذا. أي جعلته أمرًا عزمًا، أي لا مَثْنَويّة فيه. ويقال: كانوا يرون لِعَزْمَة الخلفاء طاعة».

(٦) أخرجه اللالكائي في «أصول الاعتقاد» (٧٠٣/٤) وأبو القاسم في «الحجّة» (٢١٠/١) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤١٣/٢٣)، وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٤٦٥/٣) إلى نصر الدين الدمشقي في «الحجّة»، وابن عساكر؛ وإسناده ضعيف؛ لجهالة فلان بن زرعة، وأبيه.

(٧) في الأصل: بن أبي حازم؛ وهو غلط؛ ونبّه البدر في الحاشية على هذا الخطأ، لكنّه أثبته في المتن؛ وما أثبته موافق لمصادر التخريج؛ وهو: يزيد بن حازم بن زيد بن عبد الله بن شجاع الأَزْدِيُّ، الجَهْضَمِيُّ، أبو بكر البصري؛ كما في «تهذيب الكمال» (١٠٠/٣٢). وقال الحافظ في «التقريب»: ثقة.

رجلًا[١] مِن بَنِي تَمِيمٍ، يُقال له: صَبيغٌ، قَدِمَ المدينةَ، فكانت عنده كُتُبٌ، فَجَعل يَسأل عن متشابِهِ القرآنِ، فَبَلَغَ ذَلِكَ عُمَرَ، فبعث إليه، وقَدْ أَعَدَّ لهُ عَرَاجِينِ النَّخْلِ، فلمّا دَخَلَ عليه، جَلَسَ، فَقَالَ[٢]: مَنْ أَنْتَ؟ قالَ: أنَا عبدُ اللهِ صَبيغٌ. قال: وأَنَا عبدُ اللهِ عُمَرُ. ثم أَهْوَى إليه فجعل يضربه بتلك العراجين، [فمَا زَالَ يَضْرِبُه][٣] حتَّى شَجَّهُ، وَجَعَل الدَّمَ، يَسِيلُ على وجهه، فقال: حسبُك، يا أميرَ المؤمنِينَ، فقد -والله- ذَهَبَ الّذي كُنْتُ أَجِدُ في رَأْسِي»[٤].

أخبرنا أبو عبدِ الرحمن محمدُ بنُ الحُسَينِ بنِ موسى السُّلَمِيُّ أخبرنا محمدُ بنُ محمودٍ الفَقِيهُ المَرْوَزِيُّ[٥]، قال: حدثنا محمدُ بنُ عُمَيْرٍ الرَّازِيُّ حدثنا أبو زكريَّا

(١) في الأصل: أنّ رجال؛ كذا بالجمع، والرفع.

(٢) في ض: وَجَلس، قَالَ. وهو موافق لبعض مصادر التخريج.

(٣) سقطت من ض؛ وهي ثابتة في مصادر التخريج.

(٤) أخرجه الدارمي في «السنن» (١٤٦) والآجري في «الشريعة» (٤٨٣/١) وابن بطة في «الإبانة» (٦٠٩/٢) واللالكائي في «أصول الاعتقاد» (٧٠٢/٤) والهروي في «ذم الكلام» (٧٠٦) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤١٠/٢٣-٤١١)، وذكره أبو القاسم الأصبهاني في «الحجّة» (٢٠٩/١)؛ وفيه انقطاع بين سليمان بن يسار، وبين عمر. قال العلائي في «جامع التحصيل» (٢٦٣): «سليمان بن يسار، أحد كبار التابعين، سمع من جماعة من الصحابة؛ منهم: زيد بن ثابت، وعائشة، وأبو هريرة، وميمونة مولاته، وأم سلمة، وابن عباس، والمقداد بن الأسود، ورافع بن خديج، وجابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وأرسل عن جماعة؛ منهم: عمر -رضي الله عنه- قاله أبو زرعة».

(٥) في ض، زيادة: بها. وهي مقحمة.

يحيى بنُ أيُّوبَ[١] العَلَّافُ التُّجِيبِي -بمصر-، حدثنا يونُسُ بنُ عبدِ الأَعْلَى حدثنا أشهبُ بنُ عبدِ العزيزِ سمعتُ مالكَ بنَ أنسٍ، يقولُ: «إيَّاكُمْ والبدعَ. قيل: يا أبا عَبْدِ اللهِ، وما البدعُ؟ قال: أهلُ البدعِ، الّذِينَ يتكلّمُونَ في أسماءِ اللهِ، وصفاتِهِ، وكلامِهِ، وعلمِهِ، وقدرتِهِ، لا يَسْكُتُونَ عمّا سَكَتَ عنه الصحابةُ، والتابعُونَ»[٢].

أخبرنا أبو الحُسَيْن[٣] أحمدُ بنُ محمدِ بنِ عُمَرَ الزّاهِدُ الخَفَّافُ، أخبرنا أبو نُعَيْمٍ عبدُ الملك بنُ محمدِ[٤] بنِ عَدِيٍّ الفَقِيهُ حدثنا الرَّبِيعُ بنُ سليمان، قال:

---

(١) في ض: أبو يحيى زكريا بن أيوب؛ وكذا ثبت في «ذم الكلام»؛ وهو مقلوب؛ وأبو زكريا يحيى بن أيوب العلّاف المصري. قال فيه الحافظ في «التقريب»: صدوق. وانظر ترجمته في «السير» (١٣/٤٥٣).

(٢) أخرجه الهروي في «ذم الكلام» (٨٥٨)، وأبو القاسم الأصبهاني في «الحجّة» (١/١١٤) من طريق المصنّف؛ ومحمد بن عمير الرازي؛ هو ابن هشام أبو بكر الحافظ، المعروف بالقَمَاطِريّ. قال السّهمي في «سؤالاته» (٣٦٩): «سمعت أبا بكر الإسماعيلي يقول: حدثني أبو بكر محمد بن عمير بن هشام الرازي، الحافظ، الصدوق بجرجان؛ وربما قال: الثقة المأمون». وانظر ترجمته في «تاريخ دمشق» (٥٥/٤٣)، و«تاريخ الإسلام» (٦/١٠٤٠). وقال الجديع في تحقيقه: لم أعثر له على ترجمة. وأهمل تخريجه البدر، وتبعه أبو اليمن.

(٣) في ض: أبو الحسن؛ وهو خطأ، أو تحريف؛ وأبو الحسين أحمد بن محمد بن عمر الزاهد الخفّاف؛ قال فيه الخليلي في «الإرشاد» (٣/٨٦٢): «آخر من بقي من الثقات، من أصحاب أبي العباس السّرّاج؛ مات سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة، بعد خروجي بسنَة، وكان قد قارب المائة».

(٤) في ض: بن محكم؛ وهو تحريف؛ وأبو نعيم عبد الملك بن محمد بن عدي؛ هو الجرجاني، المعروف بالإستراباذي. قال الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٢/١٨٢): «وكان أحد أئمة =

سمعتُ الشَّافِعِيَّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، يقول: «لَأَنْ يَلْقَى اللهَ العَبْدُ بِكُلِّ ذَنْبٍ -مَا خَلَا الشِّرْكَ- أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَلْقَاهُ بِشَيْءٍ مِنَ الأَهْوَاءِ»(١).

أخبرنا أبو طاهرٍ محمدُ بنُ الفَضْلِ [حدثنا](٢) أبو عَمْرو الحِيرِي(٣) حدثنا أبو الأَزْهَرِ حدثنا قَبِيصَةُ حدثنا سفيان عن جعفر بن بَرْقَان، قال: «سَأَلَ رَجُلٌ

= المسلمين، ومن الحفّاظ لشرائع الدين، مع صدق، وتورّع، وضبط، وتيقّظ». وله ترجمة في «طبقات الشافعي الكبرى» (٣٣٥/٣).

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في «آداب الشافعي» (١٤٣) وابن بطة في «الإبانة» (٢٦٢/٤) وأبو الفضل في «في ذم الكلام وأهله» (٧٨) والبيهقي في «مناقب الشافعي» (٤٥٢/١)، وفي «السنن» (٢٠٨٩٥) وفي «الاعتقاد» (٢٣٩) واللالكائي في «أصول الاعتقاد» (٦٢٩/٣) وأبو القاسم في «الحجة» (١١٧/١) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٠٩/٥١، ٣١٠) من طرق عن الربيع بن سليمان به؛ وزاد ولفظ أبي القاسم في أوّله: « قال الربيع بن سليمان: سمعت محمد بن إدريس الشافعي -وناظره رجل من أهل العراق، وخرج إلى شيء من الكلام- فقال: هذا من الكلام دعه. وقال: من أظهر العصبيّة، والكلام، ودعى إليها؛ فهو مردود الشهادة؛ ولأن يلقى...» وذكره؛ وزاد غيره في آخره: «وذلك أنّه رأى قومًا يتجادلون بالقدر بين يديه، فقال الشافعي: في كتاب الله المشيئة له دون خلقه، والمشيئة إرادة الله، يقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ﴾، فأعلم خلقه أنّ المشيئة له، وكان يثبت القدر»؛ وفي رواية -ذكرها شيخ الإسلام ابن تيمية في «درء التعارض» (١٤٥/٧)، وابن القيم في «الصواعق» (١٢٦٨/٤)-: «يلقاه بالكلام»؛ وإسناده صحيح؛ تلقّاه أئمّة السنة بالقبول.

(٢) سقط من ض.

(٣) في ض: الجيزي؛ بالجيم، والزاي المعجمتين؛ وهو تحريف؛ وأبو عمرو الحيري؛ هو أحمد ابن محمد بن أحمد بن حفص النّيسابوريّ. قال الذهبي في «السير» (٤٩٢/١٤): «الإمام، المحدّث، العدل». وقال في «تاريخ الإسلام» (٣١٧/٧): «شيخ العدالة بنَيْسابور».

عُمَرَ بنَ عَبْدِ العَزِيزِ عَنْ شَيْءٍ مِنَ الأَهْوَاءِ؟ فَقَالَ: أَلْزِمْ دِينَ الصَّبِيِّ فِي الكُتَّابِ، وَالأَعْرَابِي؛ والْهَ عَمَّا سِوَى ذَلِكَ»[١].

أخبرنا أبو عبد الله الحافظُ، قال: حدثنا محمدُ بنُ يَزيد، قال: سمعتُ أبا يحيى البزّار[٢]، يقول: سمعتُ العبّاسَ بنَ حمزةَ، يقول: سمعتُ أحمدَ بنَ أبي الحَوَارِي، يقول: سمعتُ سفيانَ بنَ عُيَيْنَةَ، يقول: «كُلُّ مَا وَصَفَ اللهُ بِهِ نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ، فَتَفْسِيرُهُ تِلَاوَتُهُ، وَالسُّكُوتُ عَنْهُ»[٣].

---

(١) أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٣٧٤/٥) والدارمي في «السنن» (٣١٤) والهروي في «ذم الكلام» (٨٠٧) وابن بطة في «الإبانة» (٣٣٤/١) واللالكائي في «أصول الاعتقاد» (١٥٣/١) عن سفيان به؛ وإسناده حسن؛ وجعفر بن برقان؛ هو الكلابي مولاهم، أبو عبد الله الجزري الرَّقِّي. قال فيه الحافظ في «التقريب»: «صدوق يَهم في حديث الزهري». وليس هذا منه.

(٢) في الأصل: سمعت أبي يحيى القراز؛ وفيه لحن، وتصحيف؛ وفي ض: الجزاز؛ وضبطه البدر: القزاز؛ وهو تحريف؛ وأبو يحيى البزّار: هو زكريّا بن يحيى بن الحارث النَّيْسَابوريُّ المُزَكِّي البَزَّار الفقيه، شيخ الحنفيّة بنيسابور، وأحد مشائخ أصحاب أبي حنيفة في عصره، وأحد العبّاد؛ سمع إسحاق بن راهويه بخراسان، وغيره. انظر «تاريخ الإسلام» (٩٤٤/٦)؛ وقد ورد فيه: البزّاز؛ وهو تصحيف أيضا. و«الجواهر المضية» (٢٤٥/١).

(٣) أخرجه البيهقي في «الاعتقاد» (١١٨)، وفي «الصفات» (٨٦٩) من طريق المصنّف، ورواه (٧٢٥) أيضا، والدارقطني في «الصفات» (٦١) وابن بطة في «الإبانة» (١٦٦/٧) وابن منده في «التوحيد» (٨٩٥) واللالكائي في «أصول الاعتقاد» (٤٧٨/٣) من طرق أخرى عنه؛ وعزاه الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٤٠٧/١٣) إلى البيهقي، وصحّح إسناده. والأثر ذكره الذهبي في «العرش» (٤٦٠/٢)، وعلّق عليه، فقال: «أي: على ظاهره، لا يجوز صرفه إلى المجاز بنوع من التأويل».

أخبرنا أبو الحُسَين[1] الخفّافُ حدثنا أبو العبّاسِ محمدُ بنُ إسحاقَ السَّرَّاجُ، حدثنا إسماعيلُ بنُ أَبِي الحارثِ حدثنا الهيثَمُ بنُ خَارِجَةَ، قال: سمعتُ الوليدَ بنَ مسلمٍ، قال: «سَأَلْتُ الأَوْزَاعيَّ، وَسُفْيَانَ، وَمَالِكَ بنَ أَنَسٍ: عَنْ هَذِهِ الأَحَادِيثِ فِي الصِّفَاتِ، وَالرُّؤْيَةِ؟ فقَالُوا[2]: أَمِرُّوهَا كَمَا جَاءَتْ بِلَا كَيْفٍ[3]»[4].

وقال الإمامُ الزُّهْرِيُّ -إمامُ الأئمّةِ في عصره، وعَيْنُ علماءِ الأمّةِ في وقتِهِ-: «على اللهِ البيانُ، وعلى الرسول البلاغُ، وعلينَا التَّسليمُ»[5].

وعَن بعضِ السَّلَفِ: «قَدَمُ الإِسْلَامِ، لَا يَثْبُتُ[6] إِلَّا عَلَى قَنْطَرةِ التَّسْلِيمِ»[7].

(١) في ض: أبو الحسن؛ وهو غلط؛ كما تقدّم قبل قليل، وصوابه: أبو الحسين.

(٢) في الأصل، وض: قال؛ وفي «الشريعة»: «فكلّهم قال»؛ وأثبت ما ثبت في مصادر التخريج.

(٣) في ض: بلا كيفية؛ وهو لفظ البيهقي؛ وفي رواية عند غيره: «بلا تفسير».

(٤) أخرجه الدارقطني في «الصفات» (٦٧) والآجري في «الشريعة» (١١٤٦/٣) وابن بطة في «الإبانة» (٢٤١/٧) واللالكائي في «أصول الاعتقاد» (٥٥٨/٣، ٥٨٢) والبيهقي في «الصفات» (٩٥٥) وفي «الاعتقاد» (١١٨) من طرق عن الهيثم بن خارجة به، وزادوا: «الليث بن سعد»؛ وصحّحه الذهبي في «الأربعين في صفات رب العالمين» (٨٢)، وقال: «قلت: مالك في وقته إمام أهل المدينة، والثوري إمام الكوفة، والأوزاعي إمام دمشق، والليث إمام أهل مصر، وهم من كبار أتباع التابعين». وصحّحه أيضا الألباني في «مختصر العلو» (١٠٤).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٣٩/٥): «قولهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: أمروها كما جاءت. ردٌّ على المعطّلة؛ وقولهم: بلا كيف. ردّ على الممثّلة».

(٥) تقدّم تخريجه.

(٦) في الأصل: لا يثبته.

(٧) قاله الطحاوي في «عقيدته» (٤٣). وذكره البغوي في «شرح السنة» (١٧١/١).

أخبرنا أبو طاهرٍ بنُ خزيمةَ حدثنا جَدّي الإمامُ حدثنا أحمد بن نَصْر[١] حدثنا أبو يعقوبَ الحُنَيْنيُّ[٢] حدثنا كَثِيرُ بنُ عبدِ الله المُزَنِيُّ عن أبِيهِ عن جدِّهِ، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ هَذَا الدِّينَ: بَدَأَ غَرِيبًا، وَسَيَعُودُ غَرِيبًا كَمَا بَدَأَ، فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ. قيل: يا رسول الله، وَمَنِ[٣] الغُرَبَاءُ؟ قَالَ: الَّذِينَ يُحْيُونَ سُنَّتِي مِنْ بَعْدِي، وَيُعَلِّمُونَهَا عِبَادَ اللهِ»[٤].

أخبرنا أبو عبدِ الله الحافظُ، قال[٥]: سمعتُ أبا الحَسَن الكَارِزِيَّ[٦]، يقول:

---

(١) في ض: نضر؛ بضاء منقوطة؛ وهو تحريف؛ وهو أحمد بن نصر بن زياد القرشي النيسابوري. قال فيه الحافظ في «التقريب»: «ثقة، فقيه، حافظ».

(٢) في الأصل: الحسني؛ وهو تحريف؛ كما ستأتي ترجمته بعد قليل.

(٣) في ض: فمن؛ وهو لفظ الخطيب في «شرف أصحاب الحديث».

(٤) أخرجه البيهقي في «الزهد الكبير» (٢٠٥) والخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (٢٣)؛ وسنده ضعيف جدًّا؛ كثير بن عبد الله المزني. قال الذهبي في «الضعفاء»: «متروك. قال أبو داود كذّاب. وقال الشافعي: من أركان الكذب. وكذّبه ابن حبان». وقال أبو طالب: سألت أحمد -يعني ابن حنبل- عن كثير بن عبد الله بن عَمرو بن عوف؟ فقال: منكر الحديث ليس بشيء؛ كما في «الجرح والتعديل» (١٥٤/٧)؛ والراوي عنه أبو يعقوب الحنيني (وهو إسحاق بن إبراهيم). قال الذهبي في «الضعفاء»: متّفق على ضعفه. والطرف الأول منه صحيح؛ أخرجه مسلم «١٤٥».

(٥) زيادة من ض؛ ونبّه عليها الجديع في الحاشية، وأسقطها من المتن.

(٦) في الأصل: المكاري؛ وفي ض: الكازروني؛ وكلاهما تحريف؛ الكارزي: قال السمعاني في «الأنساب» (١٤/١١): «بفتح الكاف، وكسر الراء، والزاي. وقال ابن ماكولا: بفتح الراء؛ هذه النسبة إلى «كارز»؛ وهي قرية بنواحي «نيسابور» على نصف فرسخ منها». ثم قال: «والمشهور بالانتساب إليها: أبو الحَسن محمد بن محمد بن الحسن بن الحارث الكارزي؛
=

سمعتُ عليَّ بنَ عبد العزيزِ، يقول: سمعتُ أبا عُبَيْدٍ القاسمَ بنَ سَلَّامٍ، يقول: «المُتَّبِعُ للسُّنَّةِ كالقابِضِ على الجَمْرِ، وهو -اليومَ عِنْدِي- أفضلُ مِن ضَرْبِ السَّيْفِ في سبيل الله»(١).

و(٢) عنِ الأَعْمَشِ عن أبي الضُّحَى عن مَسْرُوقٍ، قال: «دخلنا عَلَى عبدِ الله ابنِ مسعود، فقال: يا أيّها الناسُ، مَن عَلِمَ شيئًا فَلْيَقُلْ به، ومن لم يعلم فليقل: الله أعلم. فإنَّ مِن العلمِ أن يقولَ لمَا لا يَعْلَم: اللهُ أعلم. قال الله عَزَّوَجَلَّ لنبيِّهِ ﷺ: ﴿قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ ﴿٨٦﴾﴾»(٣).

أخبرنا أبو عبد الله الحافظُ حدثنا أبو العبَّاسِ المَعْقِلِيُّ، حدثنا أحمدُ بنُ عبدِ الجبّار العُطارِديُّ، قال: حدثني أَبِي، قال: حدثني عبدُ الرحمن(٤) الضَّبِّيُّ، عن القاسمِ بنِ عُرْوَةَ عن محمدِ بنِ كعبٍ القُرَظِيِّ، قال: «دخلتُ على عُمَرَ بنِ عبد العزيز،

= كان بنيسابور، يروى عن أبي الحسن على بن عبد العزيز البغوي؛ كتب ابن عبيد القاسم بن سلام». وهو المعني بالترجمة. قال الحاكم في «تاريخه»: «كان صحيح السماع، مقبولًا في الرواية»؛ نقلا عن «الروض الباسم» (١٢١٨/٢). وقال الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٨٤١/٧): «محمد بن محمد بن الحسن الكارزي، أبو الحسن المعدَّل».

(١) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٣٩٢/١٤) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٧٩/٤٩) من طريق أبي الحَسن الكارزي؛ وذكره الذهبي في «السير» (٤٩٩/١٠)، وفي «تاريخ الإسلام» (٦٥٤/٥)، والداودي في «طبقات المفسرين» (٤١/٢)؛ وإسناده صحيح.

(٢) في الأصل: ورُوِي؛ وكذا أثبتها المحقّقون الثلاثة؛ وأثبت ما في ض، لأنّ الحديث في البخاري؛ ومثله لا يروى بصيغة التمريض.

(٣) أخرجه البخاري (٤٨٠٩).

(٤) في ض: عبد العزيز الضبي؛ وهو غلط؛ وعبد الرحمن الضبي؛ ستأتي ترجمه بعد قليل.

فجعلتُ أنظُرُ إليه نظرًا شديدًا، فقال: إنّكَ لَتَنْظرُ إليَّ نظرًا ما كنتَ تنظُرُهُ إِلَيَّ، وأنَا بالمدينة! فقال: فقلتُ: لِتعجُّبِي! قال: وممّا[١] تَتَعَجَّبُ؟! قال: قلتُ: لمَا حَالَ مِن لَوْنِكَ، وَنَحَلَ مِن جِسْمِكَ، وَنَفِيَ[٢] من شَعْرِك! قال: كَيْفَ لو رأيتني بعد ثالثة[٣] في قبري؟! وقد سقطَتْ حَدْقَتَايَّ على خَدِّي[٤]، وسَالَ مِنْخَرَايَّ في فَمِي صَديدًا؟! كنتَ لي أشدَّ نكرةً؛ حَدِّثْنِي حديثًا كنتَ حَدَّثْتَنِيهِ عن عبد الله ابنِ عباسٍ. قال: قلتُ: حدثني عبد الله بنُ عباسٍ، يرفع الحديثَ إلى رسول الله ﷺ، قال: «إنّ لكلّ شيءٍ شرفًا، وأشرفُ المجالس ما اسْتُقْبِلَ به القِبْلَةُ، لا تصلُّوا خَلْفَ نائمٍ، ولا مُحْدِثٍ[٥]، واقْتُلُوا الحيَّةَ والعقربَ، وإن كنتم في صلاتكم، ولا تَسْتُرُوا الجُدرَ بالثيابِ، ومن نظر في كتاب أخيهِ بغير إذْنِهِ فإنّما ينظُرُ في النّارِ. أَلَا أنبّئكم بشِرَارِكم؟! قالوا: بلى، يا رسول الله. قال: الذي يَجْلِدُ عبدَه، ويمنع رفده، وينزل وحده. أفَلا[٦] أنبئكم بشر من ذلك؟! [الذي][٧] يبغض الناس، ويبغضونه. أفلا أنبئكم بشرّ من ذلك؟! الذي لا يقيل عثرة، ولا يقبل معذرة،

---

(١) في ض: ممن.

(٢) في النسختين: نقى -بمثناة-؛ والتصويب من مصادر التخريج. قال ابن الأثير في «النهاية» (١٠١/٥): «أي: ذهب، وتساقط؛ يقال: نفى شعره، ينفى نفيًا، وانتفى؛ إذا تساقط. وكان عمر قبل الخلافة منعمًا، مترفًا؛ فلمّا استخلف شعث، وتقشّف».

(٣) في الأصل: ثلاثة.

(٤) في الأصل: وقد سالت حدقتاي على وجنتي.

(٥) كذا في النسخ؛ وكذا ثبت في بعض الروايات، وفي بعضها الأخرى: متحدِّث.

(٦) في ض: ألا؛ وهي رواية.

(٧) سقط من ض.

ولا يغفر ذنبا. ألا[١] أنبئكم بشرّ من ذلك؟! الذي لا يرجى خيره، ولا يؤمن شره، من أحبّ أن يكون أقوى الناس فليتوكّل على الله، ومن أحبّ أن يكون أغنى الناس فليكن بما في يد الله أوثق منه بما في يد غيره، ومن أحبّ أن يكون أكرم الناس فليتّقِ الله. إنّ عيسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ قام في قومه، فقال: يا بني إسرائيل، لا تكلّموا بالحكمة عند الجهّال، فتظلموها، ولا تمنعوها أهلها، فتظلموهم[٢]، ولا تظلموا، ولا تكافئوا ظالما [بظلمه][٣]، فيبطل فضلكم عند ربكم. الأمر ثلاثة[٤]: أمر بيّن[٥] رشده فاتبعوه، وأمر بيّن غيّه فاجتنبوه، وأمر اختلف فيه فَكِلُوهُ إلى الله عَزَّوَجَلَّ»[٦]][٧].

---

(١) في الأصل: أَوَلاَ.

(٢) في ض: فيظلموها، ولا يمنعوها أهلها فيظلموهم.

(٣) سقطت من ض؛ وأسقطها الجديع، وتبعه أبو اليمن.

(٤) في ض: ثلاث؛ وهي رواية.

(٥) في ض: تبينّ؛ وكذا فيما بعده؛ وهي رواية.

(٦) سند المصنّف واهٍ؛ أحمد بن عبد الجبار العُطاردي. قال الحافظ في «التقريب»: ضعيف. وأبوه عبد الجبار بن عمر العطاردي، أبو أحمد. قال في «الميزان»: «قال العقيلي: في حديثه وَهْم كثير. ومشّاه غيره». وقال الحافظ في «لسانه» (٥/٥٨): «وذكره ابن حِبَّان في الثقات؛ وقال مسلمة بن قاسم: ضعيف». وعبد الرحمن الضبي؛ هو عبد الرحمن بن قيس الضبي أبو معاوية الزعفراني البصري. قال فيه الحافظ في «التقريب»: «متروك؛ كذّبه أبو زرعة، وغيره». وأخرجه بطوله الحارث في «مسنده» (١٠٧٠) وأبو طاهر المخلص في «سبعة مجالس من أماليه» المعروف بـ«المخلصيات» (٣٠٢٠ و٣١٥٤) والعقيلي في «الضعفاء» (٣٤٠/٤)، ورواه أبو نعيم في «الحلية» (٣٣٣/٥) مختصرًا؛ من طرق عن محمد بن كعب القرظي؛ وسنده ضعيف جدّا؛ فيه هشام بن زياد أبو المقدام. قال فيه الحافظ في «التقريب»: متروك. وقال العقيلي: «وليس لهذا الحديث طريق يثبت».
وأخرج أبو داود (٦٩٤) وابن ماجه (٩٥٩) طرفا منه، وهو قوله: «لا تصلّوا خلف النائم ولا المتحدّث». كذا «المتحدث» بدلا من «المحدث»؛ وسند أبي داود مسلسل بالمجاهيل، وسند ابن ماجه ضعيف جدّا؛ فيه هشام بن زياد؛ وقد علمت أنّه متروك. وقد ضعّف الحديث جمع من أئمّة الحديث. وانظر «إرواء الغليل» (٣٧٥)، و«صحيح أبي داود» (٦٩١-الأم).

(٧) نهاية النص الساقط من ي.

(اعتقاد أهل السنة بالبعث، والصراط، والميزان، ونشر الصحف)

ويُؤْمِنُ أهلُ الدّينِ والسّنَّةِ بالبَعْثِ بعدَ الموت يومَ القيامةِ، وبِكُلِّ ما أخبر اللهُ -سبحانه- [ورسولُهُ ﷺ][١]؛ مِن أهوَالِ ذلك اليَوْمِ الحَقِّ، واختلافِ أحوالِ العبادِ فيه، [والخلق][٢]، فيما يَرَوْنَهُ، ويَلْقَوْنَهُ هُنَالِكَ، في ذلك[٣] اليوم[٤] الهائل؛ مِنْ أَخْذِ الكُتُب بالأَيْمَانِ والشَّمائل، والإجابةِ عن المَسَائل، إلى سَائِرِ [ذلك؛ من][٥] الزلازل، والبلابل؛ المَوْعُودَة في ذلك اليوم العظيم، والمقامِ الهَائِلِ؛ مِنَ الصِّراطِ[٦]، والميزانِ، ونَشْرِ الصُّحُفِ؛ التي فيها مثاقيلُ الذَّرِّ؛ من الخير، والشرّ؛ [وغيرِها][٧].



(١) ثبت في ي؛ وأسقطها الجديع.

(٢) سقط من ض.

(٣) في ض: وذلك.

(٤) في ي: الموقف.

(٥) سقطت من الأصل.

(٦) في ي: عن المسائل، وغيرها؛ من الزلازل الموعودة، والبلابل، ومن الصراط.

(٧) ليست في ي.

(اعتقاد أهل السنة بشفاعة النبي ﷺ لأمّته)

ويُؤْمِنُ أهلُ الدِّينِ والسنّة[١] بشفاعَةِ الرسولِ ﷺ لِمُذْنِبِي أَهْلِ التّوحيدِ، [[٢]ومُرْتَكِبِي الكبائرِ؛ كما ورد به الخبرُ الصحيحُ عن رسُولِ الله ﷺ.

أخبرنا أبو سَعيدِ بنُ حَمْدُونَ، أخبرنا أبو حامدٍ بنُ الشَّرْقِيُّ، حدثنا أحمدُ بنُ يوسفَ السُّلَميُّ، حدثنا عبدُ الرزّاقِ أنبأنا مَعْمَرٌ عن ثابتٍ عن أنسٍ عن النبيِّ ﷺ قال: «شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الكَبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي»[٣].

وأخبرنا أبو عليٍّ زاهرُ بنُ أحمدَ أخبرنا محمدُ بنُ المُسَيَّبِ الأرْغَيَانِيُّ، حدثنا الحَسَن بنُ عَرَفَة، حدثنا عبدُ السَّلامِ بنُ حربٍ المُلَائِيُّ، عن زِيَادِ بنِ خَيْثَمَةَ عَن نَعْمَانَ[٤] بنِ قُرَادٍ، عن عبد الله بنِ عُمَر، قال: قال رسول الله ﷺ «خُيِّرْتُ بَيْنَ

(١) في ي: ويؤمنون.

(٢) بداية نص ساقط من ي.

(٣) أخرجه الترمذي (٢٤٣٥) من طريق عبد الرزاق؛ وقال: «هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه»؛ ورواه أبو داوود (٤٧٣٩) من طريق آخر عن أشعَثَ الحُدَّاني عن أنس؛ وصححه الألباني في «صحيح السنن».

(٤) في ض: نعيم؛ وهو تحريف؛ ونعمان: -بفتح النون- قال ابن حجر في «توضيح المشتبه» (١٠٠/٩): «قلت: كذلك قيّده الدارقطني، وتبعه عبد الغني بن سعيد، وابن ماكولا؛ وذكره البخاري في «تاريخه» في باب «النعمان» بضمّ أوّله، فقال: نعمان بن قراد؛ روى عنه زياد ابن خيثمة. وقال ابن ماكولا: روى عنه زياد بن خيثمة، وقيل: علي بن النعمان بن قراد. انتهى»؛ ويقال له: على بن النعمان بن قراد الغفاري. ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» (٢٢٣٥)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢٠٤٩)؛ ولم يذكراه بجرح؛ وذكره ابن حبان في «الثقات» (٥٧٨٨)؛ على قاعدته في توثيق المجاهيل. انظر «الضعيفة» (٨١/٨).

الشَّفَاعَةِ وَبَيْنَ أَنْ يَدْخُلَ شَطْرُ أُمَّتِي الجَنَّةَ، فَاخْتَرْتُ الشَّفَاعَةَ، لِأَنَّهَا أَعَمُّ وَأَكْفَى. أَتَرَوْنَهَا لِلْمُؤْمِنِينَ المُتَّقِينَ؟! لَا، وَلَكِنَّهَا لِلْمُذْنِبِينَ المُتَلَوِّثِينَ الخَطَّائِينَ»[١].

أخبرنا أبو محمدٍ المَخْلَدِيُّ، أخبرنا أبو العبّاسِ السَّرَّاجُ حدثنا قُتَيْبَةُ بنُ سَعيدٍ، حدثنا عبد العزيزِ بنُ محمدٍ الدَّرَاوَرْدِيُّ عن عَمْرو بنِ أبي عَمْرٍو، [ح] وأخبرنا أبو طاهرٍ بنُ خُزَيْمَةَ أخبرني [جَدِّي الإمامُ محمدُ بنُ إسحاقَ بنِ خزيمةَ، حدثنا][٢] عليُّ بنُ حُجْرٍ حدثنا إسماعيلُ بنُ جعفرٍ، عن عَمْرو بنِ أبي عَمْرو، عن سَعِيدِ[٣] بنِ أَبِي سَعِيد المَقْبُرِيِّ، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنّه قال: «يَا رَسُولَ اللهِ، مَنْ أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِكَ يَوْمَ القِيَامَةِ؟ فَقَالَ: لَقَدْ ظَنَنْتُ أَن لَّا يَسْأَلَنِي عَنْ هَذَا الحَدِيثَ أَحَدٌ أَوَّلُ[٤] مِنْكَ، لِمَا رَأَيْتُ مِنْ حِرْصِكَ عَلَى الحَدِيثِ، إِنَّ أَسْعَدَ النَّاسِ بِشَفَاعَتِي يَوْمَ القِيَامَةِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ خَالِصًا مِنْ قِبَلِ نَفْسِهِ[٥]»[٦].

---

(١) أخرجه أحمد (٥٤٥٢) من طريق زياد بن خيثمة؛ وسنده ضعيف؛ لجهالة نعمان بن قراد؛ فإنّه مجهول كما تقدّم؛ وفيه علّة أخرى وهي الاضطراب، فقد ذكر الدارقطني في «العلل» (١٣١٠) الاختلاف فيه، ثم قال: «وليس فيها شيء صحيح». وانظر «الضعيفة» (٣٥٨٥).

(٢) سقطت من ض.

(٣) في الأصل: عن عمرو بن سعيد؛ وفيه تحريف وسقط.

(٤) في الأصل: أولا؛ وهي رواية. قال الحافظ في «الفتح» (١/١٩٣): «قوله: أوّل منك. وقع في روايتنا برفع اللام، ونصبها؛ فالرفع على الصفة لأحد، أو البدل منه؛ والنصب على أنّه مفعول ثانٍ لظننت؛ قاله القاضي عياض. وقال أبو البقاء: على الحال، ولا يضرّ كونه نكرة؛ لأنها في سياق النفي؛ كقولهم: ما كان أحد مثلك».

(٥) في ض: قلبه؛ وهي رواية للبخاري، لكن بلفظ: «قلبه أو نفسه» شكّ من الراوي.

(٦) أخرجه البخاري (٩٩ و٦٥٧٠) من طريق عَمرو بن أبي عمرو.

(إيمان أهل السنة بالحوض، والكوثر، والحساب، والجنة، والنار، وخروج الموحّدين المذنبين من النار، وخلود الكافرين فيها)

ويُؤْمِنُونَ](١) بالحَوْضِ، والكَوْثَرِ، وإدخالِ فريقٍ مِن المَوَحِّدِينَ الجنّةَ بغَيْرِ حِسَابٍ؛ ومحاسبةِ فَرِيقٍ [منهم](٢) حسابًا يسيرًا، وإدخالِهم الجنّةَ مِنْ غَيْرِ سوءٍ(٣) يَمَسُّهُم، وعذابٍ يَلْحقُهم.

وإدْخَالِ فريقٍ من مُذنبِيهِم(٤) النّارَ، ثم إعْتاقِهِم، وإخراجِهم منهَا، وإلحاقِهِم بإخوانهِمْ الّذين سَبَقُوهم إليهَا، و[يَعلمُونَ حقًّا يقينًا أنّ مُذْنِبِي الموحِّدِينَ](٥) لا يَخْلُدُون في النّارِ، [ولا يُتْرَكُون فيها أبدًا](٦).

فأمّا الكُفَّارُ فإنّهم يَخْلُدُونِ فيها، ولا يُخْرَجُونَ منها أبدًا(٧)؛ ولا يَتْرُكُ اللهُ فيها مِن عُصَاةِ أهلِ الإيمانِ أحدًا.



---

(١) نهاية النص الساقط من ي.

(٢) لم ترد في ي.

(٣) في الأصل: بغير سوء؛ وفي ي: دون سوء.

(٤) في ي: من المؤمنين.

(٥) ثبتت في ي؛ وأهملها الجديع.

(٦) ثبتت في ي؛ وأهملها الجديع أيضا.

(٧) في ي: «وأمّا الكفّار فإنّهم يَبْقُونَ فيها أَبَدَ الآبدِينَ، لا يخرجُونَ منهَا، ولا يُسْتَعْتَبُونَ، لا يُفَتَّرُ عنهم، وهُمْ فيه مُبْلِسُون». وسقطت منه الجملة الأخيرة.

(اعتقاد أهل السنة برؤية الله تعالى يوم القيامة)

ويَشْهَدُ أهلُ السُّنَّةِ: أنّ المؤمنِينَ، يَرَوْنَ رَبَّهُمْ تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ [يومَ القيامةِ] (١) بأبصارِهم، وينظرُونَ إليه؛ [كَمَا يَرَون القمرَ ليلةَ البدرِ في الدنيا، لا يُضَارُونَ في رُؤْيَتِهِ، ولا يُضَامُونَ(٢): حَقٌّ(٣)](٤) على ما وَرَد به الخبرُ الصَّحيحُ عن رسولِ الله ﷺ، [في قولِهِ](٥): «إِنَّكُمْ تَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ القَمَرَ لَيْلَةَ البَدْرِ»(٦).

---

(١) ثبتت في ي؛ وأهملها الجديع.

(٢) قال النووي في «شرح مسلم» (١٨/٣): «تضارون: بتشديد الراء، وبتخفيفها، والتاء مضمومة فيهما؛ ومعنى المشدّد: هل تضارون غيركم في حالة الرؤية؛ بزحمة، أو مخالفة في الرؤية، أو غيرها لخفائه؛ كما تفعلون أول ليلة من الشهر؟! ومعنى المخفّف: هل يلحقكم في رؤيته ضَيْرٌ؛ وهو الضرر. وتضامون: بتشديد الميم، وتخفيفها؛ فمَن شدّدها فتح التاء؛ ومن خفّفها ضمّ التاء؛ ومعنى المشدّد: هل تتضامون، وتتلطفون في التوصّل إلى رؤيته؟! ومعنى المخفّف: هل يلحقكم ضَيْمٌ؛ وهو المشقّة، والتعب». ثم قال: «قال القاضي عياض -رحمه الله- وقال فيه بعض أهل اللغة: تضارون، أو تضامون: بفتح التاء، وتشديد الراء، والميم. وأشار القاضي بهذا إلى أنّ غير هذا القائل يقولهما: بضمّ التاء؛ سواء شدّد، أو خفّف؛ وكلّ هذا صحيحٌ، ظاهر المعنى. وفي رواية للبخاري: «لا تضامون، أو لا تضارون» على الشكّ؛ ومعناه: لا يشتبه عليكم، وترتابون فيه؛ فيعارض بعضكم بعضًا في رؤيته؛ والله أعلم».

(٣) في ي: كلمة مطموسة؛ واستدركتها من «الاعتقاد الخالص» (١٤٦).

(٤) ثبتت في ي؛ وأهملها المحققون الثلاثة؛ إلا أن البدر نبّه عليها في الحاشية.

(٥) سقطت من ض، وي.

(٦) أخرجه البخاري (٧٤٣٤) ومسلم (٦٣٣) عن جرير.

والتشبِيهُ [في هذا الخبرِ][١] وَقَعَ عَن الرؤيَةِ[٢] بالرؤيَةِ، لا لِلْمَرْئِي بالمَرْئِي؛ [إذِ اللهُ، لا يُشْبِهُهُ شيءٌ][٣].

[والأخبارُ الواردةُ في الرؤيَةِ مُخَرَّجةٌ فِي كتاب «الانتصارِ»، بطُرُقِهَا][٤].



(١) ثبتت في ي؛ وأهملها الجديع.

(٢) كذا في ي؛ وفي الأصل، وض: وقع للرؤية...

(٣) في ي قدر جملة غير واضحة بسبب التآكل، والخروم، وظهر منها: «يشبهه شيء». واستدركت بقية العبارة من «الاعتقاد الخالص» (١٤٧)؛ وفاتت هذه الزيادة المحققين الثلاثة.

(٤) ليست في ي.

(إثبات أنّ الجنة والنار مخلوقتان، وباقيتان لا تفنيان)

ويَعْلَمُ أهلُ السنَّةِ ويعتقدُونَ، ويَشهدُونَ[١]: أنّ الجنّةَ والنّارَ مَخْلُوقَتَانِ، وأنّهما بَاقِيَتَانِ لا تَفْنَيَانِ[٢] أبدًا.

وأنّ أَهْلَ الجنّةِ، لا يَخْرُجون منها [أبدا][٣]؛ وكذلك أهلُ النَّارِ، الذين هُمْ أهلُهَا، خُلِقوا لها، لا يَخْرُجُون [منها][٤] أبدًا[٥].

[ولا يُسَلِّطُ عليهم الموتَ فيها، ولَا يُزِيلُ عنهم نَعِيمَها؛ ويَأْمُرُ بالمَوْتِ فيُذْبَحُ

---

(١) في الأصل، وض: ويشهد أهل السنة.

(٢) في الأصل، وض: لا يفنيان.

(٣) سقط من ض.

(٤) سقط من الأصل.

(٥) في ي: ولا يخرج الله تعالى من الجنّة أحدًا.

القول ببقاء الجنّة، والنار، وخلود أهلها فيها، وعدم فنائهما، وزوالهما؛ هو الحقّ الذي لا يجوز القول بخلافه، وهو معتقد أهل السنة قاطبة؛ وحكى الاتّفاق غير واحد من أئمّة السنة. قال الإمامان الرازيان: أبو زرعة، وأبو حاتم في بيان مذهب أهل السنة في أصول الدين، وما أدركا عليه العلماء في جميع الأمصار، فقالَا: «أدركنا العلماء في جميع الأمصار: حجازًا، وعراقًا، وشامًّا، ويمنًا -ثم ذكرَا جملة من مقالاتهم، منها -: «والجنة حقّ، والنار حقّ؛ وهما مخلوقان، لا يفنيان أبدا» «أصول الاعتقاد» (١٩٧/١). وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٣٠٧/١٨): «وقد اتّفق سلف الأمّة، وأئمّتها، وسائر أهل السنّة والجماعة: على أنّ من المخلوقات، ما لا يعدم، ولا يفنى بالكليّة؛ كالجنة، والنار، والعرش، وغير ذلك؛ ولم يقل بفناء جميع المخلوقات إلا طائفة من أهل الكلام، المبتدعين؛ كالجهم بن صفوان، ومن وافقه من المعتزلة، ونحوهم؛ وهذا قول باطل، يخالف كتاب الله، وسنّة رسوله، وإجماع سلف الأمّة، وأئمتها».

على سُورٍ، بَيْنَ الجنّةِ والنّار][1]، ويُنَادِي المُنَادِي[2] [يومئذ][3]: «يَا أَهْلَ الجَنَّةِ، خُلُودٌ وَلَا مَوْتٌ؛ وَيَا أَهْلَ النَّارِ، خُلُودٌ وَلَا مَوْتٌ»[4]. على ما وَرَدَ [به][5] الخبرُ الصحيحُ عن رسولِ الله ﷺ.



(١) ثبتت في ي؛ وأهملها الجديع، وأثبت البدر الجملة الأولى منها، وتبعه في ذلك أبو اليمن. وإنّما ضبطت: «يُسَلِّط» بالمبني للمعلوم، لأنّه معطوف على: «ولا يخرج الله تعالى من الجنّة أحدًا»، التي هي لفظ: ي؛ كما تقدم؛ لهذا قال بعدها: «ولا يزيل...»؛ ولم يضبط: ولا يزال.

(٢) في الأصل، وض: وأنّ المنادي ينادي؛ وإنّما لم أثبت أداة «إنّ» في المتن؛ لأنّ الجملة معطوفة عما قبلها؛ وهي ساقطة من النسختين.

(٣) ليس في ي.

(٤) أخرجه البخاري (٤٧٣٠) ومسلم (٢٨٤٩) عن أبي سعيد الخدري.

(٥) سقط من الأصل.

(اعتقاد أهل السنة أنّ الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص)

وَيَعْلَمُونَ، ويَعتقدُونَ، ويَشهدُونَ[١]: أنّ الإيمانَ؛ قولٌ، وعملٌ، ومعرفةٌ؛ يَزِيدُ بالطّاعةِ، ويَنْقُصُ بالمعصيَّةِ.

قال محمدُ بنُ عليِّ بنِ الحَسَن بنِ شَقِيقٍ: «سألتُ أبَا عبدِ الله أحمدَ بنَ حنبلٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن الإيمانِ، في معنى الزيادةِ، والنقصان؟ فقال: حدثنا الحَسَن بنُ موسى الأَشْيَبُ، قال: حدثنا حمّادُ بنُ سَلَمة عن أبي جعفرٍ الخَطْمِيِّ عن أبيه عن جدِّه عُمَيْرِ بنِ حَبِيبٍ، قال: الإيمان؛ يزيدُ، وينقصُ. فقيل: ومَا[٢] زيادتُهُ، وما نقصانُه؟ فَقال[٣]: إذَا ذكرنَا اللهَ فَحَمِدْنَاهُ[٤]، وسَبَّحْنَاهُ: فتلك زيادتُه؛ وإذا غَفَلْنا[٥]، وضَيَّعْنَا، ونَسِينَا: فذلك نقصانُه»[٦].

---

(١) في الأصل، وض: ومن مذهب أهل السنّة والحديث؛ وسقط لفظ: «السنة» من الأصل.

(٢) في ي: ما؛ وسقط الواو؛ وهو ثابت في «طبقات الحنابلة».

(٣) في الأصل، وض: قال؛ دون الفاء؛ وهو ثابت في «طبقات الحنابلة».

(٤) في ض: حمدناه؛ وسقط حرف الفاء؛ وهو ثابت في «طبقات الحنابلة».

(٥) في ي: أغفلنا؛ وما أثبته هو الصحيح؛ لأنّ هناك فرقًا بين «غفل»، و«أغفل»؛ تقول: غفلتُ عن الشيء غفلةً، وغُفُولًا؛ وذلك إذا تركته ساهيًا. وأغفلته: إذا تركته على ذكر منك له؛ كما في «مقاييس اللغة» (٣٨٦/٤).

(٦) رواه ابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة» (٣٢٩/٢-٣٣٠) بإسناده إلى ابن شقيق؛ وأخرج الأثر عبد الله في «السنة» (٦٢٤ و٦٨٠) والخلال في «السنة» (١١٤١ و١٥٨٢) وابن أبي شيبة في «الإيمان» (١٤) وفي «المصنف» (٣٠٣٢٧) والآجري في «الشريعة» (٥٨٣/٢، ٥٨٤) وابن بطة في «الإبانة» (٨٤٥/٢) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥٥)، كلّهم من طريق حمّاد

=

[(١)أخبرنا أبو الحَسَن بنُ أبي إسحاقَ المزكِّيُّ، [حدثنا أَبِي](٢) حدثنا أبو عَمرو الحِيرِيُّ(٣)، حدثنا محمدُ بنُ يحيي الذُّهْلِيُّ، ومحمدُ بنُ إدريسَ المَكِّيُّ(٤)، وأحمدُ بنُ شَدَّادٍ التِّرْمِذِيُّ، قالوا: حدثنا الحُمَيْدِيُّ حدثنا يحيي بنُ سُلَيْمٍ(٥)، قال: «سَأَلْتُ عشرةً من الفقهاء، عَن الإيمانِ؟ فقالوا: قولٌ وعَمَلٌ؛ سألتُ هشامَ ابنَ حَسَّانٍ؟ فقال: قولٌ وعملٌ؛ وسألتُ ابنَ جُرَيْجٍ؟ فقال: قَوْلٌ وعملٌ؛ وسألتُ سُفْيَانَ الثوريَّ؟ فقال: قول وعمل؛ [وسألتُ محمدَ بنَ عبد اللهِ بنِ عَمْرٍو(٦)؟

= ابن سلمة به؛ وإسناده حسن. ويزيد بن عمير بن حبيب قال ابن مهدي كما في «تهذيب الكمال» (٢٢/٣٩٣): «كان أبو جعفر وأبوه وجده قومًا يتوارثون الصدق بعضهم عن بعض».

(١) بداية نص ساقط من ي.

(٢) سقط من ض.

(٣) في ض: الجيري؛ بالجيم المعجمة التحتية؛ وهو تصحيف؛ وقد تقدّم.

(٤) في ض: المليلي؛ وهو تحريف؛ ومحمد بن إدريس المكيّ؛ هو ابن عمر، أبو بكر، ورّاق الحميدي. ذكره ابن حبان في «الثقات» (١٥٦٢٨)، وقال: «مستقيم الأمر في الحديث». وقال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١١٣١): «سمعت منه بمكة، وهو صدوق». وقال مسلمة بن قاسم: «أخبرنا عنه العقيلي: ثقة»؛ كما في «الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة» (٩٤٢٣).

(٥) في ض: بن سليمان؛ ويحيى بن سليم القرشي الطائفي، أبو محمد، -ويقال أبو زكريا- المكّي الحذّاء الخرّاز، نزيل مكّة. قال الشافعي: «كان رجلًا فاضلًا، كنّا نُعدّه مِن الأبدال، وكان إذا ركب حمارًا أو دابة لا يقول له: أُغْدُ؛ إنّما يَقُولُ: لا إلٰه إلا الله»؛ كما في «السير» (٩/٣٠٧). قال فيه الحافظ في «التقريب»: «صدوق، سيّء الحفظ».

(٦) في ض: عمر؛ بضمّ العين؛ وهو خطأ؛ وهو محمد بن عبد الله بن عَمرو ابن أمير المؤمنين عثمان بن عفان القرشي الأموي، أبو عبد الله المدني، الملقب بالديباج؛ لحسنه. قال فيه الحافظ في «التقريب»: صدوق. وانظر «السير» (٦/٢٢٤).

فقال: قول وعمل][1]؛ وسألت المُثَنَّى بنَ الصَّبَاحِ، فقال: قول وعمل؛ وسألتُ محمدَ بنَ مسلمٍ الطَّائِفِيَّ؟ فقال: قولٌ وعملٌ. [وسألتُ فُضيلَ بنَ عياضٍ؟ فقال: قولٌ وعملٌ][2]. وسألت نافعَ بنَ عُمَر الجُمَحِيَّ؟ فقال: قولٌ وعملٌ. وسألت سفيانَ ابنَ عُيَيْنَةَ؟ فقال: قولٌ وعملٌ»[3].

قال: وأخبرنا أبو عَمْرو الحِيرِيُّ[4]، حدثنا محمدُ بنُ يحيي، ومحمدُ بنُ إدريسَ، [قالَا][5]: سمعتُ[6] الحُمَيْدِيَّ، يقولُ: سمعتُ سفيانَ بنَ عُيَيْنَةَ، يقولُ: «الإيمانُ؛

---

(١) سقطت من الأصل.

(٢) سقطت من ض.

(٣) أخرجه الآجري (٦٣٩/٢، ٦٤٠) وابن زمنين في «أصول السنة» (١٣٥) والخلال في «السنة» (١٠٤٠) وابن بطة (٨٠٣/٢، ٨١٢) واللالكائي (٩٣٠/٤) من طرق، على اختلاف في ذكر بعض الأعلام، وإسقاط آخرين، وزيادة أعلام آخرين؛ وزاد الآجري، وابن بطة في الأخير: «قال الحميدي: وسمعت وكيعًا، يقول: أهل السنّة، يقولون: الإيمان قول وعمل؛ والمرجئة يقولون: الإيمان قول؛ والجهمية يقولون: الإيمان المعرفة». وإسناده صحيح.

(٤) في الأصل: ابن عَمرو؛ وفي ض: الجيري؛ بجيم منقوطة من تحت؛ وهو تحريف، وتصحيف؛ وقد تقدّم.

(٥) زيادة من ض، لكن بلفظ: قال؛ وهي ضرورية؛ كما سيأتي بيانه بعد هذا.

(٦) في الأصل: وسمعت؛ بزيادة واو؛ وهكذا أثبتها الجديع، وأبو اليمين؛ وهو غلط؛ لأنّ العبارة توهم بأنّ أبا عَمرو الحيري حدّثه محمد بن يحي (وهو الذهلي)، ومحمد بن إدريس (وهو ابن عمر المكي، ورّاق الحميدي)، وسمعه أيضا من الحميدي (وهو عبد الله بن الزبير بن عيسي القرشي الأسدي المكّي)؛ وليس الأمر كذلك؛ لأنّ الذهلي، والمكّي؛ من تلاميذ الحميدي؛ كما في «تهذيب الكمال» (٥١٢/١٤) في ترجمة الحميدي؛ وفي ترجمة الذهلي (٦١٩/٢٦)؛ والحميدي ممّن روى عن سفيان بن عيينة.

قَوْلٌ وعملٌ، يَزِيدُ بالطاعة، وينقُصُ بالمعصيةِ[١]. فقال له أخوه إبراهيمُ بنُ عيينةَ: يا أبا محمدٍ، تقولُ: يَنْقُصُ؟! فقال: أُسْكُتْ -يا صبيُّ- بَلَى، ينقص حتى لا يَبْقَى منه شَيْءٌ»[٢]][٣].

وقال الوليدُ بنُ مسلمٍ: «سمعتُ الأوزاعيَّ، ومالكًا، وسعيدَ بنَ عبدِ العزيز: يُنْكرون قَوْلَ مَنْ[٤] يقُولُ: [إنَّ الإيمانَ][٥]، إقرارٌ بِلَا عَمَلٍ. وَيَقُولُونَ: لَا إِيمَانَ إِلَّا بِعَمَلٍ»[٦].

---

(١) في الأصل: يزيد وينقص.

(٢) أخرجه الآجري في «الشريعة» (٢/٦٠٧) ومن طريقه ابن بطة (٢/٨٥٤-٨٥٥) عن الحميدي به، وذكره العدني في «الإيمان» (٢٨) معلّقا؛ وإسناده صحيح؛ ورواه أيضا الآجري (٢/٥٥٣)، ومن طريقه ابن بطة (٢/٦٣٠) عن محمد بن عبد الملك المِصِّيصِي عن ابنِ عيينة؛ مطوّلًا، وذكر فيه قصّة؛ ورجاله ثقات غير المصيصي، فلم أجد من ذكره.

(٣) نهاية النص الساقط من ي.

(٤) كذا في ي؛ وفي الأصل، وض: ينكرون على من... وما أثبته موافق لما ثبت «أصول الاعتقاد».

(٥) سقط من الأصل، وسقط من ض: إنّ؛ وأسقط الجملة المحققون الثلاثة؛ وهي مثبتة في ي.

(٦) أخرجه الطبري في «صريح السنة» (٢٩) واللالكائي في «أصول الاعتقاد» (٤/٩٣٠) عن علي بن سهل الرملي به، وزاد في آخره: «ولا عمل إلا بإيمان»؛ وإسناده حسن؛ علي بن سهل الرملي. قال فيه الحافظ في «التقريب»: صدوق. ورواه عبد الله في «السنة» (٦٨٧، و٧٣٧) من طريق آخر عن مهدي بن جعفر بنحوه؛ ومهدي بن جعفر؛ وهو الرملي الزاهد، أبو محمد. قال الحافظ في «التقريب»: صدوق له، أوهام؛ فأحدهما يقوّي الآخر، ويرتقي الأثر إلى درجة الصحّة.

قال الشيخُ الإمامُ: قُلْتُ: فمَنْ كانت طاعاتُه، وحسناتُه أكثرَ: كان[١] أكملَ إيمانًا، ممّن كان قليلَ الطاعة، كثيرَ[٢] [المعصيةِ، والغَفْلَةِ، وَ][٣] الإضَاعَةِ.

سمعتُ الحاكمَ أبا عبدِ الله الحافظَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، يقول: سمعتُ أبا بكرٍ محمدَ بنَ أحمدَ بنِ بَالُويَهْ[٤] الجَلَّابَ، يقول: سَمِعْتُ أبا بكرٍ محمدَ بنَ إسحاقَ بنِ خُزَيْمَةَ، يقول: سمعتُ أحمدَ بنَ سَعيدٍ الرِّباطيَّ، يقول: «قال لي عبدُ الله بنُ طاهرٍ: يا أحمدُ، إنّكم تُبْغِضُونَ هؤلاء القومَ جَهْلًا، وأنَا أُبْغِضُهُم عن معرفةٍ. إنّ أوّلَ أمرِهِم أنهم لا يَرَوْن للسّلطانِ طاعةً؛ والثاني: أنّه ليس للإيمان عندهم قَدْرٌ، والله لا أَسْتَجِيزُ أن أقول: إيماني كَإيمَانِ يحيى بنِ يحيى[٥]، ولَا كإيمانِ أحمدَ بنِ

---

(١) في الأصل: فإنّه؛ والمثبت من ض، وي.

(٢) في ض: كبير.

(٣) سقط من ي.

(٤) في الأصل: محمد بن إسحاق باكويه؛ وضبطه البدر: باكويه الحلاب؛ وهو خطأ، وتحريف، وتصحيف؛ ومحمد بن أحمد بن بالويه الجلاب؛ هو أبو بكر النيسابور. قال الذهبي في «السير» (١٢/٣٣): « الإمام المفيد الرئيس، من كبراء بلده. قال الحاكم: سمعته يقول: قال لي ابن خزيمة: بلغني أنّك كتبت عن محمد بن جرير الطبري «تفسيره». قلت: نعم، كتبته كلهّ إملاء. فاستعاره منّي. قال الحاكم: وسمعته يقول: كتبت عن عبد الله بن أحمد بن حنبل ثلاث مائة جزء».

(٥) هو يحيى بن يحيى بن بكر بن عبد الرحمن، أبو زكريا التميمي، المِنْقَرِيُّ، النيسابوري، الحافظ؛ شيخ الإسلام، وعالم خراسان. قال إسحاق بن راهويه: «ما رأيت مثل يحيى بن يحيى، ولا أحسب أنه رأى مثل نفسه». وقال أحمد بن حنبل: «كان يحيى بن يحيى عندي =

حنبلٍ؛ وهُمْ يقولُونَ: إيمانُنَا كَإيمانِ جبرائيلَ، ومِيكائيلَ»[١].

[وسمعتُ الحاكمَ أبا عبدِ الله -رحمه اللهُ-، يقول: سمعتُ أبا جعفرٍ محمدَ ابنَ صالحِ بنِ هانيءٍ، يقول: سمعتُ أبا بكرٍ محمدَ بنَ شُعَيْبٍ، يقول: سمعتُ إسحاقَ[٢] بنَ إبراهيمَ الحَنْظَلِيَّ، يقول: «قَدِمَ ابنُ المباركِ «الرَّيَّ»، فقام إليه رجلٌ من العُبَّادِ، الظَّنُّ بِهِ[٣]، أنّه يذهب مذهَبَ الخوارج، فقالَ له: يا أبا عبدِ الرحمنِ، ما تقول فيمَن يَزْنِي، ويَسْرِقُ، وَيَشْرَبُ الخمرَ؟ قال: لَا أُخْرِجُهُ مِنَ الإيمَانِ؟! فقال: يا أبَا عبدِ الرحمن، عَلى كِبَرِ السِّنِّ صِرْتَ مُرْجِئًا؟ فقال: لا تَقْبَلُني المرجئةُ؛ [المرجئةُ][٤]، تَقول: حسناتُنَا مقبولةٌ، وسَيِّئَاتُنا مَغْفُورَةٌ. ولو عَلِمْتُ[٥] أنّي[٦]

= إمامًا، ولو كانت عندي نفقة، لرحلت إليه». وقال عبد الله بن محمد بن مسلم: «كنت مع أبي عبد الله المروزي، فقلت: من أدركت من المشايخ على سنة نبيه ﷺ؟ فقال: ما أعلم، إلا أن يكون يحيى بن يحيى. مات في أول ربيع الأول، سنة ست وعشرين ومائتين. انظر «السير» (١٠/٥١٢).

(١) إسناده صحيح؛ ورواه ابن الجوزي في «مناقب الإمام أحمد» (٢٠٤)، وذكره ابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة» (١/٢٨٦) من طريق آخر عن إسحاق بن راهويه عن ابن طاهر مختصرًا.

(٢) في الأصل: أبا جعفر؛ وهو غلط؛ وإسحاق بن إبراهيم؛ هو المعروف بابن راهويه، الإمام الكبير؛ وكنيته: أبو يعقوب؛ كما في «تهذيب الكمال» (٢/٣٧٣)، و«السير» (١١/٣٥٧).

(٣) في ض: أَظُنُّ به.

(٤) ثبتت في ي، وض، وسقطت من الأصل؛ وهي ثابتة في «مسند إسحاق»؛ وكذا ثبتت في «الاعتقاد الخالص» (٢٣٢).

(٥) في ض: عُلِمَ؛ ولفظه في «المسند»: وأنا لا أعلم تُقبّلت...

(٦) في ي: أنّه.

قُبِلَتْ منّي حسنةً لَشَهِدْتُ[١] أنّي في الجنّةِ.

ثمّ ذَكَرَ عن ابنِ شَوْذَبٍ [عن محمدِ بنِ جُحَادة][٢] عن سَلَمَةَ بنِ كُهَيْلٍ، عن هُزَيْلِ بنِ شُرَحْبِيلٍ، قال: قال عُمَرُ بنُ الخطّابِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: «لو وُزِنَ إيمانُ أبي بكرٍ بإيمَانِ أَهْلِ الأرضِ لَرَجَحَ»[٣]][٤].

سمعتُ أبا بكرٍ محمدَ بنَ عبدِ اللهِ بنِ محمدِ بنِ زكريّا الشَّيْبَانِيَّ رَحِمَهُٱللَّهُ، يقول: سمعتُ يَحْيَى بنَ منصورٍ القَاضِي، يَقول: سمعتُ محمدَ بنَ إسحاق بنِ خزيمة، يقول: سمعتُ الحُسَين[٥] بنَ حَرْبٍ أخَا أحمدَ بنِ حَرْبٍ الزَّاهِدِ، يقول:

---

(١) في الأصل: أشهدت.

(٢) سقط من جميع النسخ؛ وهو ثابت في «المسند»؛ ولم ينتبه إليه الجديع، ولا أبو اليمن.

(٣) أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» (٦٧٠/٣) عن محمد بن أعين عن ابن المبارك؛ وسمّى الرجل الذي قام إلى ابن المبارك، وهو: شيبان. وإسناده صحيح؛ محمد بن أعين؛ وهو أبو الوزير المروزي، خادم عبد الله بن المبارك ووصيّه. قال فيه الحافظ ابن حجر: ثقة.
وأمّا أثر عمر فأخرجه أحمد في «فضائل الصحابة» (٦٥٣) وابنه في «السنة» (٨٢١) والخلال في «السنة» (١١٣٤) وابن بطة (٨٥٦/٢) والبيهقي في «الشعب» (٣٥) من طريق ابن شوذب عن محمد بن جُحادة، عن سلمة بن كهيل؛ وسقط من السند محمد بن جُحادة؛ كما نبّهت عليه؛ وصحّحه العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» (٦٤)، والسخاوي في «المقاصد الحسنة» (٩٠٥)؛ وقد روي مرفوعًا، لكن لا يصحّ؛ انظر «الضعيفة» (٦٣٤٣).

(٤) وقع تقديم وتأخير في ي، بين هذا الأثر والذي قبله.

(٥) في ض: الحَسَن؛ وهو خطأ؛ والحُسين بن حرب؛ ذكره الحاكم في «تاريخ نيسابور» (٢٣١)، وقال: «الحسين بن حرب، الفقيه، النيسابوري؛ أخو أحمد بن حرب الزاهد». وذكر الذهبي في «السير» (١١): أنّه حجّ مع أخيه أحمد بن حرب لمّا راهق، فأقامَا بالكوفة =

«أشهدُ أنّ دِينَ أحمدَ بنِ حَرْبٍ، الَّذي يَدِينُ اللهَ بِهِ: أنّ الإيمان؛ قولٌ وعَمَلٌ، يَزِيدُ ويَنْقُص»(١).



= للطلب، وبالبصرة وبغداد؛ ولم يذكراه بجرح، ولا تعديل.

(١) لم أجده؛ والحسين بن حرب؛ ذكره الحاكم، ولم يذكره بجرح ولا تعديل؛ كما تقدّم؛ وأحمد بن حرب؛ هو ابن فيروز، أبو عبد الله النَّيْسَابوريُّ الزاهد. قال الذهبي في «السير» (٣٣/١١): «كان من كبار الفقهاء والعباد»، ثم قال: «وكان تنتحله الكرّامية، وتعظّمه؛ لأنّه أستاذ محمد بن كرّام، ولكنّه سليم الاعتقاد؛ بحمد الله». كذا قال هنا وفي «الميزان»: «له مناكير ولم يترك، وكان يقال: إنّه من الإبدال، صحبه ابن كرام». وزاد عليه ابن حجر في «لسانه» (٤٢٥/١) أمورا، منها: «قال ابن حبّان: كان يدعو إلى الإرجاء، فبيّن أمره للناس جمعة بن عبد الله البلخي. انتهى. وقال الخطيب: والكرّامية تبجّل أحمد بن حرب. وقال ابن عقدة: كان مرجئًا، في أمره نظر؛ سمعت محمد بن علي المروزي، يقول: روى أشياء كثيرة، لا أصول لها».

(اعتقاد أهل السنة بعدم تكفير المؤمن بالذنوب، وأنّ أمره إلى الله تعالى، إن شاء عفا عنه، وإن شاء عذبه)

ويَعْتَقِدُ أَهْلُ السُّنَّةِ[١]: أنّ المؤمنَ، وإنْ أَذْنَبَ ذُنوبًا كثيرةً؛ صغائرَ كانت، أو كبائر[٢]؛ فإنّه لا يُكَفَّرُ بِها، وإنْ خَرَجَ من الدُّنيا غَيْرَ تائبٍ منها، وماتَ على التَّوْحِيدِ، والإخلاصِ؛ فإنّ أَمْرَهُ إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ إنْ شَاءَ عَفَا عنهُ، وأدخلَهُ الجنّةَ يومَ القيامةِ سَالمًا، غانمًا، غَيْرَ مُبْتَلًى بالنّار، ولا معاقَبٍ[٣] على ما ارْتَكَبَهُ [مِن الذُّنوبِ][٤]، وَاكْتَسَبَه، ثم اسْتَصْحَبَهُ إلى [يومِ][٥] القِيَامَةِ؛ مِنَ الآثامِ، والأَوزَارِ؛ وإنْ[٦] شَاءَ عاقبَه[٧]، وعذّبه مدّةً بِعَذاب النّارِ؛ وإذا[٨] عَذَّبَه لم يُخْلِدْهُ فيها؛ بل أَعْتَقَه، وأَخْرَجَه[٩] منها إلى نعيمٍ، دارِ القَرَارِ.

وكان شيخُنا [الإمامُ أبو الطَّيِّبِ][١٠] سَهْلُ بنُ محمدٍ الصُّعْلُوكِي رَحِمَهُ ٱللَّهُ،

---

(١) في ي: ومن مذهب أهل السنة.

(٢) في الأصل: صغائر وكبائر.

(٣) في ض: ولا معاقبًا.

(٤) ثبتت في ي؛ وأهملها الجديع.

(٥) سقط من ض.

(٦) في ض: إن.

(٧) في الأصل: عفا عنه؛ وهو تحريف فاحش.

(٨) في ي: فإن.

(٩) في ض: يعتقه، ويخرجه.

(١٠) زيادة من ض، وي.

يقول: «المؤمنُ المُذْنِبُ، وإنْ عُذِّبَ بِالنّار، فإنّهُ [لا يُلْقَى فيها إلْقَاءَ الكفّار][١]، [ولا يَلْقَى فيها لِقَاءَ الكفّارِ][٢]، ولا يَبْقَى فيها بَقَاءَ[٣] الكُفَّارِ، ولا يَشْقَى فيها[٤] شَقَاءَ الكفّارِ».

ومَعْنَى ذلك: أنّ الكافرَ يُسْحَبُ[٥] على وَجْهِهِ [إلى النَّارِ][٦]، ويُلْقَى فيها[٧] مَنْكُوسًا[٨] في السَّلَاسِلِ، والأَغْلالِ، والأَنْكَالِ الثِّقَالِ.

والمؤمن المذنِبُ، إذا ابْتُلِيَ بالنَّارِ، فإنّه يُدْخَلُ النّار؛ كما يُدْخَلُ المجرمُ في الدنيا السِّجْنَ [على الرِّجْلِ][٩] مِن غَيْرِ إلقاءٍ، ولا تَنْكِيسٍ[١٠].

ومعنى قوله: «لا يُلقى في النارِ إلقاء[١١] الكفّار». [أي][١٢]: أنّ الكافِرَ، يُحْرَقُ بَدَنُهُ كُلُّهُ، وكلّما[١٣] ....

(١) سقطت من ض.

(٢) ثبتت في ض، وي؛ وكذا ثبتت في «الاعتقاد الخالص» (٢٣٨)؛ وقد أهملها المحققون الثلاثة.

(٣) في ض: كبقاء الكفار.

(٤) في ض، وي: بها.

(٥) في ي: يجرّ.

(٦) سقطت من ض.

(٧) في ي: ثم يلقى في النار.

(٨) في ض: منكّسًا.

(٩) سقطت من ض.

(١٠) في الأصل: من غير إلقاء وتنكيس؛ دون: لا؛ وفي ي: من غير تنكيس وإلقاء.

(١١) في ي: لا يلقى من النار لقاء.

(١٢) زيادة من ض.

(١٣) في الأصل: كما.

نَضِجَ جِلْدُهُ بُدِّلَ[١] جِلْدًا غَيْرَهُ، لِيَذوقَ العَذَابَ؛ [كمَا بَيَّنَهُ اللهُ -تعالى- في كتابِهِ في قوله -تعالى-: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِنَا سَوۡفَ نُصۡلِيهِمۡ نَارٗا كُلَّمَا نَضِجَتۡ جُلُودُهُم بَدَّلۡنَٰهُمۡ جُلُودًا غَيۡرَهَا لِيَذُوقُواْ ٱلۡعَذَابَۗ﴾][٢].

وأمّا المُؤْمِنُونَ فلا تَلْفَحُ وُجُوهَهُمُ النّارُ، ولا تَحْرِقُ أَعْضَاءَ السّجودِ منهم[٣]؛ إذْ[٤] حَرَّمَ اللهُ على النار أعضاءَ السجودِ[٥].

ومعنى قَوله: «ولا يبقى في النار بقاء الكفار» [أنّ] الكافر[٦] يُخلّد [فيها]، ولا[٧] يخرج منها أبدًا، ولا يُخلّدُ اللهُ مِن مُذْنِبي المؤمِنِينَ في النار [أحدًا][٨].

---

(١) في ض: نضجت جلوده بُدِّلَت.

(٢) هذه العبارة، ليست في ي.

(٣) في ي: منه.

(٤) في ي: و.

(٥) في الأصل، وي: سجوده.

يشير المصنّف إلى ما رواه أبو هريرة في حديث الرؤية، ونصب الصراط، وخروج الموحّدين من النار؛ وفيه: «حتى إذا فرغ الله من القضاء بين العباد، وأراد أن يخرج برحمته من أراد من أهل النار، أمر الملائكة أن يخرجوا من النار من كان لا يشرك بالله شيئا، ممن أراد الله تعالى أن يرحمه، ممّن يقول: لا إله إلا الله؛ فيعرفونهم في النار، يعرفونهم بأثر السجود، تأكل النارُ مِن ابنِ آدم إلا أثرَ السّجود، حَرَّمَ اللهُ على النار أن تأكل أثر السجود» أخرجه البخاري (٨٠٦) ومسلم (١٨٢)؛ وقد تقدّم.

(٦) في ض: الكفّار؛ وسقط منه: أنّ.

(٧) في ي: يخلد فلا...؛ وسقط: فيها.

(٨) سقط من ض.

ومعنى قوله: «ولا يشقى[١] بالنار شقاء الكفّار»: أنّ[٢] الكُفَّارَ، يَيْأَسُونَ فيها مِن رحمة الله، ولا يَرْجُونَ راحةً بِحَالٍ[٣] [فيها][٤].

[وأمّا المؤمِنُونَ فلا يَنْقَطِعُ طَمَعُهم مِن رحمة الله في كلِّ حالٍ][٥]، وعاقبةُ المؤمِنِينَ كُلِّهِم الجنّةُ؛ لأنّهم خُلِقُوا لها، وخُلِقَتْ لهم؛ فضلًا من الله، ومِنّةً.



(١) في الأصل: ولا يبقى؛ وهو تحريف.

(٢) في ض: لأنّ؛ وفي ي: «وقوله: ولا يشقى بالنار شقاء الكفار؛ فمعناه أنّ الكفار...».

(٣) في الأصل: يَيْأَسُون فيها من رحمة الله في كل حال؛ وسقط: ولا يرجون؛ وفي ض: يَأْيَسون من رحمة الله فيها، ولا يرجون...؛ وفي ي: يؤيسون من رحمة الله، فلا يرجون راحة بحال؛ وسقط: فيها.

(٤) زيادة من ض.

(٥) سقطت من الأصل.

(اعتقاد أهل الحديث بكفر تارك الصلاة عمدا)

واخْتَلَفَ أهلُ الحديثِ[١] في تركِ المسلمِ صلاةَ الفَرْضِ مُتَعَمِّدًا؛ فَكَفَّرَه بذلك أحمدُ بنُ حنبلٍ[٢]، وجماعةٌ منَ علماء السَّلَفِ رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، وأَخْرَجُوه به مِنَ الإسلامِ؛ لِلْخَبَرِ الصحيح، [المُضِيءِ، المَرْوِيِّ عن النبيِّ ﷺ، أنّه قال][٣]: «بَيْنَ العبدِ وبَيْنَ الكُفْرِ[٤] تركُ الصلاةِ، فَمَنْ تَرَكَ الصلاةَ[٥]..

(١) في ي: أصحاب الحديث.

(٢) في رواية عنه، أنّه يستتاب، فإن تاب، وإلا قتل حدًّا. نقل أبو طالب عنه: «وقد سئل: هل يكفر؟ قال: الكفر شديد لا يقف عليه أحد، ولكن يستتاب، فإن تاب وإلا ضربت عنقه؛ لأنها من فروع الدين، أشبه الصوم والحج» ذكرها أبو يعلى في «الروايتين» (١٣٦)؛ وفي «مسائل ابنه أبي الفضل» (٣٤٨-٣٤٩): «قلت رجل فرط في الصلاة فلما أدركه الموت أقر بذلك فقال الصلاة لا تقضى ولكن يصدق عنه. قلت: فإن تركها، ولم يصلِّ؟ قال: إذا كان عامدًا استتبته ثلاثا، فإن تاب وإلا قتل». واختار هذه الرواية أبو عبد الله ابن بطة، وأنكر قول من قال: إنّه يكفر. وذكر أنّ المذهب على هذا، لم يجد في المذهب خلافًا فيه؛ كما حكى ذلك ابن قدامة في «المغني» (٣/٣٥٣)، وشيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٧/٦١٠).

(٣) ثبتت في ي؛ وكذا ثبتت في «الاعتقاد الخالص» (٢٤١) إلا أنّه قال: «المعنى» مكان «المضيء»؛ وأسقطها الجديع؛ وأسقط البدر كلمة: المضيء؛ وتبعه أبو اليمن.

(٤) في الأصل، وض: والشرك؛ وما أثبته من ي، موافق لما ثبت في مصادر التخريج؛ كما سيأتي.

(٥) أشار الناسخ في هامش ض أنّ في نسخة أخرى: متعمّدا؛ ورمز لذلك بحرف خ صغيرة؛ ولم تثبت في هذا الحديث؛ نعم ثبتت في حديث آخر، وهو ما رواه أبو الدرداء عن النبي ﷺ، قال: «لَا تَتْرُكَنَّ الصَّلَاةَ المَكْتُوبَةَ مُتَعَمِّدًا، وَمَنْ تَرَكَهَا مُتَعَمِّدًا بَرِئَتْ مِنْهُ الذِّمَّةُ» =

فقد كَفَرَ»(١).

وذَهَبَ الشَّافِعِيُّ، وأصحابُهُ، وجماعةٌ مِن علماءِ السَّلَفِ -رحمة الله عليهم أجمعين-: إلى أنّه لا يَكْفُرُ [به](٢) ما دَامَ مُعْتَقِدًا لوجوبهَا(٣)، وإنما يَستوجب القتلَ؛ كما يَستوجبه المرتدُّ عَن الإسلامِ. وتأوّلوا الخَبَرَ: مَنْ تَرَكَ الصلاةَ جاحدًا [لها](٤)؛ كما أَخْبَرَ اللهُ -تعالى- عَن يُوسُفَ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، أنّه قال: ﴿إِنِّي تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَهُم بِٱلْآخِرَةِ هُمْ كَٰفِرُونَ ۝٣٧﴾. ولم يكن تَلَبَّسَ بكفرٍ ففارقه(٥)، ولكنْ

= أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (١٨) وابن ماجه (٤٠٣٤)؛ وحسّنه الشيخ الألباني في «صحيح الأدب المفرد»، و«صحيح ابن ماجه»؛ وله شاهد عن أمِّ أيمن؛ أخرجه أحمد (٢٧٣٦٤).

(١) لفّق المصنّف بين حديثين؛ أمّا الشطر الأول؛ وهو قوله ﷺ: «بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة»؛ فرواه مسلم (٨٢) وأبو داود (٤٦٧٨) والترمذي (٢٦١٨-٢٦٢٠) والنسائي (٤٦٤) وابن ماجه (١٠٧٨) عن جابر؛ واللفظ لأصحاب السنن؛ ولفظ مسلم: «بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة»، وهو رواية للترمذي.

والشطر الثاني منه؛ وهو قوله ﷺ: «فمن ترك الصلاة فقد كفر»، فرواه الترمذي (٢٦٢١) والنسائي (٤٦٣) وابن ماجه (١٠٧٩) عن بريدة؛ ولفظه: «العَهْدُ الَّذِي بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمُ الصَّلَاةُ، فَمَنْ تَرَكَهَا فَقَدْ كَفَرَ». وصحّحه الترمذي، وكذا الشيخ الألباني، في كتاب «الإيمان» (٤٦) لابن أبي شيبة، وزاد: على شرط مسلم.

(٢) زيادة من ي؛ وهي ثابتة في «الاعتقاد الخالص»، لكن بلفظ: «بها»؛ والضمير في «به» يرجع على الترك؛ وأهمل الزيادة الجديع.

(٣) في ي: يعتقد وجوبها؛ وكذا ثبت في «الاعتقاد الخالص».

(٤) ثبتت في ي، وض.

(٥) في الأصل: فارقه.

تركه جاحدًا [له][١].



---

(١) في ي: ولكنه تركه ترك جاحدٍ له؛ وسقط من ض: له.

مسألة كفر تارك الصلاة ليست من مسائل الاعتقاد، التي توجب تبديع المخالف، أو إخراجه من دائرة أهل السنة؛ بل هي من مسائل الفروع؛ كما تقدّم النقل عن الإمام أحمد، في رواية أبي طالب: «وقد سئل: هل يكفر؟ قال: الكفر شديد لا يقف عليه أحد، ولكن يستتاب، فإن تاب وإلا ضربت عنقه؛ لأنها من فروع الدين، أشبه الصوم والحج».

(اعتقاد أهل السنة بخلق أفعال العباد)

ومِن قَوْلِ أهلِ السّنَّةِ والجماعَةِ في اكْتِسَابِ[1] العبادِ: أنَّهَا مخلوقةٌ للهِ -تعالى-، لا يَمْتَرُونَ فيه[2]، ولا يَعُدُّونَ مِن أَهْلِ الهُدَى، ودينِ الحَقِّ[3]: مَنْ يُنْكِرُ هذا القولَ، ويَنْفِيهِ.



(١) في ي: أهل السنة في أكساب؛ وتحرّفت في الأصل إلى: كتاب.

(٢) في ض: فيها.

(٣) في ي: من أهل الحق، والهدى؛ وفي ض: من أهل الهدى والدين.

(اعتقاد أهل السنة أن الهداية والضلال بيد الله تعالى)

ويَشْهَدُونَ: أنَّ اللهَ -تعالى- يَهْدِي مَن يشاء لِدِينِهِ، ويُضِلُّ مَن يَشاء عنه؛ لا حُجَّةَ لمن أضلَّهُ[١] اللهُ عليْهِ، ولا عُذْرَ لَهُ لَدَيْهِ. قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ ۝١٤٩﴾، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَءَاتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ۝١٣﴾، وقال: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ﴾ الآية.

فسُبْحَانَهُ[٢]! خَلَقَ الخلقَ بلَا حَاجةٍ [منه][٣] إليهم، فجعلهم فَرِيقَيْن، فريقًا فِي النَّعيم[٤] فضلًا، وَفريقًا للجَحيم عَدْلًا؛ وجَعَلَ منهم غَوِيًّا ورَشِيدًا، وَشَقِيًّا وسعيدًا، وقريبًا[٥] من رحمته، وبعيدًا؛ لا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ، وهم يُسألُونَ، [ألَا له الخلقُ والأمر، تَبارك اللهُ ربُّ العالمِينَ. قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ ۝٢٩ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾، وقال: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يَنَالُهُمْ نَصِيبُهُم مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾. قال ابنُ عبَّاسٍ: «هُوَ مَا سَبَقَ لَهُمْ

---

(١) في الأصل: أضلّ؛ والمثبت من ض، وي.

(٢) في ض؛ سبحانه -دون الفاء-؛ وفي الأصل: سبحان؛ والمثبت من ي.

(٣) ثبتت في ض، وي؛ وسقطت من الأصل؛ ونبّه عليها الجديع في الحاشية، وأسقطها في المتن؛ كما أسقطها البدر، وتبعهما أبو اليمن.

(٤) في ي: للنعيم.

(٥) في ض: أو شقيًّا...، أو قريبًا؛ بـ«أو» مكان «و».

مِنَ السَّعَادَةِ وَالشَّقَاوَةِ»[١]][٢].

أخبرنا أبو محمدٍ الحَسَنُ بنُ أحمدَ المَخْلَدِيُّ الشَّيْبَانِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنبأنا أبو العَبَّاسِ محمدُ بنُ إسحاقَ السَّرَّاجُ، قال: حدثنا يُوسُفُ بنُ موسى، قال: أنبأنا جَرِيرٌ عنِ الأَعْمَشِ عن زيدِ بنِ وَهْبٍ عَن عبدِ الله بنِ مَسْعُودٍ، قال: «حَدَّثَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ وَهُوَ الصَّادِقُ المَصْدُوقُ: إِنَّ خَلْقَ أَحَدِكُمْ، يُجْمَعُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا[٣]، ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَبْعَثُ الله [إِلَيْهِ][٤] المَلَكَ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ: رِزْقِهِ، وَعَمَلِهِ، وَأَجَلِهِ، وَشَقِيٍّ، أَوْ

---

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٧٠/١٠)، وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٤٥٠/٣) إلى الطبري، وأبي الشيخ عنه، ولفظه: «ما كُتب عليهم من الشقاء والسعادة». ورواه سفيان الثوري في «تفسيره» (٤٥٩) وابن جرير (٥٥٩/١٣-٥٦٠) وعبد الله في «السنة» (٨٩٧، و١١٢٩) واللالكائي في «أصول الاعتقاد» (٦٠٩/٣) والبيهقي في «القضاء والقدر» (٢٥٩) في قوله تعالى: ﴿يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ۝٣٩﴾ [الرعد:٣٩].
ورواه أيضا ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٨٤٤٠)، وعزاه السيوطي إلى الفريابي، وابن جرير، وأبي الشيخ، وابن أبي حاتم؛ بلفظ: «ما قدر لهم من خير وشر». وإنما رواه الطبري (٥٩١/١٢) في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَمُوَفُّوهُمْ نَصِيبَهُمْ غَيْرَ مَنقُوصٍ ۝١٠٩﴾ [هود:١٠٩].

(٢) ثبتت في ي؛ وأسقطها البدر، إلا قوله: «ألا له الخلق والأمر تبارك الله رب العالمين».

(٣) في ض: «أربعين يوما نطفة»؛ بزيادة: «نطفة»، وقد استدركها الناسخ في الهامش؛ ولم تثبت في الصحيحين؛ لكن قال الحافظ في «الفتح» (٤٧٩/١١): «وقع عند أبي عوانة، من رواية وهب بن جرير عن شعبة، مثل رواية آدم، لكن زاد: «نطفة» بين قوله: «أحدكم»، وبين قوله: «أربعين»؛ فبيّن أنّ الذي يجمع هو النطفة».

(٤) لم ترد في ض؛ ووردت في رواية للبخاري (٣٣٣٢). قال الحافظ في «الفتح» (٤٨٢/١١): =

سَعِيدٍ؛ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، ثُمَّ يُدْرِكُهُ مَا سَبَقَ لَهُ فِي الكِتَابِ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، فَيَدْخُلُهَا؛ [وَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، ثُمَّ يُدْرِكُهُ مَا سَبَقَ لَهُ فِي الكِتَابِ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ فَيَدْخُلُهَا](١)»(٢).

[وأخبرنا أبو محمدٍ المَخْلَدِيُّ، قال: أنبأنا أبو العبّاسِ السَّرَّاجُ، قَالَ: حدثنا إسحاقُ بنُ إبراهيمَ الحنظليُّ -هو ابنُ رَاهُويَه-، قال: أنبأنا عبدُ الصّمدِ بنُ عبدِ الوَارِثِ، قال: حدثنا حمّادُ بنُ سلمةَ عَن هشامِ بنِ عُرْوَةَ عَن أَبِيهِ عَن عائشةَ عن رَسُولِ اللهِ(٣) ﷺ، قَالَ: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلٍ(٤) أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَإِنَّهُ لَمَكْتُوبٌ فِي الكِتَابِ: إِنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، فَإِذَا كَانَ عِنْدَ مَوْتِهِ، تَحَوَّلَ فَعَمِلَ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ فَمَاتَ، فَدَخَلَ النَّارَ؛ وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، وَإِنَّهُ لَمَكْتُوبٌ فِي الكِتَابِ: إِنَّهُ مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ، فَإِذَا كَانَ قَبْلَ مَوْتِهِ، [تَحَوَّلَ، فَـ](٥)، عَمِلَ بِعَمَلِ

= «قوله: ثم يبعث الله ملكا. في رواية الكشميهني: ثم يبعث إليه ملك وفي رواية آدم ، لكن قال: الملك».

(١) سقط هذا الطرف من الحديث من الأصل.

(٢) أخرجه البخاري (٣٢٠٨) ومسلم (٢٦٤٣) من طريق الأعمش.

(٣) ضبطها البدر: عن عائشة أن رسول الله..؛ وهو خلاف الثابت في النسخة الخطية.

(٤) ضبطها البدر: ليعمل عمل؛ وهو خلاف لما ثبت في النسخة الخطية، وكذا في «المسند».

(٥) هذه الزيادة من «المسند».

أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَمَاتَ فَدَخَلَ الجَنَّةَ»[(١)]](٢).



(١) أخرجه أحمد (٢٤٧٦٢) من طريق حماد؛ وإسناده صحيح على شرط مسلم؛ رجاله رجال الشيخين عدا حماد بن سلمة، فمن رجال مسلم، وروى له البخاري تعليقًا؛ كما في «التقريب»؛ ورواه أحمد من طريق آخر عن ابن أبي الزناد عن هشام به؛ وسنده أيضا على شرط مسلم.

(٢) ثبتت في ي؛ وسقط هذه النص من الأصل، وض.

(اعتقاد أهل السنة أنّ الخير والشر بقضاء الله وقدره)

ويَشْهَدُ أَهْلُ السنّةِ، ويَعْتَقِدُونَ: أَنَّ الخيرَ والشَّرّ، والنَّفْعَ والضَّرَّ، [والحُلْوَ وَالمُرَّ][1]؛ بقضاءِ الله تعالى، وقدره؛ لا مَرَدَّ لَهُمَا، ولا محيص، ولا محيدَ عنهما[2]، ولا يُصِيب المرءَ إلا ما كَتَبَهُ لَهُ ربُّهُ؛ ولو جَهَدَ الخلائقُ[3] أن ينفعوا المرءَ بما لم يَقْضِهِ[4] اللهُ لَهُ، لم يقدروا عليه؛ ولو جَهَدُوا أن يضرّوه بما لم يقضِهِ اللهُ عليه لم يقدِرُوا؛ على ما وَرَدَ بِهِ خَبَرُ[5] عَبْدِ الله بنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا عَن النبيِّ ﷺ[6].

قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ ۚ يُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾.

[ومِن مَذْهَبِ أهلِ السنَّةِ، وطريقِهِم -مَع قولِهِم بأنَّ الخيرَ والشرَّ مِن اللهِ،

---

(١) ثبتت في ي؛ وأهملها الجديع.

(٢) كذا في ي وض؛ وفي الأصل: لا مردّ لها... ولا محيد عنها.

(٣) في الأصل: الخلق.

(٤) في الأصل، وض: بما لم يكتبه.

(٥) في ي: لم يستطيعوه، كما ورد في خبر.

(٦) يشير إلى ما رواه ابن عباس، قال: «كنت خلف رسول الله ﷺ يوما، فقال: يا غلام، إني أعلّمك كلمات: احفظ الله يحفظك، احفظ الله تجده تجاهك، إذا سألت فاسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله، واعلم أنّ الأمّة لو اجتمعت على أن ينفعوك بشيء لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك، ولو اجتمعوا على أن يضروك بشيء لم يضرّوك إلا بشيء قد كتبه الله عليك، رفعت الأقلام وجفت الصحف» خرّجه الترمذي (٢٥١٦)، وقال: «هذا حديث حسن صحيح». وكذا صحّحه الشيخ الألباني في «صحيح الترمذي»، وجوّد إسناده ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (٥٤٨/٢).

بِقَدَرِ الله، وبقضائِهِ-](١): أنَّهُ لَا يُضافُ إلى اللهِ -تعالى- مَا يُتَوَهَّمُ منه نَقْصٌ على الإِفْرَادِ(٢)؛ فَلَا يُقَالُ(٣): يَا خالقَ القِرَدَةِ، والخنازيرِ، والخنافِسِ، [والجِعْلَانِ](٤). وإنْ كان لا مَخْلُوقَ إلَّا والربُّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ خالقُهُ.

وفي ذَلِكَ وَرَدَ قولُ رسولِ الله ﷺ في دعاءِ اسْتِفْتَاحِ الصّلاةِ(٥): «تَبَارَكْتَ وَتَعَالَيْتَ، وَالخَيْرُ فِي يَدَيْكَ، وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ»(٦).

ومعناهُ -والله أعلم-: والشرُّ، [ليس](٧) ممّا يضافُ إليك إفرادًا وقصدًا، حتَّى يُقَالَ لك(٨) في المناداة: يا خالقَ الشّرِّ، أو(٩) يا مقدِّرَ الشّرِّ؛ [وإنْ](١٠) كان هو الخالقَ، والمقدِّرَ(١١) لهما جميعًا؛ ولذلك(١٢) أضافَ الخضر عَلَيْهِ السَّلَامُ إرادةَ العَيْبِ إلى

---

(١) كتب في ي، مكان هذه العبارة: «و». ولفظها: وأنّه لا يضاف إلى الله...؛ وسقط من ض: بقدر الله.

(٢) في الأصل، وض: الانفراد؛ والمثبت من ي؛ وكذا ثبت في «الاعتقاد الخالص» (٢٤٩).

(٣) في ض، وي: فيقال؛ دون «لا»؛ وما أثبته موافق لما ثبت في «الاعتقاد الخالص» (٢٤٩).

(٤) لم ترد في ي.

(٥) في الأصل، وض: في دعاء الاستفتاح.

(٦) هو طرف من حديث علي بن أبي طالب المطوّل؛ أخرجه مسلم (٧٧١).

(٧) سقط من ض.

(٨) في ي: فيقال لك.

(٩) في الأصل، وض: و؛ والمثبت من ي، وهو موافق لما ثبت في «الاعتقاد الخالص».

(١٠) في ض: فإن؛ وسقط من الأصل.

(١١) في ي: الخالق المقدر؛ دون الواو.

(١٢) في الأصل: لذلك؛ وفي ض: وكذلك.

نفسِهِ، فقَال فيما أخبر الله -تعالى- عنه، في قوله: ﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ يَعْمَلُونَ فِي ٱلْبَحْرِ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾. ولمّا ذَكَرَ الخيرَ، والبرَّ، والرحمةَ؛ أضاف إرادتَها إلى الله عَزَّوَجَلَّ، فقال: ﴿ فَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبْلُغَآ أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنزَهُمَا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ﴾.

وكذلك[1]، قال مخبرًا عَن إبراهيمَ عَلَيْهِٱلسَّلَامُ، أنّه قَالَ: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴿٨٠﴾﴾. فأَضَافَ المرضَ إلى نفسِهِ، والشّفاءَ إلى ربِّهِ؛ وإنْ كان الجميعُ منه جَلَّجَلَالُهُ.



(١) في الأصل: ولذلك.

(اعتقاد أهل السنة بإرادة الله تعالى ومشيئته)

و[كَذَلِكَ]، مِن مذهبِ أَهْل السُّنَّةِ والجمَاعَةِ(١): أنّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ مُرِيدٌ لجميعِ أَعْمَالِ العبادِ: خَيرِها، وشَرِّها؛ لم يُؤْمِنْ أحدٌ [بِه](٢) إلا بمشيئتِهِ، [ولم يَكْفُرْ أَحَدٌ إلا بمشيئتِهِ؛ ولو شاء](٣) لجعل الناسَ أمّةً واحدةً، [﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾](٤)؛ ولو شَاءَ أن لا يُعْصَى مَا(٥) خَلَقَ إبليسَ.

فَكُفْرُ الكافِرِينَ(٦)، وإيمانُ المؤمنِينَ، [وإلحادُ المُلْحِدِينَ، وتوحِيدُ الموحِّدِينَ، وطاعةُ المُطِيعِينَ، ومعصيةُ العَاصِينَ: كُلُّهَا](٧) بقضائِهِ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ وقَدَرِهِ، وإرادتِه، ومشيئتِه(٨)؛ أراد كُلَّ ذلك، وشَاءَه، وقَضَاهُ(٩)؛ ويَرضى الإيمانَ والطَّاعَةَ،

---

(١) في ي: وكذلك من مذاهب أهل السنة؛ وزيادة: «وكذلك» منها، وسقط لفظ: الجماعة.

(٢) زيادة من ي؛ وأهملها الجديع.

(٣) في الأصل: ولم يكف أحد أنّ اللهعَزَّوَجَلَّ؛ وفيه تحريف، وسقط؛ وسقط من ض لفظ: «أحد»؛ وأسقط الجديع جملة: «ولم يكفر أحد إلا بمشيئته».

(٤) ثبتت في ي؛ وأهملها الجديع.

(٥) في ض: لما.

(٦) في ي: وكفر...؛ وفي الأصل: فكفر الكافر.

(٧) ثبتت في ي؛ وأهملها الجديع.

(٨) في الأصل: وبمشيئته.

(٩) في ي: أصابها تآكل، وخروم قدر سطر؛ وقد نقل ابن العطار هذه العبارة في «الاعتقاد الخالص» (٢٥١)، فقال: «... كلها بقضاء الله وقدره وإرادته ومشيئته، أرادها، وشاءها، وقدّرها، وقضاها. ويرضى سبحانه الإيمان...».

ويَسْخَطُ الكُفرَ والمَعْصِيَّةَ؛ [ولا يَرْضَاهَا](١).

قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِن تَكۡفُرُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنكُمۡۖ وَلَا يَرۡضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلۡكُفۡرَۖ وَإِن تَشۡكُرُواْ يَرۡضَهُ لَكُمۡۗ﴾ [الزمر:٧].



(١) في ض: برضا الإيمان والطاعة، وسَخَطِ الكفر والمعصية؛ وسقط منها، ومن الأصل: ولا يرضاها؛ والمثبت من ي.

(اعتقاد أهل السنة بعدم الحكم على أحد أنّه من أهل الجنة، ولا من أهل النار)

ويَعْتَقِدُ، ويشهَدُ أصحابُ الحديثِ[١]: أنَّ عَوَاقِبَ العبادِ مُبْهَمَةٌ[٢]، لا يَدْرِي أحدٌ بمَا يُخْتَمُ له.

ولا يَحْكُمُونَ لِوَاحِدٍ بعينِهِ: أنّه مِن أَهْلِ الجَنَّةِ؛ ولا على واحدٍ بعينِهِ[٣]: أنّه مِن أَهْلِ النَّارِ؛ لِأَنَّ ذلك مُغَيَّبٌ عَنْهُم، لا يَعْرِفُونَ على مَا يموتُ عليه الإنسان[٤]؛ [أَعَلَى إِسْلَامٍ، أمْ على كفرٍ؟][٥].

ولذلك يقولون: نحن[٦] مؤمنون -إنْ شَاء الله-[٧]؛ [أي: مِن المؤمِنِينَ،

(١) في ي: ويعتقدون، ويشهدون.

(٢) في ض: مبهمٌ.

(٣) في الأصل، وض: ولا يحكمون على أحد؛ والمثبت من ي؛ وهو موافق لما ثبت في «الاعتقاد الخالص» (٢٥٢).

(٤) في ي: الناس؛ وكذا ثبت في «الاعتقاد الخالص».

(٥) ثبتت في ي. وأسقطها الجديع.

(٦) في الأصل، وض: إنّا.

(٧) هذه المقالة، تعرف بالاستثناء في الإيمان؛ ويعني: تعليق الإيمان بمشيئة الله تعالى؛ فيقول المؤمن: أنا مؤمن، إن شاء الله؛ ومذهب أهل السنة: جوازه؛ والاستثناء يرجع إلى العمل، وليس إلى أصل الإيمان؛ فالاستثناء ليس بشكّ؛ وإنّما المقصود: التورّع، وعدم تزكية النفس؛ كما قال تعالى: ﴿فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمۡۖ هُوَ أَعۡلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ ٣٢﴾؛ قال حرب بن إسماعيل في رسالته: «عقيدة أهل السنة» (٢١-بتحقيقي): «هذا مذهب أئمّة العلم، وأصحاب الأثر، وأهل السنة؛ المعروفين بها، المقتدى بهم فيها؛ وأدركت مَن أدركت؛ =

الّذين يُخْتَمُ لهم بِخَيْرٍ -إنْ شاء الله-](١).



= من علماء أهل العراق، والحجاز، والشام، وغيرهم: عليها؛ فمن خالف شيئًا من هذه المذاهب، أو طعن فيها، أو عاب قائلها: فهو مبتدع، خارج من الجماعة، زائل عن منهج السنة وسبيل الحق؛ وهو مذهب أحمد، وإسحاق بن إبراهيم بن مخلد، وعبد الله بن الزبير الحميدي، وسعيد بن منصور، وغيرهم؛ ممّن جالسنا، وأخذنا عنهم العلم؛ فكان من قولهم: الإيمان؛ قول، وعمل، ونية، وتمسك بالسنة؛ والإيمان يزيد وينقص؛ والاستثناء في الإيمان سنة ماضية عن العلماء، وإذا سئل الرجل: أمؤمن أنت؟ فإنّه يقول: أنا مؤمن إن شاء الله، أو مؤمن أرجو، أو يقول: آمنت بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله».

(١) ثبتت في ي.

(اعتقاد أهل السنة أنّ عاقبة من مات على الإسلام: الجنة)

ويشهدُونَ لمَنْ ماتَ على الإسلامِ: أنَّ عاقبتَهُ الجنّةُ؛ فإنّ [الذين][١] سَبَقَ القضاءُ عَليهم مِنَ اللهِ: أنهم يُعَذَّبُونَ بِالنَّار مُدَّةً؛ لِذُنُوبهم التي اكتسبُوهَا، ولم يَتوبُوا منها؛ فإنّهم يُرَدُّونَ آخرًا إلى الجنّةِ، فَلَا يبقَى أحدٌ في النّارِ [مِن المسلمين][٢]؛ فضلًا مِن اللهِ، ومِنَّة[٣].

ومَنْ مَاتَ -والعياذ باللهِ- على الكُفْرِ، فمَرَدُّه إلى النار، لا ينجُو منها، [وليس لبَلَائِهِ، وعذابِهِ مُنْتَهَى][٤].

---

(١) سقط من الأصل.

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) في ي: ...أنّ عاقبته الجنّة، وإن كان من جملة الذين قضى الله -تعالى- تعذيبهم، وتهذيبهم بالنار؛ فإنّهم مردودون إلى نعيم دار القرار آخرًا؛ ومن مات -والعياذ بالله- على الكفر فمردّه إلى النار، لا ينجو منها، وليس لبلائه، وعذابه مُنْتَهى.

(٤) في الأصل، وض: ولا يكون لمقامه فيها منتهى.

(شهادة أهل السنة بالجنة لمن شهد لهم الرسول ﷺ بذلك)

فأمّا الذين[١] شَهِدَ لهم رسولُ الله ﷺ [بِالجَنَّةِ][٢]، مِن أصحابِهِ بأَعْيَانِهِمْ؛ فَإِنَّ أصحابَ الحديثِ[٣]؛ يَشْهَدُونَ لهم بذلك؛ تصديقًا منهم لرسُولِ الله ﷺ فيما ذَكَرَه، ووَعَدَهُ لهم[٤]؛ فإنّه ﷺ، لم يَشهد لهم بذلك[٥] إلَّا بعدَ أنْ تَبيَّنَ له حالُهُمْ، ومآلُهُمْ[٦]؛ واللهُ -تعالى- أَطْلَعَ رسولَهُ ﷺ [على][٧] ما شَاءَ مِن غَيْبِهِ؛ وبيانُ ذلك في قولِهِ عَزَّوَجَلَّ[٨]: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ۝٢٦ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾.

وقد بَشَّرَ [رَسُولُ اللهِ][٩] ﷺ العَشَرَةَ [المَعْرُوفِينَ][١٠] منْ أصحابِهِ بالجَنَّةِ؛

---

(١) في ي: فأمّا من.

(٢) سقطت من الأصل؛ وأسقطها الجديع.

(٣) في ي: أهل السنة.

(٤) في ي: ... بذلك؛ اتّباعاً لخبر رسول الله ﷺ.

(٥) في الأصل، وض: بها.

(٦) في الأصل، وض: إلا بعد أن عرف ذلك؛ لكن سقط من ض: «إلا». والمثبت من ي؛ إلا أنّه سقط منه أيضا أداة الاستثناء «إلا» المفيدة للحصر.

(٧) سقط من ض.

(٨) في ي: وفيه قال عز من قائل.

(٩) ثبت في ي.

(١٠) في الأصل: عشرة؛ وفي ض: العشرة؛ وسقطت زيادة: «المعروفين»؛ وقد ثبتت في ي؛ وهي ثابتة في «الاعتقاد الخالص» (٢٥٩)؛ ونبّه عليها البدر في الهامش، وأهملها في المتن؛ وأهملها أيضا الجديع، وتبعهما أبو اليمن.

وهُمْ: أبو بكرٍ، وعُمَرُ، وعثمانُ، وعليٌّ، وطلحةُ، والزُّبَيْرُ، وسَعْدٌ، وسَعِيدٌ، وعبدُ الرحمن بنُ عَوْفٍ، وأبو عُبَيْدَةَ بنُ الجَرَّاحِ(١).

[وفي روايةٍ صَحيحة: وابْنُ مسعودٍ(٢)].

(١) يشير إلى ما رواه عبد الرحمن بن عوف، قال: قال رسول الله ﷺ: «أَبُو بَكْرٍ فِي الجَنَّةِ، وَعُمَرُ فِي الجَنَّةِ، وَعُثْمَانُ فِي الجَنَّةِ، وَعَلِيٌّ فِي الجَنَّةِ، وَطَلْحَةُ فِي الجَنَّةِ، وَالزُّبَيْرُ فِي الجَنَّةِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بنِ عَوْفٍ فِي الجَنَّةِ، وَسَعْدٌ فِي الجَنَّةِ، وَسَعِيدٌ فِي الجَنَّةِ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ بنِ الجَرَّاحِ فِي الجَنَّةِ». أخرجه الترمذي (٣٧٤٧)، وصحّحه الشيخ الألباني في «صحيح الترمذي»؛ وله شاهد من حديث سعيد بن زيد، إلا أنّه لم يذكر فيه أبا عبيدة بن الجرّاح؛ أخرجه أبو داود (٤٦٤٩) والترمذي (٣٧٤٨) وابن ماجه (١٣٣)؛ وقال الترمذي: «سمعت محمدًا (يعني البخاري)، يقول: هو أصحّ من الحديث الأول». وصحّحه الشيخ الألباني في «صحيح السنن».

(٢) يشير إلى ما رواه سعيد بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في قصة تحرك حراء، رواها ابن الأثير في «الاستيعاب» (٩٨٨/٣) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٩٣/٢٢) لكن لعل ذكر ابن مسعود شاذ؛ لأن في أكثر طرق الحديث ذكر ابن عوف بدل ابن مسعود. نعم روى معمر ابن عبدالرحمن قال: «صلّيتُ إلى جنب رجلٍ، فجعلت أدعو وأنا ممسك بحصاة، فالتفت إليَّ فقال: يا أبا عبد الله: إنّ عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان يقول: إذا سألت ربك فلا تمسك بيدك الحجر، فلمّا سمعته ذكر عبد الله، استأنست إليه، وانتسبت إليه، فأنشأ يحدثني فقال: إنّ أبا بكرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ استأذن على رسول الله ﷺ فأذن له وبشّره بالجنّة، ثمّ جاء عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فأذن له وبشّره بالجنّة، ثمّ جاء عبد الله بن مسعودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فأذن له وبشّره، ثمّ جاء رجلٌ آخر لو شئتُ لسمّيته فأذن له وبشّره بالجنّة وحذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جالسٌ فقال حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فأين أنا يا رسول الله؟ قال ﷺ: أنت في خيرٍ أو إلى خيرٍ» أخرجه الخلعي في «المجلس الثامن من الخلعيات» (٨١)، وعزاه الحافظ في «المطالب العالية» (٤٠٥٩) إلى ابن أبي عمر العدني في «مسنده»؛ ومعمر بن عبد الرحمن. ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» (٣٧٨/٧)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢٥٥/٨)، ولم يذكراه بجرح، ولا تعديل. وذكره ابن عدي في «الكامل» (١٦٥/٨): في ترجمة مبشر بن عبيد، =

وبَشَّرَ خَدِيجَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهَا: «بِبَيْتٍ فِي الجَنَّةِ مِنْ قَصَبٍ، لَا صَخَبَ فِيهِ، وَلَا نَصَبَ»(١).

وقَالَ لبِلَالٍ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ: «سَمِعْتُ خَشْفَ نَعْلَيْكَ أَمَامِي فِي الجَنَّةِ»(٢).

وقَالَ ﷺ: «الحَسَنُ وَالحُسَيْنُ سَيِّدَا شَبَابِ أَهْلِ الجَنَّةِ»(٣).

وكذلك، قَالَ عَن عبدِ الله بنِ سلَامٍ: «إِنَّهُ مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ»(٤)](٥).

وكَذلك قَال لِثَابِتِ بنِ قَيْسِ بنِ شَمَّاسٍ: «[بَلْ هُوَ](٦) مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ. قَالَ

=

وأورد حديثًا له، وقال: معمر مجهول. بينما ذكره ابن حبان في «الثقات» (١١٠٧٥)؛ وفيه علّة أخرى، وهي جهالة الرجل، الراوي عن ابن مسعود.

(١) أخرجه البخاري (٣٨١٩) ومسلم (٢٤٣٣) عن عبد الله بن أبي أوفى؛ وله شاهد عن أبي هريرة؛ رواه البخاري (٣٨٢٠) ومسلم (٢٤٣٢).

(٢) أخرجه مسلم (٢٤٥٨) عن أبي هريرة؛ وله شاهد من حديث جابر، رواه البخاري (٣٦٧٩).

نقل ابن العطار عن مالك رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ قال: الخشف: الوطء، والحسّ.

(٣) أخرجه الترمذي (٣٧٦٨) عن أبي سعيد الخدري، وصحّحه؛ وفي الباب عن جمع من الصحابة. انظر «الصحيحة» (٧٩٦).

(٤) أخرجه البخاري (٣٨١٢) ومسلم (٢٤٨٣) عن سَعد بن أبي وقّاص، قال: «مَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ لِحَيٍّ يَمْشِي: إِنَّهُ فِي الْجَنَّةِ إِلَّا لِعَبْدِ اللهِ بْنِ سَلَامٍ».

(٥) في ي: أصابها تآكل وتلف، قدر سطرين؛ والورقة الموالية تبدأ من قوله: «بل هو من أهل الجنة». واستدركت هذا النقص من «الاعتقاد الخالص» (٢٦٠-٢٦١)؛ وفاتت المحققين الثلاثة.

(٦) في الأصل، وض: إنّه؛ وما أثبته من ي موافق لما ثبت في «الاعتقاد الخالص»؛ وكذا ثبت

=

أَنَسُ بنُ مالِكٍ: فَلَقَدْ كَانَ يَمْشِي بَيْنَ أَظْهُرِنَا، وَنَحْنُ نَقُولُ: إِنَّهُ [فِي الجَنَّةِ، وَ][١] مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ»[٢].



= أيضا في الحديث.

(١) زيادة من ي؛ وأهملها الجديع.

(٢) أخرجه البخاري (٣٦١٣) ومسلم (١١٩) عن أنسٍ أنّه قال: «لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ﴾ [الحجرات:٢] إِلَى آخِرِ الآيَةِ، جَلَسَ ثَابِتُ بنُ قَيْسٍ فِي بَيْتِهِ، وَقَالَ: أَنَا مِنْ أَهْلِ النَّارِ. وَاحْتَبَسَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَسَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ سَعْدَ بنَ مُعَاذٍ، فَقَالَ: يَا أَبَا عَمْرٍو، مَا شَأْنُ ثَابِتٍ؟! اشْتَكَى؟! قَالَ سَعْدٌ: إِنَّهُ لَجَارِي، وَمَا عَلِمْتُ لَهُ بِشَكْوَى. قَالَ: فَأَتَاهُ سَعْدٌ، فَذَكَرَ لَهُ قَوْلَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ ثَابِتٌ: أُنْزِلَتْ هَذِهِ الآيَةُ، وَلَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنِّي مِنْ أَرْفَعِكُمْ صَوْتًا عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَأَنَا مِنْ أَهْلِ النَّارِ. فَذَكَرَ ذَلِكَ سَعْدٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ...» وذكره؛ واللّفظ لمسلم، ولم يذكر البخاري قول أنس.

(اعتقاد أهل السنة أنّ أفضل الصحابة هم الخلفاء الراشدون)

ويَشْهَدُون، ويَعْتَقِدُونَ: أنّ أفضلَ أصحابِ رسُولِ الله ﷺ: أبو بَكْرٍ، ثم عُمَرُ، ثم عُثمَانُ، ثم عَلِيٌّ.

وأنهم [هُمْ][١] الخلفاءُ الراشدُونَ، الّذين ذَكَرَ النبيُّ ﷺ خِلَافَتَهُم [بقولِهِ][٢]؛ فيما رَوَاهُ سَعِيدُ بنُ جُهْمَانَ عَن سَفِينَةَ: «الخِلَافَةُ بَعْدِي ثَلَاثُونَ [سَنَةً][٣]. [ثُمَّ قَالَ][٤]: أَمْسِكْ: خِلَافَةُ أَبِي بَكْرٍ سَنَتَيْنِ، وَعُمَرَ عَشْرًا، وَعُثْمَانَ اثْنَتَيْ عَشَرَةَ، وَعَلِيٍّ سِتًّا][٥]»[٦].

---

(١) ثبت في ي.

(٢) سقط من ض.

(٣) لم ترد في ي؛ وثبتت في نصادر التخريج.

(٤) يعني سفينة؛ وجاء مصرّحًا به في «مسند البزار»: «ثم قال لي سفينة: أمسك...».

(٥) ثبتت هذه الزيادة في ي؛ وقد أهملها الجديع.

(٦) أخرجه البزار (٣٨٢٨) وابن حبان (٦٩٤٣) عن سعيد بن جهمان به، وزاد ابن حبان: «ثُمَّ تَكُونُ مُلْكًا»؛ ورواه أحمد (٢١٩١٩) وأبو داود (٤٦٤٧) والترمذي (٢٢٢٦) عنه، ولفظه: «الخِلَافَةُ فِي أُمَّتِي ثَلَاثُونَ سَنَةً»، ولفظ أبي داود: «خِلَافَةُ النُّبُوَّةِ ثَلَاثُونَ سَنَةً». وصحّحه الإمام أحمد؛ فقد عمل به في إثبات خلافتهم، وخلافةِ عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قال حنبل: «سمعت أبا عبد الله أحمد، سُئل عن التفضيل؟ قال: حديث عبد الله بن عُمر في التفضيل: أبو بكر، وعمر، وعثمان؛ وفي الخلافة: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي: حديث سفينة، قال النبي ﷺ: الخلافة بعدي ثلاثون» رواه اللالكائي (١٤٧٥/٨). وقال أبو زرعة في «تاريخه» (٤٥٦): «وسألتُ أحمدَ بنَ حنبل عن حديث سَفينة: «الخلافة بعدي ثلاثون سنة». يثبت؟ قال: نعم، قد رواه بَهْزٌ عن حمادِ بنِ سَلمة عن سَعيد بن =

وبَعْدَ انقضاءِ أيّامِهِمْ، عاد الأمرُ إلى المُلْكِ العَضُوضِ؛ على ما أَخْبَرَ عنه الرّسولُ ﷺ[١].

= جمهان عن سفينة. وحسبت أنه قال: ورفع من ذكر بهز». وصحّحه أيضا الشيخ الألباني في «الصحيحة» (٤٥٩).

والحديث من أعلام النبوة؛ حيث وقع كما أخبر النبي ﷺ؛ كما قال سفينة: «خلافة أبي بكر سنتين، وعمر عشرًا، وعثمان اثنتي عشرة، وعليّ ستًّا». قال ابن عبد البر في «التمهيد» (٦٧/٨): «فتضمّنت مدّة الخلافة الأربعة المذكورين -رضوان الله عليهم أجمعين-». وقال ابن بطة في «الإبانة» (٢٠٥/٨): «قال الشيخ: فكانت هذه خلافة النبوّة، وهؤلاء الخلفاء، الذين نزلت فيهم الآية (يعني: قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ أَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُواْ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَنَهَوۡاْ عَنِ ٱلۡمُنكَرِۗ﴾)، وعليٌّ آخرهم، وبه تمّت خلافة النبوة على ما بيّن النبي ﷺ».

وقد انعقد إجماع الصحابة على هؤلاء الأربعة، وأنهم هم الخلفاء الراشدون. قال الشعبي: «أدركت خمسمائة من أصحاب النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كلُّهم يقولون: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ» رواه ابن المقرئ في «معجمه» (٣٢٤) ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٤٨/٢٥)؛ ورجاله ثقات غير محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم، صاحب الشامة، شيخ ابن المقرئ؛ ذكره ابن نقطة في «إكمال الإكمال» (٣٤٠٦)، ولم يذكره بجرح.

وكونهم خلفاء راشدين، فلمَا رواه العرباض بن سارية، قال: قال رسول الله ﷺ: «إنّه من يعش منكم بعدي فسيرى اختلافًا كثيرًا، فعليكم بسنّتي وسنّة الخلفاء، المهديّين الراشدين، تمسّكوا بها، وعضّوا عليها بالنواجذ» رواه أبو داود (٤٦٠٥) والترمذي (٢٦٧٦) وابن ماجه (٤٢)؛ وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح». وكذا صحّحه الشيخ الألباني في «الصحيحة» (٩٣٧).

(١) في ي: كما أخبر الرسول ﷺ.

=

(اعتقاد أهل السنة بخلافة الخلفاء الراشدين الأربعة: أبي بكر الصديق، وعمر، وعثمان، وعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ)

ويُثْبِتُ أصحابُ الحديثِ[١]: خلافةَ أبي بكرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَعد وفاةِ رسولِ اللهِ ﷺ، باختيَارِ الصحابَةِ، واتّفاقِهِمْ عَليه، وَقولِهِمْ [قاطبة][٢]: «رَضِيَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِدِينِنَا، فَرَضِينَاهُ[٣] لِدُنْيَانَا»[٤]. [يعني: أنّه اسْتَخْلَفَهُ في إقامةِ الصَّلَوَاتِ

= والحديث رواه حذيفة، قال: قال رسول الله ﷺ: «تَكُونُ النُّبُوَّةُ فِيكُمْ مَا شَاءَ اللهُ أَنْ تَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةٌ عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ، فَتَكُونُ مَا شَاءَ اللهُ أَنْ تَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ اللهُ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ مُلْكًا عَاضًّا، فَيَكُونُ مَا شَاءَ اللهُ أَنْ يَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ مُلْكًا جَبْرِيَّةً، فَتَكُونُ مَا شَاءَ اللهُ أَنْ تَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةً عَلَى مِنْهَاجِ نُبُوَّةٍ، ثُمَّ سَكَتَ» رواه أحمد (١٨٤٠٦)؛ وصحّحه الشيخ الألباني في «الصحيحة» (٥).
ومعنى عضوض: أي يصيب الرعية فيه عسف، وظلم؛ كأنّهم يعضّون فيه عضًّا؛ والعضوض: من أبنية المبالغة؛ كما في «النهاية» (٣/٢٥٣).

(١) في ي: ويثبتون.

(٢) في ض: فاطمة؛ وهو تحريف؛ وسقطت الكلمة من ي.

(٣) في ض: فرضينا.

(٤) أخرجه الآجري في «الشريعة» (٤/١٧٢١، و٥/٢٣٣٣) واللالكائي (٧/١٣٧٢) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٠/٧٤-٧٥) وابن شاهين في «الأفراد» (٤٨)، ورواه الحاكم في «المستدرك» (٤٤٠٦) مختصرا عن النزال بن سبرة الهلالي عن عليٍّ مطوّلا؛ وفيه أبو سنان؛ وهو سعيد بن سنان البرجمي. قال فيه الحافظ في «التقريب»: «صدوق، له أوهام». وفيه العلاء بن هلال بن عمر بن هلال الباهلي. قال أبو حاتم: منكر الحديث، ضعيف، عنده عن يزيد بن زريع أحاديث موضوعة. وقال النسائي: يروي عنه ابنه هلال غير حديث =

المفروضاتِ بالناس أيّامَ مرضِهِ؛ وهي الدِّينُ؛ فرضيناه خليفةً للرسولِ ﷺ علينا في أمور دُنْيَانا][1].

= منكر، لا أدرى منه أتى أو من أبيه؟ وقال ابن حبان: يقلب الأسانيد ويغيّر الأسماء؛ كما في «الميزان»؛ ولم يتعقّبه الحافظ في «لسانه» (١٠٦/٣)؛ بينما قال في «التقريب»: «ليّن الحديث». ولهذا لمّا سكت عنه الحاكم، تعقّبه الذهبي بقوله: «هلال بن العلاء منكر الحديث». ولعلّه وهم أو سبق قلمه، وأراد أن يقصد والده العلاء؛ لأنّ ابنه هلال بن العلاء صدوق؛ وقد نقل الذهبي نفسه في «الميزان» عن أبي حاتم أنّه قال: «صدوق». وقال النسائي: «لا بأس به». ولم يتفرّد به فقد تابعه إسماعيل بن يحيى البغدادي؛ رواه أبو نعيم في «فضل الخلفاء الراشدين» (١٨٨) وابن العشاري في «فضائل الصديق» (١١)؛ وإسماعيل هذا؛ قال الذهبي في «الميزان»: « عن أبي سنان الشيباني، وابن جريج، ومسعر بالأباطيل. قال صالح بن محمد جزرة: كان يضع الحديث. وقال الأزدي: ركن من أركان الكذب، لا تحلّ الرواية عنه».

ولهذا قال ابن شاهين: « قال الشيخ -أسعده الله-: وهذا حديث غريب، صحيح الإسناد؛ تفرّد به إسحاق بن يوسف الأزرق، لا أعلم حدّث به غيره، ولا أعلم أنّ هذه الألفاظ، والأحاديث من أمير المؤمنين في الصحابة عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، رويت عنه إلا بهذا الإسناد». وإسحاق الأزرق؛ قال فيه الحافظ في «التقريب»: ثقة. فالعلّة فيمن فوقه. ومع هذا كلّه قال السيوطي في «تاريخ الخلفاء» (٢٨) -بعدما عزاه للحاكم-: «إسناده جيد».

وله شاهد عن الحسن البصري؛ رواه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (١٨٣/٣-دار الصادر) والآجري في «الشريعة» (١٧٢٢/٤)؛ والحسن لم يسمع من عليٍّ؛ وفيه أيضا أبو بكر الهذلي؛ قيل: اسمه سلمى بن عبد الله بن سلمى. قال الذهبي في «الضعفاء»: «مجمع على ضعفه». وقال الحافظ في «التقريب»: «إخباري، متروك الحديث».

(١) ثبتت في ي.

وقولهم [لَهُ][١]: «قَدَّمَكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَمَنْ [ذَا الَّذِي][٢] يُؤَخِّرُكَ؟!»[٣]. [وأرادوا: أنّه ﷺ قَدَّمَك في الصّلاةِ بِنَا أيّام مرضِهِ، فصلّينا وراءك بأمرِهِ، فمَنْ ذَا الذي يؤخّرك بعد تقديمه إيَّاك؟!][٤].

وكان رسُولُ اللهِ ﷺ، يَتكلَّمُ في شَأْنِ أبي بكرٍ في [حَالِ][٥] حياتِه، بما يتبيّنُ بِهِ[٦] للصحابةِ: أنّه أحقُّ النّاسِ بالخلافة بَعد وفاته[٧]؛ فلِذَلِكَ [اتَّفقوا عَليه، وَ][٨] أَجْمَعوا [عَلى خلافته][٩]؛ ....

(١) زيادة من ض.

(٢) ثبتت في ي.

(٣) رواه عبد الله في زوائده على «فضائل الصحابة» (١٠٢) وأبو نعيم في «فضائل الخلفاء» (١٩١) والخلال في «السنة» (٣٧٢) والآجري (١٧١٩/٤-١٧٢٠) وابن بطة (٧٤٣/٩-٧٤٤، ٧٤٦) عن أبي الجحّاف به؛ وهو مرسل؛ أبو الجحّاف؛ وهو داود بن أبي عوف سويد التميمي الكوفي؛ من الطبقة السادسة، الذين عاصروا صغار التابعين؛ كما في «التقريب»؛ وفيه أيضا تليد بن سليمان المحاربي. قال الحافظ في «التقريب»: «ضعيف، رافضي».

(٤) ليس في ي.

(٥) سقط من ض.

(٦) في الأصل: بما يبينّ؛ وسقط: «به» من ي.

(٧) في الأصل، وض: بعده.

(٨) لم ترد في ي.

(٩) كذا في ي؛ وفي الأصل: واجتمعوا؛ وسقطت من ض.

وقد حكى هذا الإجماع على خلافته غير واحد من السلف، وأئمّة السنّة. قال الحافظ أبو محمد عبد الله بن محمد بن عثمان: «أجمع المهاجرون والأنصار على خلافة أبي بكر، وقالوا له: يا خليفة رسول الله. ولم يُسمّ أحد بعده خليفة. ويقال: إنّه قبض النبي ﷺ

=

فَانْتَفَعُوا [بمكانِهِ -واللهِ-][1]، [وَارْتَفَقُوا][2]، وَارْتَفَعُوا به، [وعَزُّوا، وعَلَوْا بسببِهِ][3] حتى قال أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «واللهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، لَوْلَا أَنَّ أَبَا بَكْرٍ اسْتُخْلِفَ مَا عُبِدَ اللهُ». فَقِيلَ له[4]: «مَهْ، -يا أبا هريرة- [ما تَقُولُ؟!][5]». فأقام عليهم الحُجَّةَ، وأَوْضَحَ المحجّة، [حتى صَدَّقُوه فيه، وشَهِدُوا] له بما ذَكَره[6].

= عن ثلاثين ألف مسلم؛ كلٌّ، قال لأبي بكر: يا خليفةَ رسولِ الله. ورضوا به، ومن بعده رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ إلى حيث انتهينا. قيل لهم: أمير المؤمنين» رواه الخطيب في «تاريخه» (٣٥٤/١١).
وقال الشافعي: «أجمع الناس على خلافة أبي بكر، واستخلف أبو بكر عُمَرَ، ثم جعل عمر الشورى إلى ستّة، على أن يولّوها واحدًا منهم، فولّوها عثمان. قال الشافعي: وذلك أنّه اضطر الناس بعد رسول الله ﷺ، فلم يجدوا تحت أديم السماء خيرًا من أبي بكر فولوه رقابهم» رواه اللالكائي (١٤٧٦/٨).

(١) لم ترد في ي.

(٢) زيادة من ي؛ واستدركها الناسخ في ض في الهامش، لكنّه أعاد كتابة: وارتفعوا؛ وكأنه أراد أن يكتب: وارتفقوا؛ فخانه القلم.

(٣) زيادة من ي؛ وأهملها الجديع.

(٤) في الأصل، وض: فلمّا قيل له. ووهم البدر، فزعم أن هذا اللفظ في المخطوطة.

(٥) ثبتت في ي؛ وأهملها الجديع.

(٦) كذا في ي؛ وما بين معقوفتين طمس، واستدركته من كتاب «الاعتقاد الخالص» (٢٧٣)؛ وفي الأصل، وض: قام بحُجّة صحَّةِ قولِهِ، فَصدّقوهُ فيه، وأقرّوا به.
والأثر: أخرجه البيهقي في «الاعتقاد» (٣٤٥)، وعنه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٠/٢، و٣١٥/٣٠) عن أبي هريرة، قال: «والذي لا إله إلا هو، لولا أنّ أبا بكر استخلف ما عبد الله. ثم قال الثانية، ثم الثالثة. ثم قيل له: مه، يا أبا هريرة! فقال: إنّ رسول الله ﷺ، وجّه أسامة بن زيد في سبع مائة إلى الشام؛ فلمّا نزل بذي خشب، قبض النبي ﷺ، =

ثُمَّ خلافةُ عُمَرَ بنِ الخطّابِ - رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وأرضَاه- باسْتِخْلَافِ أبي بَكْرٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ إيّاه، واتّفاقِ الصّحَابَةِ عَليه بَعده، وإنْجَازِ اللهِ -سبحانه بمَكَانِهِ في إعْلَاءِ الإسلامِ، وإعْظَامِ شَأْنِهِ-: وَعْدَهُ[١].

ثم خِلَافَةُ عثمانَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ بإجْمَاعِ أَهْلِ الشُّورَى، وإجماعِ الأَصْحَابِ كافةً، ورِضاهم بهِ[٢]؛ حين جُعِلَ الأمرُ إليه.

ثم خلافةُ عليِّ بنِ أبي طالبٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ بِبَيْعَةِ الصحابَةِ إيّاه؛ [حِينَ][٣] عَرَفَهُ،

= وارتدّت العرب حول المدينة، واجتمع إليه أصحاب رسول الله ﷺ، فقالوا: يا أبا بكر، ردّ هؤلاء، توجّه هؤلاء إلى الروم، وقد ارتدّت العرب حول المدينة.فقال: والذي لا إله إلا هو، لو جرت الكلاب بأرجل أزواج رسول الله ﷺ ما رددت جيشًا وجّهه رسول الله ﷺ، ولا حللت لواء، عقده رسول الله ﷺ. فوجّه أسامة، فجعل لا يمرّ بقبيل، يريدون الارتداد إلا قالوا: لولا أنّ لهؤلاء قوّة ما خرج مثل هؤلاء من عندهم، ولكن ندعهم حتى يلقوا الروم. فلقوا الروم فهزموهم، وقتلوهم، ورجعوا سالمين، فثبتوا على الإسلام». وسنده ضعيف جدًّا؛ فيه عبّاد بن كثير. قال ابن كثير في «البداية» (٤٢٤/٩): «عبّاد بن كثير هذا؛ أظنّه الرملي؛ لرواية الفريابي عنه، وهو متقارب الحديث؛ فأمّا البصري الثقفي فمتروك الحديث؛ والله أعلم». والظاهر الثاني؛ لانّه هو من يروي عن ابي الزناد؛ وهو عبد الله بن ذكوان القرشي؛ كما في «تهذيب الكمال» (١٤/١٤٥-١٤٦).

(١) في ض: وعِزّه؛ وفي ي: طمس؛ ووردت العبارة في «الاعتقاد الخالص» (٢٧٤): «وإنجاز وَعْدِ الله -سبحانه- مكانه في إعلاء الإسلام، وإعظام شأنه».

(٢) في ي: عبارة مطموسة؛ ونقلها ابن العطار في «الاعتقاد الخالص» (٢٧٥): ... بإجماع أهل الشورى، وجملة الصحابة عليه، وسكون قلوبهم به حين...

(٣) سقط من الأصل.

ورآهُ كلٌّ منهم رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ أَحَقَّ الخَلْقِ، وأولاهم في ذلك الوَقْتِ: بالخِلَافَةِ، ولَمْ يستجيزوا[1] عِصْيَانَه، وخِلَافَهُ.



(١) في ض: ولم يروا.

(اعتقاد أهل السنة بفضل الخلفاء الراشدين الأربعة، ووجوب موالاتهم، والنهي عن معاداتهم)

فكَانَ هَؤُلَاءِ الأربعةُ الخلفاءَ الرَّاشِدِينَ، الذين نَصَرَ[١] اللهُ بهِمْ الدِّينَ، [وقَصَرَ الإلحَادَ][٢]، وقَسَرَ[٣]، وقَهَرَ المُلْحِدِين، وقَوَّى بمَكَانِهِم الإسلامَ[٤]، ورَفَعَ في أيّامِهِم للحَقِّ الأعلامَ[٥]، ونَوَّرَ بضيائهِمْ، [ونُورِهِم][٦]، وبَهَائِهِمْ: الظلام، [وحقَّقَ بخِلَافتِهِم وَعْدَهُ السّابقَ؛ في قَوْلِهِ عَزَّوَجَلَّ][٧]: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ

(١) في ض: خصّ.

(٢) ثبتت في ي؛ وكذا ثبت في «الاعتقاد الخالص» (٢٧٥)؛ وأهملها الجديع؛ ولم يهتد البدر إلى قراءتها، فوضع مكانها خطًّا أفقيًّا: [ــــــــــ الإلحاد]، وضبطها أبو اليمن -حسب ما فهمه من السياق-: وكبت الإلحاد. والمعنى: أنّ الله تعالى حبس الإلحاد من الانتشار، وبلوغ منتهاه. قال في «مقاييس اللغة» (٩٦/٥): «قصر: القاف، والصاد، والراء؛ أصلان صحيحان؛ أحدهما يدلّ على ألا يبلغ الشيء مداه ونهايته، والآخر على الحبس. والأصلان متقاربان».

(٣) قال في «مقاييس اللغة» (٨٨/٥): «قسر: القاف، والسين، والراء؛ يدلّ على قهر، وغلبة بشدّة؛ من ذلك القسر: الغلبة، والقهر. يقال: قَسَرْته قَسْرًا، واقتسرته اقتسارًا؛ وبعير قَيْسَري: صلب. والقِسورة: الأسد؛ لقوّته، وغلبته».

(٤) في الأصل: وقهر، وقسر بمكانهم الملحدين، وقوّى بمكانهم الإسلام؛ وفي ض: ... وقوّى بهم الإسلام؛ وما أثبته موافق لما ورد في «الاعتقاد الخالص».

(٥) في ي: ورفع لهم بيمنهم الأعلام؛ وضبطها البدر: بيمينهم؛ وتحرّفت في «الاعتقاد الخالص» إلى: بنهيهم؛ وقد يكون التحريف من الناسخ، أو من المحقّق؛ والصواب ما أثبته.

(٦) سقط من ض، وي.

(٧) في ي: وفيهم أُنْزل قولُهُ.

وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا﴾، وقولِه[١]: ﴿وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا﴾ إلى قولِهِ: ﴿كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ﴾.

فمَن أَحبَّهُمْ، وَتولَّاهُمْ، وَدَعَا لَهُم، [ورَعَى[٢] حَقَّهُم، وعَرَفَ فضلَهم][٣]: فَازَ في الفَائزين.

ومَنْ أَبْغَضَهُمْ، وسَبَّهُم، ونَسَبَهُم إلى ما تَنْسِبُهم[٤] [إليه][٥] الروافِضُ، والخوارجُ -لعنهم اللهُ-: فقد هَلَكَ في الهَالِكِين.

قال رسُولُ الله ﷺ: «لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، فَمَنْ سَبَّهُمْ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ»[٦].

---

(١) في الأصل: وفي قوله؛ وفي ض: وبقوله.

(٢) في ض: ورأى.

(٣) ليست في ي.

(٤) في ي: ينسبهم.

(٥) سقط من الأصل.

(٦) أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (١٠٠٠) والخلال في «السنة» (٨٣٤) والطبراني في «الكبير» (١٤٠/١٧)، و«الأوسط» (٤٥٦) والآجري في «الشريعة» (١٤٤/١) والحاكم في «المستدرك» (٦٦٥٦) والبيهقي في «المدخل» (٤٧) عن عُوَيْمِ بنِ سَاعِدَةَ؛ وضعّفه الشيخ الألباني في «الضعيفة» (٣٠٣٦)؛ وأعلّه بعبد الرحمن بن سالم، وأبيه؛ وسوء حفظ محمد بن طلحة؛ لكن للحديث شواهد عن جمع من الصحابة؛ منهم ابن عباس؛ رواه الطبراني في «الكبير» (١٤٢/١٢)، وغيره؛ ولفظه: «من سبّ أصحابي ...»؛ وصحّحه الشيخ الألباني نفسه في «الصحيحة» (٢٣٤٠)؛ وجابر؛ رواه أبو يعلى في «مسنده» (٢١٨٤)؛ وضعّفه الشيخ =

[وَقَدْ قالَ: «فَمَنْ أَحَبَّهُمْ فَبِحُبِّي أَحَبَّهُمْ، وَمَنْ أَبْغَضَهُمْ فَبِبُغْضِي أَبْغَضَهُمْ، وَمَنْ آذَاهُمْ فَقَدْ آذَانِي، وَمَنْ سَبَّهُمْ فَعَلَيْهِ(١) لَعْنَةُ اللهِ»(٢)](٣).



= الألباني في «الضعيفة» (٣١٥٤)؛ وعن عطاء بن أبي رباح مرسلًا؛ رواه عبد الله في «زوائده على فضائل الصحابة» (١٠، و١١، و١٧٣٣) وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٢٤١٩)؛ وسنده صحيح إلى عطاء؛ وقال الشيخ الألباني في «ظلال الجنة» (١٠٠١): «حديث حسن؛ وإسناده مرسل صحيح، رجاله كلّهم ثقات، رجال الشيخين غير محمد بن خالد؛ وهو الضبي الملّقب بسور الأسد؛ وهو صدوق؛ وللحديث بعض الشواهد الموصولة المسندة؛ ومن أجلها أوردت الحديث في الصحيحة ٢٣٤٠». ولا شكّ أنّ هذه الطرق، والشواهد؛ يشدّ بعضها بعضًا، ويتقوّى بها، ويثبت أنّ للحديث أصلًا؛ وقد احتجّ به الحافظ، الإمام، شيخ الإسلام معافى بن عمران الأزدي؛ فروى الآجري (٢٤٦٦/٥) واللالكائي (١٥٣١/٨) والجوزقاني في «الأباطيل» (١٨٤) عن رَبَاح بنِ الجرّاح الموصلي، قال: «سمعت رجلًا, يسأل المعافى بن عمران، فقال: يا أبا مسعود! أين عُمَرُ بنُ عبد العزيز مِن معاويةَ بنِ أبي سفيان؟! فرأيته غضب غضبًا شديدًا، وقال: لا يقاس بأصحاب محمد ﷺ أحدٌ، معاوية رَضِيَ اللهُ عَنْهُ كاتبه، وصاحبه، وصهره، وأمينه عَلَى وحي الله عَزَّوَجَلَّ، وقد قال رسول الله ﷺ: «دَعُوا لِي أَصْحَابِي وَأَصْهَارِي، فَمَنْ سَبَّهُمْ ...» وذكره؛ وسنده صحيح. وقال الجوزقاني: «هذا حديث مشهور». والشطر الأول منه، له شاهد من حديث أبي سعيد؛ رواه البخاري (٣٦٧٣)؛ ومن حديث أبي هريرة؛ رواه مسلم (٢٥٤٠).

(١) في ض، بزيادة: فقد سبّني وعليه؛ ولم أجد هذه الزيادة في مصادر الحديث؛ والله أعلم.

(٢) رواه الترمذي (٣٨٦٢) عن عبد الله بن مغفّل؛ لكن لفظه في الأخير: «وَمَنْ آذَانِي فَقَدْ آذَى اللهَ، وَمَنْ آذَى اللهَ فَيُوشِكُ أَنْ يَأْخُذَهُ» بدلا من «ومن سبّهم ...»؛ ولعلّه اختلط على المصنّف بالحديث السابق. وقال الترمذي: «هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه». وضعّفه الشيخ الألباني في «الضعيفة» (٢٩٠١).

(٣) ليست في ي؛ وسقط من الأصل: قد.

(اعتقاد أهل السنة بالصلاة خلف كل إمام بر أو فاجر)

ويَرَى أصحابُ الحَدِيثِ: الجُمُعَةَ، والعِيدَيْنِ، وغيرَها، [من الصلوات][١]: خَلْفَ كلِّ إمامٍ، [مُسلمٍ][٢]؛ برًّا كان، أو فاجرًا.



(١) ليست في ي؛ وفي ض: وجميع الصلوات.

(٢) سقط من ض.

(اعتقاد أهل السنة بالجهاد مع الأئمّة، والدعاء لهم بالصلاح، وترك الخروج عليهم، وقتال الفئة الباغية)

ويرَوْنَ جهادَ الكَفَرَةِ معهُمْ، وإنْ كانُوا جَوَرَةً، فَجَرَةً.

ويرَوْنَ الدُّعَاءَ لهم بالصَّلَاحِ، [والتّوفِيقِ للصَّلَاحِ][1]، [وبَسْطِ العدلِ في الرعيَّةِ][2].

ولا يَرَوْنَ الخُرُوجَ عَليهم بالسَّيْفِ، وإنْ رَأَوْا منهُمْ العُدُولَ عَن العَدْلِ إلى الجَوْرِ، والحَيْفِ.

[وَيرون قتالَ الفِئَةِ البَاغِيَةِ حتى تَرجعَ إلى طاعةِ الإمَامِ العَدْلِ.



(١) في الأصل: ويرون أنّ ما لهم بالاصطلاح، والتوفيق، والصلاح؛ وسقط ما بين المعقوفتين من ي.

(٢) زيادة من ي؛ وأهملها الجديع.

(اعتقاد أهل السنة الكفّ عمّا شجر بين الصحابة، وترك ثلبهم، ووجوب الترحّم عليهم، وموالاتهم)

وَيَرون الكَفَّ عمّا شَجَرَ بين أصحابِ رسُولِ اللهِ ﷺ، وتَطْهِيرَ الأَلْسِنَةِ عن[1] ذِكْرِ ما يتضمَّنُ عَيْبًا [لهم]، ونَقْصًا فِيهِمْ][2].

ويرَوْنَ التَّرَحُّمَ على جميعِهِمْ، وَالموالاةَ لِكَافّتِهِم.

(١) في ي: من.

(٢) هذه الفِقرة سقطت من الأصل؛ وسقطت من ي الجملة الأولى، وسقط منها أيضا: لهم؛ بعد لفظ: عيبا.

(اعتقاد أهل السنة تعظيم قدر أزواج النبي ﷺ، ومحبّتهن، واعتقاد أنّهنّ أمهات المؤمنين)

وكذلك، يَرَوْنَ تعظيمَ قَدْرِ أزواجِ النبيِّ ﷺ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُنَّ [1]، والدعاءَ لهنّ، ومعرفةَ فَضْلِهِنَّ[2]، والإقرارَ: بِأَنَّهُنَّ أمّهاتُ المؤمِنِينَ.



(١) في ض: التعظيم لأزواج رسول الله ﷺ، ورضي الله عنهنّ؛ وفي ي: قدر أزواجه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُنَّ.

(٢) في ض: فضلهم؛ وفي ي: حقّهنّ؛ وكذا ثبت في «الاعتقاد الخالص».

(اعتقاد أهل السنة أن لا يدخل أحد الجنة بعمله، بل برحمة الله تعالى)

ويعتقدُونَ، [ويشهدُونَ][١]: أنَّ أحدًا لا تَجب له الجنّةُ، وإنْ كان عملُه أحسنَ الأعمال، وعبادتُه أخلصَ العِبَادَاتِ، وطاعتُهُ أَزْكَى الطَّاعَاتِ[٢]، إلَّا أَنْ يَتَفَضَّلَ اللهُ عليه، فيُوجِبُها له بمنِّهِ، وفضلِهِ؛ إذا عَمِلَ الخيرَ، الّذي[٣] عمله، لم يَتَيَسَّرْ له إلَّا بتيسيرِ[٤] اللهِ -عَزَّ اسمُه-، فلو لم يُيَسِّرْه له، لم يَتَيَسَّرْ[٥]، ولو لم يَهْدِهِ [لِفعْلِهِ][٦]، لم يَهْتَدِ [له] أَبَدًا [بجهده، وجدّه][٧].

قال اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا وَلَـٰكِنَّ ٱللَّهَ يُزَكِّي مَن يَشَآءُ﴾، [وقال -مخبرًا عن أهل الجنّة-: ﴿وَقَالُواْ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَـٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِىَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ﴾][٨].

---

(١) لم ترد في ي.

(٢) كذا في ي؛ وكذا ثبت في «الاعتقاد» (٣٠٠)؛ وفي الأصل، وض: وإن كان عمله حسنا، وطريقه مرتضى.

(٣) في ض: إذا كان العمل الذي...

(٤) في ي: إنّما يتيسرّ له بتيسير...

(٥) في الأصل: فلو لم ييسرّه، لم يتيسرّ له.

(٦) سقط من الأصل.

(٧) زيادة من ي، وسقط منه: له؛ وقد أهملها الجديع.

(٨) ثبتت في ي؛ وأهملها الجديع. وفي ض: وفي آيات سواها؛ وفي الأصل: في آثار مكان آيات. ويشهد لهذا أيضا ما رواه أبو هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَنْ يُدْخِلَ أَحَدًا مِنْكُمْ عَمَلُهُ الْجَنَّةَ. قَالُوا: وَلَا أَنْتَ، يَا رَسُولَ اللهِ؟! قَالَ: وَلَا أَنَا، إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِيَ اللهُ مِنْهُ بِفَضْلٍ وَرَحْمَةٍ». أخرجه البخاري (٥٦٧٣) ومسلم (٢٨١٦).

(اعتقاد أهل السنة بتقدير الله تعالى الآجال، وأنّ الموت بإذنه)

ويعتقدُونَ، [ويشهدُونَ](١): أنّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ أَجَّلَ لكلِّ مخلوقٍ أَجَلًا، وأنَّ نَفْسًا لن تموتَ إلا بإذنِ اللهِ كِتَابًا مُؤَجَّلًا؛ فإذا انْقَضَى أجلُ المَرْءِ(٢) فليس إلَّا الموتُ، وليس [له](٣) منه فَوْتٌ.

قال اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ۝٣٤﴾، [وقال: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ كِتَٰبًا مُّؤَجَّلًا﴾](٤).

و[يَشْهَدُونَ](٥): أَنَّ مَنْ مَاتَ، أو قُتِلَ؛ فَقَدْ انْتَهَى أَجَلُهُ، [المُسَمَّى له](٦).

قال اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿قُل لَّوْ كُنتُمْ فِى بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ ٱلَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقَتْلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمْ﴾، [وقال: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِى بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ﴾](٧).



(١) في الأصل: ويتعّهدون؛ وسقطت من ض.

(٢) في ي: انقضى الأجل.

(٣) زيادة من ض.

(٤) ليست في ي.

(٥) ليست في ي.

(٦) في الأصل، وض: انقضى أجله؛ وسقط منها ما بين المعقوفتين؛ وأسقطها الجديع، وأسقط البدر لفظ: أجله.

(٧) ثبتت في ي.

(اعتقاد أهل السنة أن الله تعالى خلق الشياطين لاستزلال بني آدم، فيسلطهم على من يشاء، ويعصم من يشاء)

ويَعْتَقِدُونَ: أنّ اللهَ -سبحانه- خَلَقَ الشياطين، يُوَسْوِسُونَ للآدَمِيِّين، ويقصدُونَ اسْتِزْلَالَهُمْ، ويَتَرَصَّدُونَ لهم(١).

[قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَٰدِلُوكُمْۖ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴿١٢١﴾﴾.

وأنّ اللهَ -تعالى- يُسَلِّطُهُم على مَن يَشَاءُ، ويَعْصِمُ -مِن كَيْدِهِم، ومَكْرِهِم- مَنْ يشاء(٢).

قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱسْتَفْزِزْ مَنِ ٱسْتَطَعْتَ مِنْهُم بِصَوْتِكَ وَأَجْلِبْ عَلَيْهِم بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ وَشَارِكْهُمْ فِى ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَوْلَٰدِ وَعِدْهُمْۚ وَمَا يَعِدُهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ إِلَّا غُرُورًا ﴿٦٤﴾ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌۚ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ وَكِيلًا ﴿٦٥﴾﴾، وقال: ﴿إِنَّهُۥ لَيْسَ لَهُۥ سُلْطَٰنٌ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٩٩﴾ إِنَّمَا سُلْطَٰنُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُۥ﴾ الآية](٣).



---

(١) في ض: ويقصدون، ويترصّدون اسْتِزلاَهم.

(٢) في ض: ويعصم منهم من يشاء.

(٣) هذه الفقرة كلّها، ليست في ي.

(اعتقاد أهل السنة أن السحر حقيقة، و أنّه لا يضرّ إلا بإذن الله، ورأيهم في حكم الساحر)

و[يَشْهَدُونَ][(١)]: أنّ في الدنيا سِحْرًا، وسَحَرَةً؛ [إلا أنّهم لا يَضُرُّونَ أحدًا إلّا بإذن اللهِ. قال الله -تعالى-: ﴿وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ﴾][(٢)].

ومَنْ [سَحَرَ منهم، وَ][(٣)] اسْتَعْمَلَ السِّحْرَ، واعتقد أنّه يَضُرُّ، أو يَنْفَع[(٤)]؛ بغَيْرِ إِذْنِ اللهِ -تعالى-: فَقَدْ كَفَرَ [باللهِ جَلَّجَلَالُهُ][(٥)].

[وإذا وَصَفَ ما يَكْفُرُ بِهِ اسْتُتِيبَ؛ فإنْ تَابَ، وإلا ضُرِبَتْ عنقُه[(٦)].

وَإِنْ وَصف ما ليس بكفرٍ، أو تَكَلَّمَ بما لا يُفْهَمُ؛ نُهِيَ عنه، فإنْ عَادَ عُزِّرَ.

وإنْ قَالَ: السِّحْرُ ليس بحرامٍ، وأَنَا أَعْتَقِدُ إِبَاحَتَهُ: وَجَبَ قَتْلُهُ؛ لأنّهُ اسْتَبَاحَ ما أَجْمَعَ المسلمُونَ على تحريمِهِ[(٧)]][(٨)].



---

(١) لم ترد في ي.

(٢) ليست في ي؛ وليست في الأصل الآية الكريمة.

(٣) ليست في ي.

(٤) في ي: معتقدًا...؛ وفي ض: أنّه يضّرون.

(٥) ثبتت في ي.

(٦) في ض: وإلا قتل.

(٧) حكى الاتفاق على تحريم السحر كثير من أهل العلم. قال ابن قدامة في «المغني» : «إنّ تعلّم السحر، وتعليمه: حرام، لا نعلم فيه خلافًا بين أهل العلم».

(٨) هذه الفقرة سقطت من ي.

(اعتقاد أهل الحديث تحريم كل مسكر، قليله وكثيره)

ويُحَرِّمُ أصحابُ الحديثِ[١] المُسْكِرَ مِن الأشربةِ، المُتَّخَذَةِ؛ من العِنَبِ، أو الزَّبيبِ، [أوْ البُرِّ][٢]، أو العَسَلِ، [أو التّمرِ][٣]، أو الذُّرَةِ، أو غيرِ ذلك[٤].

ثُمَّ المسكرُ[٥]؛ يُحرمون قليلَهُ، وَكثيرَهُ، ويُنَجِّسُونَه، ويُوجِبُون به الحدَّ[٦].



(١) في ي: ويحرّمون.

(٢) سقطت من ي.

(٣) ليس في ي.

(٤) هذه، والتي بعدها، من مسائل الفقه، التي لا علاقة لها بأصول الدين؛ ومقصود المؤلّف الرد على أصحاب الرأي؛ الذين حكّموا، وقدموا الرأي والقياس على الحديث.
وما قرره المصنف هو الصواب، المقطوع به؛ لما رواه ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ» أخرجه مسلم (٢٠٠٣). قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (١٨٦/٣٤): «أما الأشربة المسكرة، فمذهب جمهور علماء المسلمين؛ الصحابة، والتابعين لهم بإحسان، وسائر العلماء: أنّ كل مسكر خمر، وكل خمر حرام، وما أسكر كثيره فقليله حرام؛ وهذا مذهب مالك، وأصحابه، والشافعي، وأصحابه، وأحمد بن حنبل، وأصحابه، وهو أحد القولين في مذهب أبي حنيفة؛ وهو اختيار محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة، واختيار طائفة من المشايخ: مثل أبي الليث السمرقندي، وغيره؛ وهذا قول الأوزاعي، وأصحابه، والليث ابن سعد، وأصحابه، وإسحاق بن راهويه، وأصحابه، وداود بن علي، وأصحابه، وأبي ثور، وأصحابه، وابن جرير الطبري، وأصحابه، وغير هؤلاء من علماء المسلمين، وأئمة الدين».

(٥) في الأصل: أو غير ذلك ممّا يسكر.

(٦) في ي: أو غير ذلك ممّا يسكر كثيره؛ ويقولون: إنّ قليله حرام. وسقطت بقية الألفاظ.

(رأي أهل الحديث في المسارعة إلى أداء الصلوات، وإقامتها في أوائل أوقاتها، ووجوب قراءة الفاتحة فيها، وإتمام أركانها)

ويَرَوْنَ المسارعةَ إلى أداءِ الصَّلَوَاتِ [المكتوبات][١]؛ [وإقامتُهَا في أوائل الأوقاتِ أفضلُ مِن تأخيرِها إلى آخِرِ الأوقاتِ، .... وإحراز للأجور الحميلة بها، والمثوبات][٢].

[ويُوجِبُونَ قراءةَ[٣] فاتحةِ الكِتَابِ خَلْفَ كلِّ الإمام[٤]][٥].

(١) ثبتت في ي؛ وأهملها الجديع.

(٢) في ي: المكتوبات في أولها...؛ ثم طمس، وخروم، وتآكل، ولم يظهر منها إلا الجملة الأخيرة منها؛ وضبطها البدر: إحرازا للأجور الحميلة بها... وتبعه أبو اليمن. وللأسف لم ينقل ابن العطار العبارة في «الاعتقاد الخالص»، ولفظه: «والمسارعة إلى الصلوات المكتوبات في أوائل الأوقات أفضل الأعمال، كذلك ثبت في الأحاديث الصحيحة عن أشرف الخلق، وأصدقهم في المقال».

(٣) في ض، كتب بدلها: به.

(٤) أمّا في السريّة فنعم؛ أمّا في الجهرية، فإنّ بعض أئمّة أصحاب الحديث: لا يوجبونها؛ مثل: الزهري، ومالك، وابن عيينة، وابن المبارك، وإسحاق، وأحمد، ونحوه عن سعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير، وأبي سلمة بن عبد الرحمن، وسعيد بن جبير، وجماعة من السلف؛ ويرون أنّ قراءة الإمام تجزئه؛ كما في «المغني» (٢/٢٥٩)؛ ويرى الإمام أحمد، أنّه إذا كان لا يسمع قراءته، أو أصاب منه سكتة: جاز له أن يقرأ؛ كما روى ذلك عنه ابنه عبد الله في «مسائل أحمد» (٢٥٥-٢٥٦)، وصالح في «مسائله» (٣٢٣)، والكوسج في «مسائله» (٢٠٥)، وأبو داود في «مسائله» (٢٢٢-٢٢٣)، وابن هانئ في «مسائله» (٢٤٦، و٢٥٠)، وغيرهم.

(٥) سقطت من ي.

[(١)ويَأْمُرُونَ بإتمامِ الركُوعِ، والسُّجُودِ حَتْمًا [وَاجِبًا](٢)؛ ويَعُدُّونَ [إتمامَ](٣) الركوعِ، والسّجُودِ [بالطُّمُأْنِينَةِ فيهِمَا، وَالارْتِفاعِ مِن الركُوعِ](٤)، والانْتِصَابِ منه(٥)، والطمأنِينَةِ فيه؛ وكَذَلِكَ، الارْتِفاعَ مِن السجود، والجُلُوسِ بين السجدتَيْنِ، مُطْمَئِنِّينَ فِيهِ: مِن أَرْكَانِ الصلاةِ، التي لا تَصِحُّ إلا بِهَا.

---

(١) بداية نص مخروم من ي.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) سقط من ض.

(٤) سقطت من ض.

(٥) في ض: والانتصاب في الطمأنينة...

(توصية أهل السنة بفضائل الأعمال، ومكارم الخلاق)

ويَتَوَاصَوْنَ بقِيَامِ اللَّيْلِ](١) للصلَاةِ [بعد المَنَامِ](٢)، وبِصِلَةِ الأَرْحَامِ [على اختلافِ الحَالَاتِ](٣)، [وإفْشَاءِ السَّلَامِ، وإطْعَامِ الطعامِ، والرَّحْمَةِ على الفقراءِ، والأَيْتَامِ، والمَسَاكِينِ، والاهْتِمَامِ بأُمُورِ المسلمِينَ](٤)؛ والتَّعَفُّفِ في المأكَلِ، [والمَشْرَبِ](٥)، والمَنْكَحِ، والمَلْبَس؛ والسَّعْيِ في الخيرَاتِ، والأَمْرِ بالمعرُوفِ، والنَّهْيِ عَن المنكرِ، والبِدَارِ إلى فِعْلِ الخيرَاتِ أجمع، [واتِّقاءِ سُوءِ عاقبةِ الطَّمَعِ(٦)، ويَتَوَاصَوْنَ بالحقِّ، والصَّبْرِ](٧).



---

(١) نهاية النص المخروم من ي؛ وهو بقدر سطرين؛ وظهر منه هذه الجملة: «ويوجبون إتمام الركوع، والسجود، والطمأنينة.....التام من الركوع، ....للصلاة وصلة الأرحام» إلخ. والعبارة، نقلها ابن العطار في «الاعتقاد الخالص» (٣١٩) بتصرّف؛ ولفظه: «وإتمام الركوع، والسجود، والانتصاب التام بالقيام، والجلوس بين السجدتين، والطمأنينة في ذلك: كلّه واجبٌ؛ وتارك ذلك غير مصلٍّ، وللسنة مجانب، والتواصي بقيام الليل، وصلة الأرحام...».

(٢) ليست في ي.

(٣) زيادة من ي.

(٤) سقطت من ي؛ وسقط من ض الجملة الأخيرة: والمساكين، والاهتمام....

(٥) سقط من ض.

(٦) في ض: سوء عاقبته.

(٧) سقطت من الأصل.

(توصية أهل السنة بالتحابب في الدين، والتباغض فيه، وترك الجدال والخصومات، واجتناب أهل البدع والضلالات)

ويَتَحَابُّونَ في الدِّينِ، [ويَتَبَاغَضُونَ فيه][١]، ويَتَّقُونَ الجِدَالَ في اللهِ[٢]، [والخُصُومَاتِ فيه][٣].

ويُجَانِبُونَ[٤] أَهْلَ الضَّلَالَاتِ والجَهَالَاتِ، ويُعَادُونَ أهلَ[٥] البِدَعِ، والأهوَاءِ المُرْدِيَّاتِ الفَاضِحَاتِ[٦].



(١) سقطت من ي.

(٢) في ي: الجدال في أصول الدين.

(٣) سقطت من ي.

(٤) في ض: ويتجانبون؛ وهو بمعنى؛ جانبه، وتجانبه، وتجنّبه، واجتنبه: كلُّهُ بمعنى. انظر «الصحاح» (١٠١/١).

(٥) في ي: أصحاب.

(٦) في الأصل، وض: ويَجُانِبُونَ أَهْلَ البِدَعِ والضَّلاَلاَتِ، ويُعَادُونَ أصحابَ الأهواءِ والجَهَالاَتِ.

(اقتداء أهل السنة بالنبي ﷺ، وأصحابه، والسلف الصالح)

[ويَقْتَدُونَ بِالنبيِّ ﷺ، وبِأَصْحَابِه، الذين هُمْ كالنُّجُومِ، بِأَيِّهِم اقْتَدَوْا اهْتَدَوْا؛ كما كان رسُولُ الله ﷺ، يقولُهُ فِيهِم(١)](٢).

ويَقْتَدُون بالسَّلَفِ الصَّالِحِينَ(٣)؛ مِن أئمَّةِ الدِّينِ، وعلمَاءِ المسلمِينَ، ويَتَمَسَّكُون بما كَانُوا به مُتمسِّكين(٤)؛ مِن الدِّينِ المَتِينِ، والحقِّ المُبِين(٥).



---

(١) روي من حديث ابن عباس، ومن حديث جابر، ومن حديث أبي هريرة، ومن حديث عمر، ومن حديث ابنه؛ وغيرهم؛ وكلّ أسانيدها: إمّا موضوعة، أو ضعيفة جدًّا؛ أو ضعيفة؛ لم يثبت منها شيء. قال أبو بكر البزار: «هذا الكلام، لم يصحّ عن النّبيّ ﷺ». وقال ابن حزم: «هذا خبر مكذوب موضوع، باطل». كما في «التميز في تلخيص تخريج أحاديث شرح الوجيز المشهور بـ التلخيص الحبير» (٢٨٦١). وانظر «تخريج أحاديث الكشاف» (٦٧٨)، و«الضعيفة» (٥٨-٦١)، وكذا رسالة: «نظرات في حديث أصحابي كالنجوم».

أخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١٧٦٠) عن جابر.

(٢) ثبتت في ي.

(٣) في ض: المصالحين؛ وضبطها الناسخ بضمّ الميم.

(٤) في ض: متمسكون.

(٥) في ي: ويتّبعون آثار السلف الصالحين، ويتمسّكون بما كانوا به متمسّكين من الدين المتين...

(اعتقاد أهل السنة بغض أهل البدع، وهجرهم، وترك مجادلتهم، ومناظرتهم)

ويُبْغِضُونَ أَهْلَ البدع، الذين أَحْدَثُوا في الدِّين ما لَيْسَ منه، ولَا يُحِبُّونَهم، ولا يَصْحَبُونهم، ولا يَسْمَعُون كلامَهُمْ(١)، [ولا يُجَالِسُونهم](٢)، ولا يجادلُونهم في الدينِ، ولا يُنَاظِرُونهم، ويَرَوْنَ صَوْنَ آذانهِمْ عَن سمَاعِ(٣) أبَاطِيلِهِم، التي إذا مَرَّتْ بالآذَانِ، وقَرَّتْ في القُلُوبِ ضَرَّتْ(٤)، وجَرَّتْ إليها مِن الوَسَاوِسِ، والخَطَرَاتِ الفاسدة؛ ما جَرَّت.

قال الله عَزَّوَجَلَّ(٥): ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُواْ فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِۦۚ﴾.



---

(١) في ض: ولا يستمعون لكلامهم.

(٢) سقطت من ض.

(٣) في ض: استماع.

(٤) في ض: صدّت؛ وفي ي: وضّرت؛ بزيادة واو العطف؛ وكذا ثبت في «الاعتقاد الخالص» (٣٢٢).

(٥) في الأصل: وفيها أنزل الله عَزَّوَجَلَّ قوله؛ وفي ض: وفيها نزل قول الله عَزَّوَجَلَّ. والمثبت من ي؛ وهو موافق لما ثبت في «الاعتقاد الخالص»؛ وهو الأنسب؛ لأنّ سبب نزول الآية هو غير ما ذكر؛ إنمّا استفيد منها.

(علامات أهل البدع)

وعَلَامَاتُ البِدَعِ على أهلِهَا ظاهرةٌ، بادِيَةٌ[١]؛ وأَظْهَرُ [آيَاتِهم، و][٢] علَامَاتِهِمْ شدّةُ معاداتِهم لحَمَلَةِ أخبارِ النبيِّ[٣] ﷺ، واحتقارِهم لهم، [واسْتِخْفَافِهِم بهم][٤]، وتَسْمِيَتِهم إيّاهم: حَشْوِيَّةً، وجَهَلَةً، وظَاهِرِيَّةً، ومُشَبِّهَةً[٥]؛ اعتقادًا مِنْهُم في أخبَارِ رَسُولِ الله ﷺ: أنها بمَعْزِلٍ عَنِ العِلْمِ، وأنّ العلمَ ما يُلْقِيهِ الشَّيْطَانُ إليهم، من [نِتَائِجِ][٦] عُقُولِهِمْ الفاسدةِ، ووَسَاوِسِ صُدورِهِم [الفاسدة][٧] المُظْلِمَةِ، وهَوَاجِسِ قلوبِهم الخاليةِ عَن الخَيْرِ، [العاطلَةِ منه][٨]، [وكَلِمَاتِهِم][٩]، وحُجَجِهِم، [بل شُبَهِهِمْ][١٠] الدّاحِضَة الباطلَةِ. ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فَأَصَمَّهُمۡ وَأَعۡمَىٰٓ

---

(١) في ي: تظهر ولا تخفى.

(٢) سقطت من ي.

(٣) في ي: المصطفى.

(٤) زيادة من ي؛ وأهملها الجديع.

(٥) في ي: بالتقديم والتأخير، وسقط منه: وظاهرية؛ وثبتت في «تلبيس الجهمية» (١/٣٨٢).

(٦) سقط من ض؛ وقد ثبتت في «الحجة» (١/٢٢٠)، و«الاعتقاد الخالص» (٣٢٣)، وكذا في «تلبيس الجهمية» (١/٣٨٢).

(٧) زيادة من ض.

(٨) زيادة من ض، وكذا من ي، لكن دون: «منه»؛ وكذا ثبتت في «الحجة»، و«الاعتقاد»، و«تلبيس الجهمية»؛ وأسقطها البدر هنا، وأثبتها بعد لفظ: «وحججهم». فكتبها: ... الخالية من الخير، وكلماتهم، وحججهم العاطلة... وتبعه أبو اليمن؛ والصواب ما أثبته.

(٩) زيادة من ي؛ وثبتت في «الاعتقاد»؛ وقد أهملها الجديع.

(١٠) سقطت من ي.

أَبۡصَٰرَهُمۡ ﴿٢٣﴾ [محمد]، ﴿وَمَن يُهِنِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن مُّكۡرِمٍۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَفۡعَلُ مَا يَشَآءُ۩ ﴿١٨﴾ [الحج:١٨].

قال أبو عثمان: سمعتُ الحاكمَ أبا عبدِ الله الحافظَ، يقول: سمعتُ أبا عليٍّ الحُسينَ بنَ عليٍّ الحافظَ، يقول: سمعتُ جعفرَ بنَ أحمدَ[١] بنِ سِنَانٍ الواسطيَّ، يقول: سمعتُ أحمدَ بنَ سِنَانٍ القَطَّانَ، يقول: «ليس في الدنيا مُبْتَدِعٌ إلّا وهُوَ يُبْغِضُ[٢] أَهْلَ الحديثِ، وإذا[٣] ابْتَدَعَ الرجلُ نُزِعَتْ[٤] حلاوةُ الحديثِ من قلبِهِ»[٥].

---

(١) في ض: بن محمد؛ وهو خطأ؛ وجعفر بن أحمد بن سِنان الواسطي؛ هو الحافظ أبو محمد القطّان، المتوفى سنة: ٣٠٧هـ. سمع اباه احمد بن سنان القطان ابا جعفر الواسطي، وخلق كثير؛ كما في «السير» (٣٠٨/١٤). قال السّهمي في «سؤالاته» (٢٤٥): «سألت الدارقطني عنه؟ فقال: ثقة». وقال السِّلَفِي في «سؤالاته لخميس الحَوزي عن جماعة من أهل واسط» (١٠٢) عن خميس الحوزي، قال في ترجمة والده أحمد بن سنان: «وابنه أبو محمد جعفر: يضاهيه في الجلالة، والثقة». وقال الذهبي في «تذكرة الحفّاظ» (٢٢٦/٢): «الحافظ الثقة».

(٢) في الأصل: ينقص؛ وما أثبته من ض، وي: موافق لما ثبت في «معرفة علوم الحديث»، وكذا في «الحجّة»، و«الاعتقاد الخالص».

(٣) في الأصل، وض: فإذا؛ وكذا ثبت في «الحجة»؛ وما اثبته من ي، موافق لما ثبت في «المعرفة»، وكذا في «الاعتقاد الخالص».

(٤) في ض: ترغب؛ ولعلّه تصحيف.

(٥) أخرجه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (٤) ومن طريقه الهروي في «ذم الكلام» (٢٢٩) والخطيب في «شرف أصحاب الحديث (٧٣) وأبو القاسم الأصبهاني في «الحجّة» =

قال: وسمعتُ الحاكمَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، يَقُولُ: سمعتُ أبا الحُسَينِ محمدَ بنَ أحمدَ الحَنظليَّ ببغداد، يقول: سمعتُ أبا إسماعيلَ محمدَ بنَ إسماعيلَ الترمذيَّ، يقول: «كنتُ أنَا وأحمدُ بنُ الحَسَن الترمذيُّ عند إمامِ الدِّينِ أبي عبدِ الله أحمدَ بنِ حنبلٍ، فقال له أحمدُ بنُ الحَسن: يا أبا عبدِ الله، ذَكَرُوا لِابْنِ أَبِي قُتيلة[1] بمكّة أصْحَابَ الحديثِ، فقال: أصحابُ الحديثِ، قَوْمُ سُوءٍ. فقَامَ أبو عبدِ الله أحمدُ ابنُ حنبلٍ، وهو يَنْفُضُ[2] ثَوْبَهُ[3]، فقال[4]: زِنْدِيقٌ، زنديقٌ، [زنديقٌ][5]. ودَخَلَ[6] البيت»[7].

= (٢٢٠/١) عن أبي علي الحافظ به؛ وإسناده صحيح.

(١) في جميع النسخ: فتيلة؛ بموحّدة؛ وكذا ثبت في «معرفة علوم الحدث»؛ وهو تصحيف، والتصحيح من مصادر التخريج.

(٢) في ض: ينقص.

(٣) في الأصل، وض: ثيابه؛ والمثبت من ي، وهو موافق لمصادر التخريج.

(٤) في الأصل، وض: ويقول؛ والمثبت من ي؛ وهو موافق لما ثبت في مصادر التخريج.

(٥) سقط من ض؛ وهي ثابتة في مصادر التخريج.

(٦) في الأصل، وض: حتى دخل البيت؛ وكذا أثبتها المحققون الثلاثة؛ وما أثبته من ي موافق لما ثبت في مصادر التخريج.

(٧) أخرجه الحاكم أيضا (٤)، ومن طريقه الخطيب (٧٤) والهروي في «ذم الكلام» (٧٤/٢) وابن الجوزي في «مناقب الإمام أحمد (٢٤٧) وابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة» (١/ ٧٦، و٢٦٢/٢)؛ وإسناده صحيح؛ وقد ذكر القصّة شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٩٦/٤)، والذهبي في «السير» (٢٩٩/١١)، وابن المبرد في «بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم» (١٢٧١).

قَالَ: وسمعتُ الحاكمَ أبَا عبدِ الله [أيضا][١]، يقول: سمعتُ أبا نصرٍ أحمدَ بنَ سَهْلٍ الفقيهَ ببُخَارَى، يقول: سمعتُ أبا نصرٍ بنَ سَلَّامٍ الفقيهَ، يقول: «ليس شيءٌ أثقلَ على أهل الإلحاد، ولا أبغضَ إليهم من سَمَاعِ الحديثِ، وروايتِهِ بإسْنَادِهِ»[٢].

قال: [وسمعت الحاكمَ، يقول][٣]: سمعتُ الشَّيْخَ أبا بكرٍ أحمدَ بنَ إسحاقَ ابنِ أَيُّوبَ الفَقِيهَ: وهو يناظر رجلًا، فقال الشيخ أبو بكر: حدثنا فلان. فقال له الرجلُ: دَعْنَا مِن: حدثنا [فلان][٤]، إلى مَتَى: حدّثنا؟! فقال له الشيخ[٥]: قُمْ -يا كافر- وَلَا[٦] يَحِلُّ لك أن تدخل إلى داري بعد هذا[٧] [أبدًا][٨]. ثمَّ الْتَفَتَ إلَيْنَا،

(١) زيادة من ض.

(٢) أخرجه الحاكم أيضا (٤)، والخطيب (٧٣)؛ وإسناده صحيح.

وعلّق عليه أبو عبد الله الحاكم، فقال: «قال أبو عبد الله: وعلى هذا، عهدنا في أسفارنا، وأوطاننا: كلّ من ينسب إلى نوع من الإلحاد والبدع، لا ينظر إلى الطائفة المنصورة إلا بعين الحقارة، ويسمّيها: الحشوية».

(٣) سقطت من ي.

(٤) في ض: حديث فلان؛ وسقط: «فلان» من الأصل، وي؛ وما أثبته موافق لما ثبت في «المعرفة».

(٥) في الأصل: فقال الشيخ له؛ وما أثبته موافق لما في «المعرفة».

(٦) في الأصل، وض: فلا؛ وكذا أثبتها المحققون الثلاث؛ والمثبت من ي، وهو موافق لما في «المعرفة».

(٧) في ض: بعدها؛ وما أثبته موافق لما في «المعرفة».

(٨) ليس في ي؛ وكذا لم يثبت في «المعرفة».

فقال[١]: ما قلتُ لأحدٍ [قطْ][٢]: لَا تَدْخُلْ دَارِي إِلَّا هَذَا»[٣].

سمعتُ الأستاذَ أبا منصورٍ محمدَ بنَ عبدِ اللهِ بنِ حَمْشَاذٍ العالمَ الزّاهدَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، يقول: سمعتُ أبا القاسمِ جعفرَ بنَ أحمدَ المقرئَ الرَّازِيَّ، يقول: «قُرِئَ عَلَى عَبْدِ الرحمنِ بنِ أبي حاتمٍ الرازيِّ -وأنا أسمع-: سمعتُ أَبِي، يَقُولُ: [-عَنَى به الإمامَ [في بلدِه][٤]، أبا حاتمٍ محمدَ بنَ إدريسَ الحَنْظَلِيَّ الرَّازِيَّ-][٥]، يقول: «علامَةُ أَهْلِ البِدَعِ الوقيعةُ فِي أهلِ الأَثَرِ، وعلامةُ الزنادقةِ تسميتُهُمْ أَهْلَ الأثرِ:

---

(١) في الأصل، وض: وقال؛ وكذا أثبته المحققون الثلاث؛ والمثبت من ي موافق لما في «المعرفة».

(٢) سقط من ض؛ وهي ثابتة في «المعرفة»، في نسخة؛ كما أشار محقّق الكتاب في الحاشية، وأسقطها من المتن. وفي ي: ما قلت قط لأحد.

(٣) أخرجه أيضا الحاكم (٤)؛ وإسناده صحيح. وأبو بكر أحمد بن إسحاق بن أيوب: هو ابن يزيد النيسابوري، الشافعي، المعروف بِالصِّبْغِيِّ. قال فيه الذهبي في «السير» (١٥/٤٨٥): «الإمام، العلامة، المفتي، المحدث، شيخ الإسلام»؛ قال: «وجمع، وصنّف، وبرع في الفقه، وتميّز في علم الحديث»، ونقل عن الحاكم أنّه قال: «كان أبو بكر بن إسحاق يخلف إمام الأئمّة ابن خزيمة في الفتوى، بضع عشرة سنة، في الجامع وغيره. قال الحاكم: ومن تصانيفه كتاب «الأسماء والصفات»، وكتاب «الإيمان»، وكتاب «القدر»، وكتاب «الخلفاء الأربعة»، وكتاب «الرؤية»، وكتاب «الأحكام»؛ وحمل إلى بغداد، فكثر الثناء عليه -يعني: هذا التأليف-، وكتاب «الإمامة». قال الذهبي: «توفي الصبغي في شعبان سنة اثنتين وأربعين وثلاث مائة».

(٤) لم ترد في ض.

(٥) لم ترد في ي.

حَشْوِيَّةً[١]؛ يُرِيدُونَ بذلك إبطالَ الآثار[٢]؛ وعَلَامَةُ القَدَرِيَّةِ تسميَتُهُم أَهْلَ السُّنَّةِ: مجبرةً؛ وعلامةُ الجَهْمِيَّةِ تسمِيَتُهم أَهْلَ السُّنَّةِ: مشبّهةً؛ وعلامَةُ الرَّافِضَةِ تسميتهمُ أهلَ الأثرِ: نابتةً»[٣].

قال أبو عُثْمَانَ: قُلْتُ أنَا: وناصبيّة؛ وكلّ ذلك عصبيّة[٤]، ولا يَلحق أَهْلَ السُّنَّةِ إلا اسمٌ واحدٌ؛ وهو: أصحابُ الحديثِ.

---

(١) في ي: الحشوية.

(٢) ضبطها البدر: الأثر؛ وتبعه أبو اليمن؛ وأقرّ في الحاشية: أن في رسالة ابن أبي حاتم، والسنة للالكائي: الآثار؛ وكذا ثبت في «الاعتقاد الخالص»؛ ومع ذلك أهملها في المتن.

(٣) ذكره ابن أبي حاتم في «رسالة في أصول الدين»؛ وقمت بتحقيقها ضمن «مجموع في أصول اعتقاد أهل السنة». يسّر الله إتمامه، ونشره؛ ورواه اللالكائي في «أصول الاعتقاد» (١٩٧/١، ٢٠٢)، وزاد: «وعلامة المرجئة تسميتهم أهل السنة: مخالفة، ونقصانية». وذكره الذهبي في «العلو» (٢٥٦-مختصر) نقلا عن اللالكائي، وقال: «أبو حاتم، كان أحد الأعلام، ومن كبار أئمّة أهل الأثر، أدرك أبا نعيم، والأنصاري، وطبقتهما، وخرّج، وعدّل، وكان جاريا في مضمار قرينه، وقريبه: الحافظ أبي زرعة؛ حدّث عنه أبو داود، والكبار؛ وتوفي سنة سبع وسبعين ومائتين». وذكره أيضا شيخ الإسلام ابن تيمية في «تلبيس الجهمية» (٥٠٧/٦).

(٤) في الأصل: «وعلامة الرافضة تسميتهم أهل الأثر نابتة، وناصبة. قلت: وكل ذلك عصبية»؛ وفي ض: «وعلامة الرافضة تسميتهم أهل الأثر نابتة، وناصبية...» وسقطت بقية العبارة؛ والمثبت من ي؛ وهو موافق لما ثبت في «الاعتقاد الخالص» (٣٢٨)؛ وأنّ لفظ: «ناصبية» من زيادة المصنّف؛ وقد نصّ على ذلك ابن العطار، فقال: «وعلامة الرافضة: تسميتهم أهل الأثر نابتة. وقال الإمام أبو عثمان الصابوني: وناصبة، وكل ذلك عصبية».

قال أبو عثمان: قلتُ أنَا: رأيتُ أهلَ البدع في هذه الأسماءِ، التي لَقَّبُوا[١] بها أَهْلَ السنَّةِ [-ولا يَلْحَقُهم شَيْءٌ منها فَضْلًا مِن الله ومِنَّةً-][٢]، سَلَكُوا مَعهم مَسْلَكَ المُشْرِكِينَ -لعنهم الله- مَعَ رسولِ الله ﷺ؛ فإنهم اقْتَسَمُوا[٣] القولَ فيه: فسَمَّاهُ بَعْضُهُمْ: ساحرًا؛ وبعضُهُمْ: كَاهِنًا؛ [وبعضُهُمْ: شاعرًا][٤]، وبعضُهم: مجنونًا؛ وبعضهُمْ: مَفْتُونًا؛ وبعضهُمْ: مُفْتَرِيًا، مختلفًا، مُخْتَلِقًا، كذّابًا[٥]؛ وكان النبيُّ ﷺ مِن تلك المَعَايِبِ بَعِيدًا بَرِيئًا، ولم يكن إلا رسولًا[٦]، [مصطفًى] [٧]، نَبِيًّا. قال اللهُ عَزَّوَجَلَّ[٨]: ﴿ٱنظُرۡ كَيۡفَ ضَرَبُواْ لَكَ ٱلۡأَمۡثَالَ فَضَلُّواْ فَلَا يَسۡتَطِيعُونَ سَبِيلٗا﴾.

وَكذلك المُبْتَدِعَةُ -خَذَلَهُم اللهُ- اقْتَسَمُوا القَوْلَ في حَمَلَةِ أخبارِ رسُولِ الله ﷺ[٩]، ونَقَلَةِ آثارِهِ، ورُوَاةِ أحادِيثِهِ؛..

(١) في الأصل: لقبوها؛ وفي ض: تلقبوا.

(٢) ثبتت في ي؛ وكذا نقلها ابن العطار عن المصنّف في «الاعتقاد الخالص» (٣٢٩)؛ وأهملها الجديع.

(٣) في الأصل: أقسموا؛ وقد كتبها الناسخ فيما بعد: اقتسموا؛ ووردت ثمّت في ض: أقسموا.

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) كذا في ض؛ وفي الأصل: «مفتريا، مختلفا، كذّابا»؛ وسقط: مختلقا. وفي ي: «مفتريا، مختلقا»؛ وسقط: مختلفا، كذابا.

(٦) في ض: وكان رسولا.

(٧) لم ترد في ي.

(٨) في ي: وأنزل الله تعالى.

(٩) في الأصل، وي: في حملة أخباره.

المُقْتَدِين بِهِ، المُهْتَدِين بسُنَّتِهِ[١]، [المَعْرُوفِينَ بأَصْحَابِ الحَدِيثِ][٢]؛ فسَمَّاهُمْ بَعْضُهُم: حشويةً؛ وبعضُهم: مشبِّهَة؛ وبعضهم: مجبرةً[٣]؛ وبعضُهُمْ: نَابِتَةً، وَناصبةً[٤].

وأصحابُ الحديثِ عِصامةٌ[٥] مِن هذه المَعَايِبِ، بَرِيئَةٌ [مِنْهَا][٦]، نَقِيَّةٌ، زَكِيَّةٌ، تَقِيَّة[٧]؛ وليسُوا إلَّا أَهْلَ السُّنَّةِ المُضِيَّة، والسِّيرَةِ المَرْضِيَّةِ، والسُّبُلِ

---

(١) في الأصل: المقتدين، المهتدين بسنته؛ وفي ض: المؤمنين، المهتدين بسنته؛ وفي ي: والمهتدين، المقتدين به؛ وكذا وردت في «الاعتقاد الخالص». وأسقط الجديع لفظ: المهتدين.

(٢) ثبتت في ي؛ وأهملها الجديع.

(٣) في الأصل، وض: جبرية؛ ووقع فيه تقديم وتأخير.

(٤) في الأصل، وض: وبعضهم نابتة، وبعضهم ناصبة؛ وكذا أثبتها المحققون الثلاثة؛ وما أثبته من ي أنسب؛ -ولم ينبه عليه البدر- وهو موافق لما ثبت في «الاعتقاد الخالص»؛ لأنّ الروافض هم من سموا أهل السنة بالاسمين: نابتة، وناصبة؛ كما تقدّم.

(٥) في ض: عَصَاية؛ وضبطها الناسخ بفتح العين؛ وفي ي: عصابة؛ ولم ينبه عليها البدر. وفي «الاعتقاد الخالص» (٣٢٩): مصانة؛ وقد تكون أنسب، لولا أنّه لا يقال: مُصَان؛ بل يقال: مَصُون؛ من: صنت الشيء صَوْنًا، وصيانًا، وصِيانةً؛ فهو مَصُونٌ؛ كما في «الصحاح» (٢١٥٣/٦). وقوله: عصامة؛ أي معصومة، ومحفوظة من هذه الأسماء، والألقاب؛ وأصلها من العصمة؛ وهي: المنع، والحفظ؛ وأصل العصمة: الحبل؛ وكل ما أمسك شيئا فقد عصمه؛ والعصام: رباط القربة وسيرها الذي تُحمل به...«الصحاح» (١٩٨٦/٥)، «لسان العرب» (٤٠٥/١٢).

(٦) زيادة من ض.

(٧) كذا في الأصل؛ وفي ض: بريئة منها، زكيّة، نقية؛ وسقط لفظ: تقية؛ وفي ي: بريئة، =

السَّوِيَّة، والحُجَجِ البالغة القويَّةِ؛ قد وَفَقَّهم اللهُ -تعالى- لاتِّبَاعِ كتَابِهِ، ووَحْيِهِ، وخطابِهِ، والاقتدَاءِ برَسُولِهِ ﷺ في أخبارِهِ، التي أَمَرَ بهَا أُمَّتَهُ [بالمَعْرُوفِ][١]، مِن القَوْلِ والعَمَل، وزَجَرَهُمْ فيها عنِ المنكَرِ منها، و[أَعَانَهُم على][٢] التمسُّكِ بسِيرَتِهِ، والاهتداءِ بملازمَةِ سُنَّتِهِ[٣]، وشَرَحَ صدورَهُمْ لمحبّتِهِ[٤]، ومحبَّةِ أئمَّةِ شَرِيعَتِهِ، وعلماء أمّتِهِ؛ ومَنْ أَحَبَّ قومًا فهو مَعَهُم[٥] يَوْمَ القيامةِ، بحُكْمِ قَوْلِ النبيِّ[٦] ﷺ: «المَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ»[٧].

= نقيّة، تقية؛ وسقط لفظ: زكية. ونبّه البدر على زيادة: تقية في الحاشية، وأسقطها من المتن، وتبعه في ذلك أبو اليمن.

(١) سقط من ض.

(٢) ليست في ض.

(٣) في ض: بملازمته سنة. وعبارتها في ي: «...وخطابه، وجعلهم من أَتْباع أقربِ أوليائه، وأكرمِهِم، وأعزِّهم عليه، وشرح صدورهم...»؛ وكذا وردت في «الاعتقاد الخالص» (٣٢٩).

(٤) في ض: بمحبّته.

(٥) في الأصل: منهم؛ وكذا أثبتها الجديع، وذكر في الحاشية: أن الأقرب: «معهم»؛ ليتناسب مع لفظ الحديث؛ ومع ذلك أهملها.

(٦) كذا في ي: النبي؛ وزعم البدر، أن في المخطوطة: تعالى؛ وليس بصحيح؛ فإنّ لفظ: «النبي» فيها، واضح جدا؛ وفي الأصل، وض: رسول الله.

(٧) أخرجه البخاري (٦١٦٨) ومسلم (٢٦٤٠) عن ابن مسعود، قال: «جاء رجل إلى رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله، كيف ترى في رجل أحبّ قومًا ولمَّا يلحق بهم؟! قال رسول الله:...» وذكره.

(من علامات أَهْل السُّنَّةِ)

وإحدَى علاماتِ أَهْلِ السُّنَّةِ: حُبُّهم لأَئِمَّةِ السنَّةِ(١)، وعلمائِهَا، وأَنْصَارِهَا، وَأوليَائِهَا(٢)؛ وبُغْضُهُم لأَئِمَّةِ البِدَعِ، الّذين يَدعون إلى النَّار، [وبَلَائِهَا](٣)، [ويَدُلُّونَ أصحابَهُمْ على دَارِ البَوَارِ.

(١) في ي: لأئمّتها.

(٢) وهذه من أخص العلامات التي كانت تميزّ بين أهل السنة وبين أهل البدع؛ والتي كان يمتحن بها الناس، ويعرف بها الرجل أنه من أهل السنة. وقد عقد ابن أبي حاتم أبوابا في استحقاق السنة لمحبي أئمة السنة، فقال في «الجرح والتعديل» (٢٥/١): «باب ما ذكر من استحقاق مُحِبِّي مالكِ بنِ أنس السُّنةَ». ثم رَوى بسنده عن عبد الرحمن بن مهدي، قال: «إذا رأيت حجازيًّا يحب مالكَ بنَ أنسٍ فهو صاحبُ سنَّةٍ».

ثم قال (١٨٣/١): «باب استحقاق السنة محبي حماد بن زيد». ثم روى بسنده عن عبد الرحمن بن مهدي، قال: «إذا رأيتَ بصريًّا يحب حماد بن زيد فهو صاحب سنة».

ثم قال (٢١٧/١): «باب ما يرجى من الخير لمحبِّي الأوزاعي». ثم روى بسنده عن عبد الرحمن بن مهدي، قال: «إذا رأيت الشَّامي يحبّ الأوزاعي، وأبا إسحاق الفزاري؛ فهو صاحب سنة».

ثم قال (٢٨٤/١): «باب استحقاق السنة محبي أبي إسحاق الفزاري». ثم ذكر الأثر السابق.

ثم قال (٣٠٨/١): «باب استحقاق الرجل السنة بمحبّة أحمد بن حنبل». ثم روى بسنده إلى قتيبة ابن سعيد، قال: «إذا رأيتَ الرّجلَ يحبّ أحمدَ بنَ حنبلٍ فأعلم أنه صاحب سُنة وَجماعة».

(٣) زيادة من ي؛ وثبتت في «الاعتقاد الخالص» (٣٣٠) -ونبّه عليها البدر في الحاشية، وشكّك في لفظها، فأسقطها من المتن، وأسقطها أيضا الجديع، وتبعهما أبو اليمن-. وسقطت من ي الجملة التي بعدها.

وقد زَيَّنَ اللهُ -سُبحانه- قلُوبَ أَهْلِ السنَّةِ، ونَوَّرَهَا بحُبِّ[١] عُلماء السنَّةِ؛ فَضْلًا منه جَلَّجَلَالُهُ، ومِنَّةً][٢].

أَخبرنا الحاكمُ أبو عبدِ الله[٣] الحافظُ -أَسكنه اللهُ وإِيَّانَا الجَنّة- قال: حدثنا محمدُ بنُ إبراهيمَ بنِ الفَضْلِ المزكّي، قال: حدثنا أحمدُ بنُ سَلَمَةَ، قَال: «قَرَأَ علينا أبو رَجَاءٍ قُتَيْبَةُ بنُ سعيدٍ: كتاب «الإيمان» له، فكان في آخره: فإذا رأيتَ الرجُلَ يُحِبُّ سفيانَ الثوريَّ، ومالكَ بنَ أنسٍ، والأوزاعيَّ، وشُعْبَةَ، وابنَ المبارك، وأبا الأحوص، وشَرِيكًا، ووَكِيعًا، ويحيي بنَ سعيدٍ، وعبدَ الرحمن بنَ مهدي: فاعْلَمْ أَنَّهُ صَاحِبُ سُنَّةٍ.

قال أحمدُ بنُ سَلَمَةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: فأَلْحَقْتُ[٤] بخَطِّي [تَحْتَهُ][٥]: ويَحْيَى بنَ يحيي، وأحمدَ بنَ حنبلٍ، وإسحاقَ بنَ إبراهيمَ بنِ راهُويَهْ الحنظليَّ؛ فلَمَّا انْتَهَى إلى هذَا المَوضع، نَظَرَ إلينَا [أهلُ][٦] نَيْسَابُورٍ، فَقَال: هؤلاء القَوْمُ[٧]، يُبْغِضُونَ[٨] يحيي

(١) في ض: لحبّ.

(٢) هذه الفقرة، سقطت من ي؛ وسقط من ض، لفظ: ومنة.

(٣) في الأصل: بن عبد الله؛ وهو غلط.

(٤) في ض: فألحقته.

(٥) ليست في ي.

(٦) سقط من ض.

(٧) في ض: وقالوا هل إلى القوم؛ وهو تحريف.

(٨) كذا في النسخ المعتمدة: يبغضون؛ وضبطها الجديع: يتعصّبون -وتبعه أبو اليمن-، وذكر في الحاشية أنها في نسخة، وأنّها الصواب، وزعم أنّ لفظ: «يبغضون» تحريف.

ابنَ يحيى! فقُلْنَا لَه: يا أبا رجاءٍ، مَنْ يحيى بن يحيى[١]؟! قال: رَجُلٌ صالحٌ، إمامُ المسلِمِينَ[٢]؛ وإسحاقُ بنُ إبراهيمَ إمَامٌ؛ وأحمدُ بنُ حنبلٍ [عِنْدِي][٣] أَكْبَرُ[٤] ممَّن[٥] سَمَّيْتُهُم كُلِّهُمْ»[٦].

قال أبو عثمانَ: [وأنَا ألحقتُ بهؤلاء، الذين ذَكَرَهم قُتَيْبَةُ[٧] بنُ سعيدٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أنّ مَن أَحَبَّهُم فهو صاحبُ سنَّةٍ، مِن][٨] أئمَّةِ أَهل الحديثِ، الّذين بهِم يَقْتَدُون[٩]، وبِهَدْيِهِم[١٠] يَهْتَدُون، ومِن جُملَتِهِم، [ومُتَّبِعِيهِم، وشِيعَتِهم][١١] أَنْفُسِهِم: يُعَدُّونَ،

---

(١) هو يحيى بن يحيى بن بكر بن عبد الرحمن، أبو زكريا التميمي، المِنْقَري، النيسابوري، الحافظ. قال الذهبي في «السير» (١٠/٥١٢): «شيخ الإسلام، وعالم خراسان». وقال الحافظ في «التقريب»: «ثقة ثبت إمام».

(٢) في ي: إمامٌ للمسلمين.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) في ض: أخير.

(٥) كذا في جميع النسخ؛ ضبطها البدر: من؛ وذكر في الحاشية أنّ في المخطوطة: ممن؛ ومع ذلك أهملها، وتبعه في ذلك أبو اليمن.

(٦) رواه الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (ص: ٧١) من طريق جعفر بن محمد القاضي قال: «سمعت قتيبة بن سعيد يقول:...» وذكره.

(٧) في ض: وأنا ألحقت هؤلاء الذين ألحقتهم، ذكرتهم. قال قتيبة بن سعيد...؛ وضبطه البدر: الذين ذكر قتيبة؛ وتبعه أبو اليمن.

(٨) سقطت العبارة من ي، وكتب مكانها: و؛ ولم ينبّه عليها البدر.

(٩) في ض، وي: يَعتدُّون.

(١٠) في ض: وبهداهم.

(١١) لم ترد في ي؛ ولم يرد في ض، لفظ: وشيعتهم؛ وأسقط البدر: ومتبعيهم.

وفي اتّباعِ[١] آثَارِهم، [يَجِدُّون، ويَشدّون أكثر من هؤلاء، الذين عدّهم قُتيبة بنُ سعيدٍ][٢]؛ منهم:

محمدُ بنُ إدْرِيسَ الشَّافِعِيُّ [المُطَّلِبِيُّ، الإمامُ المقدَّمُ، والسيِّدُ المُعَظَّم، العظِيمُ المِنَّة[٣] على أهْلِ الإسلام والسُّنةِ، المُوَفَّقُ، المُلَقَّنُ[٤]، المُلْهَمُ، المسدَّدُ، الذي عَمِلَ في دينِ الله، وسنَّةِ رسولِهِ ﷺ: مِن النَّصْرِ[٥] لهُمَا، والذَّبِّ عنهُمَا، ما لم يَعْمَلْه أحدٌ مِن علمَاءِ عَصْرِهِ، ومِن بَعْدَه[٦] ....

---

(١) في الأصل: وفي اتباعهم.

(٢) كذا في ي؛ ونبه عليها البدر في الحاشية، وأهملها في المتن؛ بينما أسقطها الجديع، وتبعه أبو اليمن. وفي الأصل: يجدون جماعة آخرين؛ وض: أخرى.

(٣) في ض: المنيّة.

(٤) أي المفهِم؛ من: لقّنه الكلام: فَهَّمَه إيّاه؛ وقد لَقَّنَني فلانٌ كلامًا تلقِينًا؛ أي: فَهَّمَني منه ما لم أفهم. والتلقين: كالتفهيم، انظر «لسان العرب» (١٣/٣٩٠).

(٥) في ض: النصرة.

(٦) جاء بعده الإمام أحمد، فامتحن في مسألة خلق القرآن، وابتلي ابتلاء عظيما، وزلزل زلزالا شديدا؛ فنصر الله به السنّة، وقمع البدعة، وأخمد الفتنة، حتى قال فيه علي ابن المديني: «إنّ الله –عز وجل- أعزّ هذا الدين برجلين، ليس لهما ثالث: أبو بكر الصديق يوم الردّة، وأحمد بن حنبل يوم المحنة» رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٦/٩٠) وابن الجوزي في «مناقب الإمام أحمد» (١٤٨) وعبد الغني المقدسي في كتابه «محنة الإمام أحمد» (٣١)؛ وصار إمام السنة بلا مدافعة، بل إذا أطلق لفظ الإمام ينصرف إليه؛ وكان الأئمّة ينتسبون إليه في الاعتقاد، حتى قال أبو الحسن الأشعري في «الإبانة» (٢٠): «قولنا الذي نقول به، وديانتنا التي ندين بها: التمسّك بكتاب الله ربنا عَزَّوَجَلَّ، وبسنة =

][1].

ومِنهم الَّذِينَ كانوا قَبْلَ الشافعيِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ[2]؛ كـ[الفُقَهاءِ السَّبْعَةِ، الذين؛

= نبينا محمد ﷺ، وما روى عن السادة الصحابة، والتابعين، وأئمّة الحديث؛ ونحن بذلك معتصمون، وبما كان يقول به أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل - نضر الله وجهه، ورفع درجته، وأجزل مثوبته - قائلون، ولما خالف قوله مخالفون؛ لأنّه الإمام الفاضل، والرئيس الكامل، الذي أبان الله به الحق، ودفع به الضلال، وأوضح به المنهاج، وقمع به بدع المبتدعين، وزيغ الزائغين، وشكّ الشاكين؛ فرحمة الله عليه؛ من إمام مقدّم، وجليل معظّم، وكبير مفهم». وتقدّم قول ابن جرير الطبري: «ولا قول في ذلك عندنا يُجَوِّز أن نقولَه غير قوله؛ إذ لم يكن لنا فيه إمامٌ، نأتمّ به سواه؛ وفيه الكفاية والمقنع؛ وهو الإمام المُتَبَّعُ -رحمة الله عليه، ورضوانه-». وهو ما أوضحه شيخ الإسلام ابن تيمية في «تلبيس الجهمية» (٣/٥٥٠)، حيث قال: «ولهذا مازال كثير من أئمّة الطوائف الفقهاء، وأهل الحديث، والصوفية -وإن كانوا في فروع الشريعة مُتَّبعين بعض أئمّة المسلمين -رضي الله عنهم أجمعين- فإنهم يقولون: نحن في الأصول، أو في السنة على مذهب أحمد بن حنبل. لا يقولون ذلك لاختصاص أحمد بقول لم يقله الأئمّة، ولا طعنًا في غيره من الأئمّة بمخالفة السنة؛ بل لأنّه أظهر من السنة، التي اتّفقت عليها الأئمّة قبله أكثر مما أظهره غيره؛ فظهر تأثير ذلك لوقوعه وقت الحاجة إليه، وظهور المخالفين للسنّة، وقلّة أنصار الحقّ وأعوانه، حتى كانوا يشبّهون قيامه بأمر الدين، ومنعه من تحريف المبتدعين، المشابهين للمرتدين: بأبي بكر يوم الردّة، وعُمر يوم السقيفة، وعثمان يوم الدار، وعليٍّ يوم حروراء، ونحو ذلك».

(١) هذه الفقرة كلها، ليست في ي؛ وورد فيها تقديم وتأخير في العبارة؛ ولفظها: منهم محمد ابن إدريس الشافعي، والليث بن سعد المصري...

(٢) في ي: ومن قبلهم.

أَوَّلُهُمْ][(١)]: سَعِيدُ بنُ جُبَيْر، وكالزُّهْرِيِّ، والشَّعْبِيِّ، والتَّيْمِيِّ.

ومِن بعدهم: كاللَّيْثِ بنِ سَعْدٍ المصريِّ، والأوزاعِيِّ، والثَّوْرِيِّ، وسفيانَ بنِ عُيَيْنَةَ الهِلَالِيِّ، وحَمَّادِ بنِ سَلَمَة بنِ دينار، وحمّادِ بنِ زَيْدِ بنِ دِرْهَم، ويونُس بنِ عُبَيْد، وأَيُّوبَ السِّخْتِيَاني، وابْنِ عَوْنٍ[(٢)]، [ونُظَرَائِهِم][(٣)].

[ومِنْ بَعْدَهِم، مثلُ: يزيدَ بنِ هارُونَ الوَاسِطِيِّ، وعبدِ الرزاق بنِ هَمَّامٍ الصَّنْعَانِيِّ، [ووَكِيعِ بنِ الجَرَّاحِ الرُّوَاسِيِّ][(٤)]، وجَرِيرِ بنِ عبدِ الحميد الضَّبِّيِّ][(٥)].

ومِن بَعْدِهِم، مثلُ: محمدِ بنِ يحيى[(٦)] الذُّهْلِيِّ، ومحمدِ بنِ إسماعيلَ البُخَارِيِّ، ومسلمِ بنِ الحَجَّاجِ القُشَيْرِيِّ[(٧)]، وأبي داودَ السِّجِسْتَانِيِّ، وأبي زُرْعَةَ الرَّازِيِّ،

---

(١) ثبتت في ي؛ وأهملها المحققون الثلاثة.

(٢) في ض: وابن عوف؛ وهو تحريف، أو خطأ؛ وابن عون: هو عبد الله بن عون بن أَرْطَبَان المزّي، أبو عون البصري. قال فيه الحافظ في «التقريب»: «ثقة، ثبت، فاضل، من أقران أيوب؛ في العلم، والعمل، والسنّ».

(٣) سقط من ي، وسقط أيضا من الأعلام: الثوري؛ ووقع فيها تقديم وتأخير.

(٤) زيادة من ي؛ وأهملها المحققون الثلاثة.

(٥) ليست في ض.

(٦) في ض: يحيى بن يحيى؛ وهو خطأ؛ فإنّ يحيى بن يحيى؛ وهو التميمي الحنظلي؛ قد تقدّم ذكره؛ ومحمد بن يحيى الذهلي؛ هو محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس بن ذُؤَيْب الذهلي، أبو عبد الله النيسابوري، الإمام، الحافظ. قال الذهبي في «السير» (١٢/٢٧٣): «الإمام، العلّامة، الحافظ، البارع، شيخ الإسلام، وعالم أهل المشرق، وإمام أهل الحديث بخراسان». وقال الحافظ في «التقريب»: ثقة حافظ جليل.

(٧) في ض: القَيسي؛ وهو تحريف.

وأبي حاتمٍ الرَّازِيِّ، [وابنِهِ][١]، ومحمدِ بنِ مسلمِ بنِ وَارَةَ الرَّازِيِّ، [ومحمدِ بنِ أَسْلَمَ الطُوسِيِّ][٢]، وأبي سَعِيدٍ عثمانَ بنِ سَعِيد الدَّارِمِيِّ السِّجْزِيِّ، والإمامِ محمَّدِ بنِ إسْحَاقَ بنِ خُزَيْمَةَ النَّيْسَابُورِيِّ -[الذي كان يُدْعى إِمَامَ الأئمَّةِ؛ ولَعَمْرِي، كان إمامَ الأئمَّةِ في عصرِهِ ووَقْتِهِ][٣]، [٤]وأبي يعقوبَ إسحاقَ بنِ إسماعيلَ البُسْتِيِّ، [وأبي يعقوبَ الزَّاهِدِ السِّجِسْتَانِيِّ، والحَسَنِ بنِ عَلِيٍّ الطَبَرِيِّ، والحسن بنِ سفيَانَ الفَسَوِيِّ][٥]، وجَدِّي مِن قِبَلِ أبويَّ[٦]: أَبِي سَعيد يحيى بنِ منصورٍ الزَّاهِدِ الهَرَوِيِّ، وأَبِي حاتمٍ عَدِيِّ بنِ حَمْدُويَهْ الصَّابُونِيِّ، ووَلَدَيْهِ، سَيْفَيِّ السنَّةِ: أبي عبدِ الله الصَّابُونِيِّ، وأبي عبدِ الرحمن الصَّابُونِيِّ.

وغَيْرِهِمْ مِن أئمَّةِ السُّنَّةِ، [الَّذِينَ كَانُوا][٧] مُتَمَسِّكِينَ بها، نَاصِرِينَ لها، دَاعِينَ إليها، دَالِّينَ[٨] عليها.

---

(١) سقط من ي.

(٢) سقط من ي.

(٣) في ض: «كان يُدْعى إِمَامَ الأئمَّةِ؛ وكان إمامَ الأئمَّةِ في عصرِهِ»؛ وسقطت من ي.

(٤) في ض، زيادة بين ابن خزيمة، وبين أبي يعقوب: «وأبي سعد عثمان بن سعد السِّجزي»؛ وهو نفسه أبو سعيد عثمان بن سعيد الدارمي السِّجزي؛ إلا أنّه وقع فيه تحريف سعيد إلى سعد.

(٥) زيادة من ي؛ وأسقطها الجديع، وأثبت البدر: الحسن بن سفيان الفسوي فقط؛ وتبعه أبو اليمن.

(٦) ضبطها البدر: أبي؛ بالإفراد؛ وهو غلط.

(٧) هذه الجملة، ثبتت في ي؛ نبه عليها البدر في الحاشية، وأسقطها في المتن، وتبعه أبو اليمن.

(٨) حرّفها البدر إلى: والين، وتبعه أبو اليمن.

(إجماع أصحاب الحديث، وأئمة السنّة على هذا المعتقد، وعلى قهر أهل البدع)

وهذه الجُمَلُ[١]، التي أَثْبَتُّهَا في هَذَا الجُزْءِ، كانت مُعْتَقَدَ جَمِيعِهِم[٢]، لم يخالِفْ فيها بعضُهُم [بعضًا][٣]، [ولم يَثْبُتْ عن أَحِدٍ مِنْهُمْ بما يُضَادُّهَا، رِضًا][٤]؛ بل أَجْمَعوا عَليها كُلِّهَا.

وأَجْمَعُوا كُلُّهُم عَلَى القَوْلِ[٥]، بِقَهْرِ[٦] أهلِ البِدَعِ، وإِذْلَالِهِم، وإِخْزَائِهِمْ، وإبعادِهِم، وإِقْصَائِهِم، والتّباعدِ مِنهم، [والإعراض عَنهم][٧]، ومِن مُصَاحَبَتِهم، ومُعَاشَرَتِهِم[٨]،[ومُجَادَلَتِهِم][٩]،...

(١) في ض، وي: وهذه الجملة.

(٢) في ي: اعتقاد جميعم.

(٣) أسقطه الجديع.

(٤) ثبتت في ي؛ وأسقطها الجديع؛ وأسقط أبو اليمن لفظ: رضا؛ ولعل السبب ذلك: أنّ البدر لم يهتد لقراءتها، وضبطها: رضى، وقال في الحاشية: كذا رسمها في المخطوطة. ومقصود المصنف أنه لم يثبت عن أحد من السلف خالف تلك الأصول عن رضا، واختيار، وقصد، وتعنّت -وحاشاهم-، بل إذا وجد من خالف بعضها، فإنّها هو عن رأي، واجتهاد، وتأويل سائغ.

(٥) وفي الأصل، وض: واتّفقوا مع ذلك على القول.

(٦) في ض: يَقْهَر.

(٧) ثبتت في ي؛ وقد أسقطها المحققون الثلاثة.

(٨) في ض: ومن صحبتهم، وعشرتهم؛ وفي ي: وعن صحبتهم؛ وسقط لفظ: وعشرتهم.

(٩) ثبتت في ي؛ ونبّه عليها البدر في الحاشية، وأسقطها في المتن، وأسقطها أيضا الجديع، وتبعهما أبو اليمن.

والتَّقَرُّبِ إلى اللهِ -تعالى- بمُجَانَبَتِهم[١]، [وبُغْضِهِم][٢]، ومُهَاجَرَتِهِمْ[٣].



(١) ليست في ي.

(٢) ثبتت في ي؛ وأهملها المحققون الثلاثة؛ إلا أن البدر نبّه عليها في الحاشية.

(٣) في ض: وهجرهم.

(إقرار المصنّف على اتّباعه لآثار أهل السنة، ونصيحته ألا يتبع غير سبيلهم)

قال الشيخ أبو عثمان[١] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وأنَا -بفَضْلِ اللهِ، [ومَنِّهِ][٢]- مُتَّبِعٌ لآثارِهِم، مُسْتَضِيءٌ[٣] بأَنْوَارِهم، نَاصِحٌ لإخْوَانِي[٤]، وأصْحَابِي: أن لا يَزِيغُوا عَن مَنَارِهم، ولا يَتَّبِعُوا غَيْرَ سبيلِهِم[٥]، ولا يَشْتَغِلُوا بهذه المُحْدَثَاتِ مِن البِدَعِ، التي اشْتَهَرَتْ[٦] فيمَا بَيْنَ المسلمِينَ، [والمَنَاكِيرِ مِن المسائِلِ، التي][٧] ظَهَرَتْ، [وَانْتَشَرَت][٨]؛ ولو جَرَتْ واحدةٌ مِنها على لِسَانِ وَاحِدٍ في عَصْرِ أولئك الأئمَّةِ لَهَجَرُوه، وبَدَّعُوه، أو كَفَّرُوه[٩]، وَأصابوه بكلِّ سُوءٍ، ومَكْرُوهٍ.

فَلَا يَغُرَّنَّ إخواني -حفظهم الله- كَثْرَةُ أهلِ البِدعِ، [وانْتِشَارِهِم في النَّوَاحِي، واسْتِيلَائِهِمْ على العبادِ[١٠]؛ فإنَّ وُفُورَ أهلِ البَاطِلِ، وقِلَّةِ عَدَدِ أهلِ الحَقِّ: مِن

(١) في الأصل، وض: الأستاذ الإمام.

(٢) زيادة من ي.

(٣) في ض: مستبين.

(٤) في الأصل، وض: ناصح إخواني.

(٥) في الأصل، وض: غير أقوالهم.

(٦) في ض: استمرّت.

(٧) ثبتت في ي؛ وكتب مكانها في الأصل، وض: و؛ فصارت العبارة كذا: اشتهرت فيما بين المسلمين، وظهرت. وأسقطها الجديع.

(٨) سقطت من ي.

(٩) كذا في ي؛ وفي ض: ولبدّعوه وكفّروه، وفي الأصل: «ولكذّبوه» مكان «أو كفروه». وزعم البدر أن في المخطوطة: أو لكفروه. كذا ضبطها: بزيادة لام التأكيد؛ وليس بصحيح.

(١٠) هذه العبارة، أهملها البدر، وتبعه أبو اليمن.

علامة اقترابِ اليَوْمِ الحَقِّ؛ فقد قال الرسولُ ﷺ][١]: «إنَّ مِنْ عَلَامَاتِ السَّاعَةِ وَاقْتِرَابِهَا، أَنْ يَقِلَّ العِلْمُ، وَيَكْثُرَ الجَهْلُ»[٢].

والعِلْمُ هُوَ السُّنَّةُ، والجَهْلُ هو البِدْعَةُ.

[وقال ﷺ: «إنَّ الإيمَانَ لَيَأْرِزُ إلَى المَدِينَةِ، كَمَا تَأْرِزُ الحَيَّةُ إلَى جُحْرِهَا»[٣].

وقال ﷺ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ [حَتَّى لَا يَبْقَى عَلَى وَجْهِ][٤] الأَرْضِ أَحَدٌ، يَقُولُ: اللهُ»[٥]][٦].

ومَن تَمَسَّكَ اليومَ بسُنَّةِ رسولِ الله ﷺ، وعَمِلَ بها، واسْتَقَامَ عليها[٧]، ودَعَا [الخَلْقَ][٨] إليها: كَانَ أَجْرُه أَوْفَرَ، وأَكْثَرَ مِن أَجْرِ مَن جَرَى على هَذِهِ الجُمْلَةِ في

(١) في الأصل، وض: ووفور عددهم؛ فإنّ ذلك من أمارات اقتراب السّاعة؛ إذ الرسول ﷺ، قال...؛ وكذا أثبتها الجديع؛ وأهمل الزيادات التي في ي.

(٢) أخرجه البخاري (٨١) عن أنس؛ لكن دون قوله: «واقترابها».

(٣) أخرجه البخاري (١٨٧٦) ومسلم (١٤٧) عن أبي هريرة.

(٤) لم يهتد البدر إلى قراءتها؛ فوضع مكانها خطوطا متتابعة؛ بينما أثبت أبو اليمن عبارة: «وفي الأرض أحد..»؛ ولم يثبت هذا اللفظ في كتب الحديث؛ بل معناه غير مستقيم؛ وما أثبته هو الصواب؛ وهو ظاهر في النسخة.

(٥) أخرجه البزار (٦٦٠٠) عن أنس بهذا اللفظ، لكن بتكرار اسم الجلالة: «الله الله»؛ ورواه مسلم (١٤٨)، ولفظه: «لا تقوم الساعة حتى لا يقال في الأرض: الله، الله».

(٦) ثبتت في ي؛ وأهملها الجديع.

(٧) في ض: وداوم عليها.

(٨) زيادة من ي، وقد أصابها خروم، لكن استدركتها من «الاعتقاد الخالص» (٢٤١)، فقد نقلها ابن العطار عن المصنف؛ وأهملها البدر، وتبعه أبو اليمن؛ وكتبها الجديع: «ودعا =

أوائلِ[١] الإسلام والمِلَّةِ؛ إذِ الرَّسُولُ [المُصْطَفَى][٢] ﷺ، قال: «لَهُ أُجْرُ خَمْسِينَ. فَقِيلَ: خَمْسِينَ مِنْهُمْ؟! قَالَ: بَلْ مِنْكُمْ»[٣].

وإنما قَالَ ﷺ [ذلك لمَن][٤] يَعْمَلُ بسُنَّتِه عند فَسَادِ أُمَّتِه.

قَال أبو عثمان: وَجَدْتُ في كتابِ الشَّيْخِ الإمَامِ جَدِّي أبي عبدِ الله محمدِ ابنِ عديٍّ بنِ حَمْدُويَهْ الصَّابُونِيِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أخبرنا أبو العبّاسِ الحَسَنُ[٥] بنُ سفيانَ النَّسَوِيُّ: أنّ العبّاسَ بنَ صُبْح[٦]، حدّثهم، قال: حدثنا عبدُ الجَبَّارِ بنُ

= بالسنة إليها».

(١) في «الاعتقاد الخالص»: في أول.

(٢) لم يرد في ض، وي.

(٣) أخرجه المروزي في «السنة» (٣٢) والطبراني في «الكبير» (١١٧/١٧) وفي «الأوسط» (٣١٢١) وفي «مسند الشاميين» (١٧) عن عُتْبَةَ بنِ غَزْوَانَ أخي بَنِي مَازِنِ بنِ صَعْصَعَة -وكان من الصحابة- أنّ رسول الله ﷺ، قال: «إنّ من ورائكم أيّامَ الصبر، للمتمسّك فيهنّ يومئذ بما أنتم عليه أجر خمسين منكم...» وذكره؛ وصحّحه الشيخ الألباني في «الصحيحة» (٤٩٤)؛ وللحديث شواهد، كما في المصدر السابق.

(٤) في ي: في رجل.

(٥) في ض: الحسين؛ وهو خطأ؛ وهو الحَسَن بن سُفيان بن عامر بن عبد العزيز بن النُّعْمان أبو العباس الشيباني، الخراساني، النسوي، صاحب «المسند». قال أبو عبد الله الحاكم في «تاريخ نيسابور» (٨٣٤): «الحسن بن سفيان بن عامر بن عبد العزيز بن النعمان بن عطاء الشيباني، أبو العباس النسوي؛ من قرية «بالوز»؛ وهي على ثلث فراسخ من بلد النيسابوري؛ ومحدّث خراسان في عصره؛ وتوفي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ سنه ثلاث وثلاثمائة». ووصفه الذهبي، فقال في «السير» (١٥٧/١٤): «الإمام، الحافظ، الثبت».

(٦) في الأصل، وض: صُبَيح -مصغّرا- وكذا أثبتها المحققون الثلاثة؛ وكذا ورد في بعض =

مُظَاهِرٍ[(١)]، قال: حدثني مَعْمَرُ بنُ راشدٍ، قال: سمعتُ ابنَ شهابٍ الزُّهْرِيَّ، يقول: «تَعْلِيمُ سُنَّةٍ أَفْضَلُ مِنْ عِبَادَةِ مِائَتَيِّ سَنَةٍ»[(٢)].

أخبرنا أبو بكرٍ محمدُ بنُ عبدِ الله بنِ محمدِ بنِ زكريا الشَّيْبَانِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ،

= كتب التراجم -ولعل الخطأ من الناسخ، أو المحقّق-؛ وصوابه: صُبْح -مكبّرا-؛ كما في ي. قال ابن المبرد في «ضبط من غبر فيمن قيّده ابن حجر» (١١٥٣-ضمن رسائل ابن المبرد): صُبحْ الخَلَّال: عباس بن الوليد بن صُبْح: بضمّ الصاد المهملة، وسكون الباء الموحدة. الخَلَّال: بالخاء المعجمة، وتشديد اللام؛ وكذا ضبط في كثير من كتب التراجم، والمسانيد. قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١١٧٩): «عباس بن الوليد بن صبح الدمشقي، المعروف بالخلّال السّلمي، أبو الفضل. سئل أبي عنه؟ فقال: شيخ». وكذا ضبطه الذهبي في «تاريخ الإسلام» (١١٥٥/٥)، وقال -بعد أن نقل قول أبي حاتم-: «وقال غيره: كان عالما بالأخبار والرجال، فاضلًا». وذكره ابن حبان في «الثقات» (١٤٧٤٤) -مكبّرا-، وقال: «مستقيم الأمر في الحديث». وذكره المزّي في «تهذيب الكمال» (٢٥٢/١٤)، والذهبي في «تذهيبه» (٧٩/٥)، وابن حجر في «تهذيبه» (١٣١/٥)، ومغلطاي في «إكماله» (٢٢١/٧)، وغيرهم. قال الحافظ في «التقريب»: «عباس بن الوليد بن صبح الخلال السّلّمي، أبو الفضل الدمشقي: صدوق»؛ ولم ينتبه إليه المحقّقون، بل قال الجديع: لم أقف على ترجمته.

(١) في ض: بن طاهر؛ وكذا أثبته البدر، وتبعه أبو اليمن؛ وهو تحريف؛ والصواب ما أثبته؛ وهو عبد الجبار بن مظاهر الجُشَمِي؛ وسيأتي ذكره بعد قليل؛ ولم يهتدِ المحققون الثلاثة إلى ترجمته.

(٢) رواه الهروي في «ذم الكلام» (٨٤٣) وابن حبان في «الثقات» (١٤١٧٦) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦/٤٣) عن عبّاس بن صبح به؛ وإسناده حسن؛ عبد الجبار بن مظاهر الجشمي، ذكره ابن حبان في «الثقات»، وروى له هذا الأثر؛ وذكره أيضا ابن قطلوبغا في «الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة» (٦٣٦١)؛ والعباس بن صبح؛ صدوق؛ كما تقدّم.

قال: أنبأنا أبو العبّاسِ محمدُ بنُ عبدِ الرحمن الدَّغُولِيُّ[١]، قال: سمعتُ محمدَ بنَ حاتمٍ المُظَفَّرِيَّ، يقول: سمعتُ عَمْرَو بنَ محمدٍ، يقول: «كَانَ أَبُو [مُعَاوِيَةَ] [٢] الضَّرِيرُ يُحَدِّثُ هَارُونَ الرَّشِيدَ، فحدَّثَه بحَدِيثِ أبي هريرةَ، [أنّه][٣]: «احْتَجَّ آدَمُ وَمُوسَى»[٤]. فقال عَلِيُّ[٥] بنُ جعفرٍ: كيف هذا، وبَيْنَ آدَمَ ومُوسَى ما بَيْنَهُما؟! قال: فَوَثَبَ بِهِ[٦] هَارُونُ، وقال: يُحَدِّثُكُ[٧] عَنِ الرسولِ ﷺ، وتُعَارِضُه بِكَيْفَ؟! قال: فما زال يقوله، حتى سكن عنه»[٨].

---

(١) زعم البدر أن في المخطوطة: الدخولي؛ وليس بصحيح.

(٢) بياض في ض، واستدركتها من بقية النسخ.

(٣) زيادة من ض.

(٤) أخرجه البخاري (٦٦١٤) ومسلم (٢٦٥٢) عن أبي هريرة.

(٥) في الأصل، وض: عيسى؛ وكذا أثبته الجديع، وأبو اليمن؛ وهو غلط، أو تحريف؛ والتصويب من ي؛ وكذا من مصادر التخريج؛ وذكروا أنّه عمّ هارون الرشيد علي؛ ويؤكّده أن عيسى بن جعفر؛ وهو ابن أبي جعفر المنصور؛ أخو زبيدة، لم يلق الرشيد. قال الخطيب في ترجمته، من كتابه «تاريخ بغداد» (٤٧٩/١٢): «عيسى بن جعفر بن أبي جعفر المنصور؛ كان من وجوه بني هاشم، وسراتهم، وولي إمارة البصرة، وخرج من بغداد يقصد هارون الرشيد -وهو إذ ذاك بخراسان- فأدركه أَجَلُهُ بالدسكرة من طريق حلوان». ونقله ابن الجوزي في «المنتظم» (٢٠٨/٩)، وزاد: « فتوفي في هذه السنة». يعني سنة اثنتين وتسعين ومائة.

(٦) في ض: وثب إليه.

(٧) في ي: نحدّثك.

(٨) سند المصنّف، فيه محمد بن حاتم المظفري؛ لم أجد من ترجم له، وقد روى عنه البيهقي في «الشعب» (٨٦٢٩) من طريق أبي العباس الدغولي، أنّه قال: «اتّق شرّ من =

[قال أبو عثمان][(١)]: هَكَذا يَنْبَغِي للمرءِ أن يُعَظِّمَ أخبارَ رَسُولِ الله ﷺ، ويُقَابِلَها بالقَبُولِ، والتَّسْلِيمِ، والتّصدِيقِ، وينكرَ أَشَدَّ الإنكَارِ على مَن يَسْلُكُ [فيها][(٢)] غَيْرَ هذا الطريقِ، الَّذِي سَلَكَه هَارُونُ الرَّشِيدُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ [مَعَ مَنِ اعْتَرَضَ على الخَبَرِ الصحيحِ، الذي سمعه: بكيف؟ على طريقِ الإنكارِ][(٣)]، والاستبعاد

= يصحبك لنائلة». ونقله السخاوي في «المقاصد الحسنة» (٦١). وأخرجه الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١٨١/٢) وعنه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٣٤/٣) وابن الجوزي في «المنتظم» (٣٢٤/٨)، وذكره الذهبي في «تاريخ الإسلام» (١٢٢٣/٤)، وفي «السير» (٢٨٨/٩)، وابن كثير في «البداية» (٣١/١٤)؛ قال الفسوي: سمعت علي بن المديني، يقول: قال محمد ابن خازم (وهو أبو معاوية الضرير): «كنت أقرأ حديث الأعمش عن أبي صالح على أمير المؤمنين هارون...»، وذكره بنحوه؛ وقال في آخره: «قال: فغضب هارون، وقال: من طرح إليك هذا؟! وأمر به. قال: فحبس، ووكّل بي من حَشَمِهِ من أدخلني عليه في محبسه. فقال: يا محمد، والله ما هو إلا شيء خطر ببالي -وحلف لي بالعتق، وصدقة المال، وغير ذلك من مغلّظات الأَيمان- ما سمعت من أحد، ولا جرى بيني وبين أحد في هذا كلام، وما هو إلا شيء خطر على بالي. قال: فلمّا رجعت إلى أمير المؤمنين كلّمته، قال: ليدلّني على من طرح إليه هذا الكلام. فقلت: يا أمير المؤمنين، قد حلف بالعتق، وبمغلظات الأيمان: إنّه إنما شيء خطر على بالي، لم يجرِ بيني وبين أحد فيه كلام. قال: فأمر به فأطلق من الحبس. وقال لي: يا محمد، ويحك! إنما توهّمت أنّه طرح إليه بعض الملحدين هذا الكلام، الذي خرج منه، فيدلّني عليهم فأستبيحهم، وإلا فأنا على يقين أنّ القرشي لا يتزندق. قال هذا أو نحوه من الكلام»؛ وإسناده صحيح على شرط البخاري.

(١) زيادة من ي؛ وزعم البدر أنّها غير مقروءة.

(٢) في ض: من سلك؛ وسقط: فيها.

(٣) سقطت من ض.

له[١]، ولم يَتَلَقَّهُ بالقَبُولِ؛ كما يَجِبُ أن يَتَلَقَّى جَمِيعَ ما يَرِدُ[٢] من الرسول ﷺ[٣].



(١) ضبطها البدر: على طريق الإنكار له، والابتعاد منه؛ وتبعه أبو اليمن.

(٢) في ض: ما يُذْكر.

(٣) وردت العبارة في ي بلفظ: «هكذا ينبغي أن يقول مَن لدينه عنده قدر، وفي قلبه لأخبار الرسول ﷺ قَبُولٌ، ولها تصديقٌ، وتعظيم، وتَوْقِير؛ ومَن لم يصدِّقْه في أخباره، وَلم يُعظّمه، وَلَمْ يوقّره؛ فهو الدَّنِيءُ، الحَقِير، الغَوِيُّ، [الشّقيّ]، الذي مأواه جهنّم وبئس المصير». وما بين المعقوفتين طمس، استدركته من «الاعتقاد الخالص» (٣٤٥)؛ ولم ينبّه عليها البدر.

(خاتمة المصنف)

جَعَلَنَا اللهُ -سبحانه- [وإِيَّاكُمْ][(١)] مِن الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ القول فيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَه، ويَتَمَسَّكُون[(٢)] في دُنْيَاهم مُدَّةَ مَحْيَاهُم[(٣)] بالكتابِ والسُّنةِ، وجَنَّبَنا[(٤)] الأهوَاءَ المُضِلَّةَ، والآراء المُضْمَحِلَّةَ، والأَسْوَاءَ المُذِلَّةَ -فَضْلًا منه، ومِنَّةً- [ويَجْمَعُ بَيْنَنَا وبَيْنَ علمَاءِ الأُمَّةِ، أنصَارِ السنَّةِ ... الجنّة بفضله ....][(٥)].

آخر الكتاب، والحمد لله وحده، وصلواته على محمد وآله، وصحبه وسلّم تسليما.



---

(١) زيادة من ض.

(٢) في ي: طمس؛ ونقل ابن العطار العبارة في «الاعتقاد الخالص»: ويستمسكون.

(٣) في ض: ممن يستمع القول فيتبع أحسنه، ويَسْتَمْسِك... مدّة محياه...»؛ بالإفراد.

(٤) في الأصل: وحسبنا.

(٥) ثبتت في ي، وأصابها خروم؛ وللأسف، أن ابن العطار لم ينقلها في كتابه «الاعتقاد الخالص».

وصية شيخ الإسلام أبي عثمان الصابوني

(المتوفى سنة ٤٤٩هـ) رحمة الله عليه ورضوانه

قال ابن العديم في «تاريخ حلب» (١٦٨٦/٤-١٦٩٣):

(سند الوصية إلى المصنف)

أخبرنا أبو القاسمِ عبدُ الله بنُ الحُسَين بنِ عبدِ الله بنِ رَوَاحَةَ الحَمَوِيُّ بحَمَاةٍ، قال: أخبرنا الحافظُ أبو طاهرٍ أحمدُ بنُ محمدِ بنِ أحمدَ بنِ محمدِ ابنِ الأَصْبَهَانِيّ، قَال: قال لي الأمين أبو محمدٍ هِبَةُ الله بنُ أحمدَ بنِ محمدِ ابنِ الأَكْفَانِيُّ المعدِّلُ بدمشق: هذه نسخةُ وَصِيَّةِ الأستاذِ، الإمامِ، شَيْخِ الاسلام أَبِي عثمانَ إسماعيلَ بنِ عبدِ الرحمن الصَّابُونِيِّ -رحمة الله عليه، ورضوانه- وقعت إليَّ مِن جهةٍ، أعتمدُ عليها:

قال الحافظ أبو طاهرٍ: وقد أَجاز إسماعِيلُ لنَسِيبي أبي الطيِّبِ الطَّهْرَانِيِّ، وهو قد أَجاز لِي قبل رحلتي ودخولي إلى دمشق، واجتماعي بابنِ الأَكْفَاني، وآخرون سوى نسيبي رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ قال:

هذا ما أَوْصَى به إسماعيلُ بنُ عبدِ الرحمن بنِ إسماعيلَ أبو عثمانَ الصَّابُونِيُّ: الواعِظُ غَيْرُ المُتَّعِظِ، المُوقِظُ غَيْرُ المُسْتَيْقِظِ، الآمِرُ غيرُ المؤتمِرِ، الزَّاجِرُ غير المُنْزَجِر[1]، المُعَلَّمُ، المُعَرَّفُ[2]، المُنْذَرُ، المَخوفُ، المُخْلِطُ، المُفَرِّط، المُسْرِف، المُقْتَرِف للسيِّئات، المعْتَرِف[3]؛ الوَاثِق -مع ذلك- برحمَةِ الله -سبحانه-، الرّاجِي

(١) في النسختين: المتزجر؛ ولعل الصواب ما أثبته.

(٢) في س: المعترف.

(٣) في س: المغترف؛ بالغين المنقوطة. وقد يكون له معنى صحيح -لا سيما إذا أثبتت الكلمة السابق: المعترف-: من غرف الماء، يَغْرِفه وَيَغرُفه: أخذه بيده؛ كما في «القاموس المحيط» (٨٤١)؛ فاستعار على فعل ذنوب؛ كأنّه اغترفها بيده؛ وهذا كله من باب التواضع، =

لمغفرتِهِ، المُحِبُّ لرَسُولِهِ ﷺ[١]، وشيعتِهِ، الداعِي للناس إلى التمسّكِ بسنّتِهِ، وشريعتِهِ ﷺ:



= والاعتراف بالتقصير، والتذلّل لله .

(١) في س: لرسول الله.

(شهادة المصنف على عقيدته)

أوصى: وهُوَ يَشْهَدُ أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، إلهًا واحِدًا، أَحَدًا، فَرْدًا، صَمَدًا، لم يَتّخِذْ صاحبةً، ولا وَلَدًا، ولم يشركْ في حكمِهِ أحدًا، الأوّلُ، الآخِرُ، الظاهر، الباطن، الحيُّ، القيُّومُ، الباقي بعد فناءِ خَلْقِهِ، المُطَّلِعُ على عبادِهِ، العَالِمُ بخَفِيَّاتِ الغُيُوب، الخَبِير بضمائرِ القلوب، المُبْدِئُ، المُعِيد، الغفور، الوَدُود، ذو العَرْشِ، المَجِيد، الفَعَّالُ لما يُرِيد. ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾. هو مولانا، فنِعْمَ المَوْلَى، ونعم النَّصِير.

يَشْهَدُ بذلك كلِّهِ مع الشّاهدِينَ، مُقِرًّا بلِسَانِهِ عَن صحَّةِ اعْتِقَادٍ، وصِدْقِ يَقِين، ويتحمّلُهَا عَنِ المنكرِينَ الجاحدِينَ، ويُعِدُّها ليَوْمِ الدّينِ. ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴿٨٩﴾﴾، ﴿يَوْمَ لَا يُغْنِى مَوْلًى عَن مَّوْلًى شَيْـًٔا وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴿٤١﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ ٱللَّهُ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٤٢﴾﴾.

وَيشهد: أنّ محمدًا عبدُهُ ورسولُهُ؛ أَرْسَلَه بالهُدَى، ودِينِ الحقِّ ليُظْهِرَه على الدِّينِ كلِّهِ، ولو كَرِهَ المشركُونَ.

وَيشهد: أنّ الجنَّةَ [حَقٌّ](١)، وجملةُ ما أعدَّ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ فيها لأَوْلِيَائِهِ: حقٌّ؛ ويَسألُ مولاه الكريمَ جَلَّجَلَالُهُ أن يجعلَهَا مَأْوَاهُ، ومَثْوَاه؛ فَضْلًا منه، وكَرَمًا.

وَيشهد: أَنَّ النارَ، وما أعدَّهُ الله(٢) فيها لأعدائِهِ: حَقٌّ؛ ويسأل الله مَوْلَاهُ

---

(١) سقط من الأصل.

(٢) في س: وما أعد الله.

[الكريمَ][١] أنْ يُجيرَه منها، ويُزَحْزِحَه عنها، ويجعلَهُ مِن الفائزِينَ، [الَّذِينَ][٢] قَالَ الله عَزَّوَجَلَّ ﴿فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدْخِلَ ٱلْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا مَتَٰعُ ٱلْغُرُورِ ١٨٥﴾.

ويشهد: أنَّ صلاتَهُ، ونُسُكَهُ، ومَحْيَاهُ، ومَمَاتَهُ؛ للهِ ربِّ العالمِينَ، لا شَرِيكَ له؛ وبذلك أُمِرَ، وهو مِن المسلمين، والحمدُ للهِ ربِّ العالمين.

وأنّه: رَضِيَ بالله ربًّا، وبالإسلام دينًا، وبمحمدٍ نبيًّا، وبالقرآنِ إمامًا، على ذلك يَحْيَا، وعليه يموت؛ إنْ شاء الله عَزَّوَجَلَّ.

ويشهد: أنّ الملائكةَ حَقٌّ، و[أنّ][٣] النبيِّينَ حقّ، وأنّ السّاعةَ لا رَيْبَ فيها، وأنّ الله يبعثُ مَن في القُبُور.

ويشهد: أنّ الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ قَدَّرَ الخيرَ، وأَمَرَ بِه، ورَضِيَهُ، وأَحَبَّهُ، وأراد كَوْنَهُ مِن فاعلِهِ، ووَعَدَ حُسْنَ الثّوابِ على فعلِهِ.

وقدَّرَ الشرَّ، وزَجَرَ عنه، ولم يَرْضَهُ، ولم يُحِبَّهُ، وأراد كَوْنَه من مُرْتَكِبِه غَيْرَ راضٍ به، ولا مُحِبٍّ له؛ تعالى ربُّنا عمَّا يقول الظالمون علوًّا كبيرًا؛ وتقدَّسَ [عن][٤] أن يأمرَ بالمعصية، أو يحبَّها، أو يرضاها[٥]؛ وجَلَّ أن يَقْدِرَ العبدُ على فعل شيءٍ،

---

(١) ليس في س؛ وليس في الأصل اسم الجلالة: الله.

(٢) سقط من س.

(٣) زيادة من س.

(٤) سقط من س.

(٥) في س: ويرضاها.

لم يُقْدِرْهُ عليه؛ أو يُحْدِثَ مِن العبدِ ما لا يريدُهُ، ولا يشاؤُهُ.

ويشهد: أنّ القرآنَ كتابُ الله، وكلامُهُ، ووَحْيُهُ، وتنزيلُه: غَيْرُ مخلوقٍ؛ وهو الذي في المصاحفِ مَكْتُوبٌ، وبِالألسنَةِ[1] مَقْرُوءٌ، وفي الصّدُورِ محفوظٌ، وبالآذانِ مسمُوعٌ.

قال الله -تعالى-: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ﴾، وقالَ: ﴿بَلْ هُوَ ءَايَـٰتٌۢ بَيِّنَـٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ﴾، وقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَـٰبَ ٱللَّهِ﴾، وقالَ: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْءَانٌ مُّبِينٌ ۝٦٩﴾.

ويشهد: أنّ الإيمانَ تصديقٌ بالقلب، بما أَمَرَ الله أن يُصَدَّقَ بِهِ؛ وإقرارٌ باللِّسانِ، بما أَمَرَ الله أن يُقَرَّ بِهِ؛ وعملٌ بالجوارح، بما أَمر الله أن يُعْمَلَ به؛ وَانْزِجَارٌ عمّا زَجَرَ عنه؛ مِن كَسْبِ قلبٍ، وقَوْلِ لسانٍ، وعَمَلِ جَوَارِحَ وأركانٍ.

ويشهد: أنّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ مُسْتَوٍ على عرشِهِ، اسْتَوَى عَلَيْهِ[2]؛ كما بَيَّنَهُ في كتابه، في قوله -تعالى-: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ

---

(١) في الأصل: والألسنة؛ وسقط حرف الباء.

(٢) في الأصل: استواء غلبة؛ وهو تحريف فاحش؛ وسياق النص، واعتقاد المؤلّف السلفي السليم: يبطله؛ فإنّ استواء الله تعالى على عرشه، استواء يليق بجلاله، وعظيم سلطنه؛ كما قال الإمام مالك: «الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب»؛ والقول باستواء غلبة؛ لا يكون إلا في حقّ من كان عاجزًا ثم ظهر، وغلب؛ أو كان بعيدًا منه غير متمكّن منه، ثم انتصر، وتمكّن؛ وفي هذا تنقص في حقّ الله تعالى، ونسبته إلى العجز؛ والله لا يعجزه شيء في الأرض، ولا في السماء؛ تعالى الله عمّا تقوله الجهمية المعطّلة، والمشبّهة المجسّمة علوًّا كبيرا.

أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾، وقولِهِ: ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱلرَّحْمَٰنُ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا ﴿٥٩﴾﴾ في آياتٍ أُخَرٍ.

والرسولُ -صَلَواتُ الله عليه وسَلَّمَ تسليمًا- ذَكَرَهُ[١]، فيما نُقِلَ عَنْهُ؛ مِن غَيْرِ أن يُكَيِّفَ اسْتِوَاءَه عليه، أو يَجْعَلَهُ[٢] لفعلِهِ وفَهْمِه، أو وَهْمِهِ: سبيلًا إلى إثبات كَيْفِيَّتِهِ[٣]؛ إذِ الكَيْفِيَّةُ عَن صفات ربِّنا مَنْفِيَّةٌ.

قال إمامُ المسلمين في عصره، أبو عبدِ الله مالكُ بنُ أنسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في جوابِ مَن سَأَلَهُ عَن كَيْفِيَّةِ الاستواء؟- «الاسْتِوَاءُ مَعْلُومٌ، وَالكَيْفُ مَجْهُولٌ، وَالإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ، وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِدعَةٌ؛ وَأَظُنُّكَ زِنْدِيقًا، أَخْرِجُوهُ مِنَ المَسْجِدِ»[٤].

ويَشهد: أنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ موصوفٌ بصفاتِهِ العُلَى، التي وَصَفَ نفسَهُ بهَا[٥]، في كتابِهِ، وعلى لسانِ نَبِيِّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تسليمًا كثيرًا- لا يَنفي شيئًا منها، ولا يَعْتَقِدُ شَبَهًا له بصفاتِ خلقِهِ؛ بل يَقول: إنَّ صِفَاتِهِ لا تُشْبِه صفاتِ المَرْبُوبِين؛ كما لا تشبه ذاتُهُ ذواتِ المُحْدَثِينَ؛ تَعَالَى الله عمَّا تقول المُعَطِّلَةُ والمُشَبِّهَةُ علوًّا كبيرًا.

وَيَسْلُكُ[٦] -في الآياتِ التي وَرَدَتْ في ذكرِ صفاتِ البارِي جَلَّ جَلَالُهُ والأخبارِ

(١) في الأصل: ذكر.

(٢) في الأصل: أو يجعل.

(٣) في الأصل: كيفيّةٍ.

(٤) تقدّم تخريجه.

(٥) في س: وصف بها نفسه.

(٦) في الأصل: ونسلك.

التي صَحَّتْ عَن رسولِ الله ﷺ في بَابِهَا؛ كآيَاتِ: مَجِيءِ الربِّ يومَ القيامةِ، وإتيانِ الله في ظُلَلٍ مِن الغمام، وخلقِ آدَمَ بيدِهِ، واسْتِوَائِهِ على عرشِهِ، وكَأَخْبَارِ نزولِهِ كلَّ ليلةٍ إلى السماءِ الدنيا[١]، والضَّحِكِ[٢]، والنَّجْوَى، ووَضْعِ الكَنَفِ على مَن يُنَاجِيهِ يوم القيامة[٣]، وغَيْرِهَا-: مَسْلَكَ السَّلَفِ الصَّالِحِينَ[٤]، وأئمّةِ الدينِ؛ مِن قَبولِهَا، وروايتِهَا على وَجْهِهَا بعد صحّةِ سندِهَا، وإبرازِهَا[٥] على ظاهرِهَا، والتّصديقِ بها، والتسليمِ لها، واتّقاءِ اعْتِقَادِ التكييفِ والتَّشبيهِ فيها، وَاجْتِنَابِ ما يؤدِّي إلى القول بردِّهَا، وتركِ قَبُولِهَا، أو تحريفِها بتأويلٍ [مُسْتَنْكَرٍ مُسْتَكْرَهٍ][٦]، ولم يُنَزِّلِ الله به سلطانًا، ولم يَجْرِ به لِلصَّحَابَةِ، والتّابِعِينَ، والسّلفِ الصّالحين: لِسَانًا[٧].

---

(١) تقدّم تخريج هذه النصوص في الرسالة السابقة: «الرسالة في اعتقاد أهل السنة».

(٢) ورد في ذلك أحاديث كثيرة، منها ما رواه أبو هريرة أنّ رسول الله ﷺ، قال: «يَضْحَكُ الله إِلَى رَجُلَيْنِ، يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الآخَرَ، يَدْخُلاَنِ الجَنَّةَ: يُقَاتِلُ هَذَا فِي سَبِيلِ الله، فَيُقْتَلُ، ثُمَّ يَتُوبُ الله عَلَى القَاتِلِ، فَيُسْتَشْهَدُ» أخرجه البخاري (٢٨٢٦) ومسلم (١٨٩٠).

(٣) يشير إلى ما رواه صفوان بن مُحْرِزٍ، قال: «قال رجلٌ لابنِ عُمَرَ: كَيْفَ سَمِعْتَ رسولَ الله ﷺ، يقول: فِي النَّجْوَى؟ قال: سمعته يقول: يُدْنَى المُؤْمِنُ يَوْمَ القِيَامَةِ مِنْ رَبِّهِ عَزَّوَجَلَّ، حَتَّى يَضَعَ عَلَيْهِ كَنَفَهُ، فَيُقَرِّرُهُ بِذُنُوبِهِ، فَيَقُولُ: هَلْ تَعْرِفُ؟ فَيَقُولُ: أَيْ رَبِّ أَعْرِفُ. قَالَ: فَإِنِّي قَدْ سَتَرْتُهَا عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا، وَإِنِّي أَغْفِرُهَا لَكَ اليَوْمَ. فَيُعْطَى صَحِيفَةَ حَسَنَاتِهِ، وَأَمَّا الكُفَّارُ وَالمُنَافِقُونَ، فَيُنَادَى بِهِمْ عَلَى رُءُوسِ الخَلَائِقِ: هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى الله» أخرجه البخاري (٢٤٤١) ومسلم (٢٧٦٨).

(٤) في س: السلف الصالح.

(٥) في س: وإيرادها.

(٦) في س: يستنكر؛ وسقط لفظ: مستكره.

(٧) في س: لسان.

ويَنْهَى -في الجملة- عَنِ الخَوْضِ في الكلامِ، والتعمُّقِ فيه، و[في][١] الاِشْتِغَالِ بما كَرِهَ السلفُ رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ الاشتغالَ به، ونَهَوْا، وَزَجَرُوا عنه[٢]؛ فإنّ الجدالَ فيه، والتعمّقَ في دقائقِهِ، والتخبُّطَ[٣] في ظلماتِهِ؛ كُلُّ ذلك يُفسد القَلْبَ، ويُسْقِطُ منه هَيْبَةَ الرَّبِّ جَلَّ جَلَالُهُ، ويوقع الشُّبَهَ الكثيرةَ[٤] فيه، ويَسْلُبُ البركةَ في الحال، ويَهدي إلى الباطل، والمُحَالِ، والخصومةِ في الدين، والجِدَالِ، وكثرةِ القِيل والقَالِ، في الربِّ ذِي الجَلَالِ، الكبيرِ المُتَعَالِ، سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عمّا يقول الظالمون علوًّا كبيرًا.

والحمدُ لله على ما هَدَانا مِن دِينِهِ، وسنَّةِ نَبِيِّهِ -صلوات الله، وسلامه عليه حمدًا كثيرًا-.

ويشهد: أنّ القيامة حقٌّ؛ وكلّ ما ورد به الكتابُ، أو الأخبارُ الصِّحَاحُ؛

---

(١) زيادة من س.

(٢) وقد اتّفق السلف على ذلك، فحذّروا من تعلّمه، وتعاطيه، ومصاحبة أهله، ومناظرتهم. قال صالح في «مسائله» (٧٣٤): «كتب رجلٌ إلى أبي: يسأله عن مناظرة أهل الكلام، والجلوس معهم؟ فأملى عَلَيَّ جوابَه: أحسن الله عاقبتك، ودفع عنك كلّ مكروه ومحذور: الذي كُنَّا نَسمع، وأدركنا عليه مَن أدركنا من أهل العلم: أنهم كانوا يكرهون الكلام، والخوض مع أهل الزيغ؛ وإنما الأمر في التسليم، والانتهاء إلى ما في كتاب الله -جل وعز- لا يعد ذلك، ولم يزل الناس يكرهون كلّ مُحْدَث؛ من وضع كتاب، أو جلوس مع مبتدع، ليورد عليه بعض ما يلبس عليه في دينه؛ فالسلامة -إن شاء الله- في ترك مجالستهم، والخوض معهم، في بدعتهم، وضلالتهم...».

(٣) في ي: والتخبيط.

(٤) في س: الكبيرة.

مِن أشراطِهَا، وأهوالها؛ ما وَعَدْنَا، وأَوْعَدَنَا به[1] فيها: [فهو][2] حقٌّ؛ نُؤمن به، وَنُصِدِّقُ[3] الله -سبحانه- ورسولَهُ ﷺ فيما أَخْبَرَ [به][4] عنه: كالحَوْضِ، والمِيزَانِ، والصِّرَاطِ، وقراءةِ الكُتُبِ، والحسابِ، والسؤال، والعَرْضِ، والوقُوفِ، والصَّدْرِ عَن المَحْشَرِ[5] إلى جنّةٍ، أو إلى نارٍ، مع الشّفاعةِ المَوْعُودَةِ لأَهْلِ التوحيدِ، وغَيْرِ ذلك ممّا هو مُبَيَّنٌ في الكتابِ، ومُدَوَّنٌ في الكُتُبِ الجامعةِ لصِحَاحِ الأخبَارِ.

يَشْهَدُ[6] بذَلِكَ كُلِّهُ في الشّاهدِينَ، ويَستعينُ بالله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ في الثّباتِ على [هذه][7] الشّهادَاتِ إلى المَمَاتِ، حتى يُتَوَفَّى عليها؛ في جُمْلَةِ المسلمِينَ، المؤمنين، المُوقِنِين، المُوحِّدِين.

ويشهد: أنّ الله -تعالى- يَمُنُّ على أوليائِهِ: بِوُجُوهٍ نَاضِرَةٍ، إلى ربِّها ناظِرَةٌ، ويَرَوْنَهُ عَيَانًا في دارِ البقَاءِ، لا يُضَارُونَ في رؤيتِهِ، ولا يُمَارُونَ، ولا يُضَامُونَ[8].

ويَسألُ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ أن يَجْعَلَ وجهَهُ مِن تلك الوجُوهِ، ويَقِيَهُ كلَّ بَلَاءٍ، وسُوءٍ، ومَكْرُوهٍ، ويُبَلِّغَهُ[9] كُلَّ ما يأملُهُ مِن فضلِهِ، ويَرْجُوهُ بِمَنِّهِ.

---

(١) في س: ما وعدنا به، واوعدنا به؛ بزيادة: «به» في الأولى.

(٢) زيادة من س.

(٣) في الأصل: ويصدق.

(٤) زيادة من س.

(٥) في الأصل: الحشر.

(٦) في س: ويشهد؛ بزيادة حرف الواو.

(٧) زيادة س.

(٨) تقدّم ذكر الحديث، ومعنى قوله: «لا يضارون»، و«لا يضامون» في الرسالة السابقة.

(٩) في الأصل: ويلقيه.

ويشهد: أنّ خَيْرَ الناسِ بعد رسُولِ الله ﷺ: أبو بكرٍ الصَّدِّيق، ثم عُمَرُ الفاروقُ، ثم عثمانُ بنُ عفانَ، ثم عليُّ بنُ أبي طالبٍ -رضوان الله عليهم أجمعين-.

ويَتَرَحَّمُ على جميع الصحابةِ(١)، ويَتولَّاهُم، ويَسْتَغْفِرُ لهم.

وكذلك ذُرِّيَّتِهِ، وأزواجِه: أمّهاتِ المؤمنين.

ويسألُ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ أن يجعلَهُ معهم، ويَرْجُو أن يفعلَهُ بِهِ؛ فإنّه قد صَحَّ عنده من طُرُقٍ شَتَّى، أنّ رسولَ الله ﷺ، قال: «المَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ»(٢).



(١) وكذا يترضىّ عنهم؛ لقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ﴾ [سورة التوبة: ١٠٠]..

(٢) تقدّم تخريجه.

(وصية المصنف لأهله وأولاده وجميع المسلمين بالشهادة على ما شهد به على عقيدته)

ويُوصِي إلى [كلِّ][1] مَن يَخْلُفُه: مِن وَلَدٍ، وأخٍ، وأَهْلٍ، وقريبٍ، وصَديق، وجَميعِ مَن يَقْبَلُ وصيَّتَهُ مِن المسلِمينَ عامة: أن يَشهدُوا بجَمِيعِ ما شَهِدَ به، وأن يتّقُوا الله حَقَّ تقاتِهِ، وَلَا[2] يموتون إلّا وهُمْ مسلمون. ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ ۝١٢٨﴾.



(١) سقط من س.

(٢) في س: وأن لا.

(وصية المصنف بمحاسن الأخلاق، ونهيه عن مساوئها)

ويُوصِيهِم بصَلَاحِ ذاتِ البَيْنِ، وصلةِ الأرحامِ، والإحسانِ إلى الجِيرَانِ، والأقاربِ، والإخوان، ومعرفةِ حَقِّ الأكابر، والرَّحْمَةِ على الأصاغر.

وَينهاهُمْ عَنِ التدابُرِ، والتباغضِ، والتقاطعِ، والتحاسد.

ويَأْمُرُهم أن يكونوا إخوانًا، وعلى الخيرات أَعْوَانًا.

(وصية المصنف بالاعتصام بحبل الله، و اتباع الكتاب والسنة، وما كان عليه سلف الأمة)

وأن يعتصموا بحَبْلِ الله جميعا، ولا يتفرَّقُوا.

ويَتَّبِعُوا الكتابَ، والسنَّةَ، وما كان عليه علماءُ الأمَّةِ، وأئمّةُ المِلَّة؛ كمالكِ ابنِ أنسٍ، والشَّافِعِيِّ، وسفيانَ الثوريِّ، وسفيانَ بنِ عُيَيْنَةَ، وأحمدَ بنِ حنبلٍ، وإسحاقَ بنِ إبراهيمَ، ويحي بنِ يحي[١]، وغَيْرِهِم؛ مِن أئمَّةِ المسلمين، وعلماءِ الدِّينِ - رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ أجمعين-، وجَمَعَ بيننا وبينهم في ظلِّ طُوبَى، ومُسْتَرَاحِ العابدِينَ.

أوصى بهذا كلِّه إسماعيلُ بنُ عبدِ الرحمنِ الصَّابُونِيُّ إلى أولادِهِ، وأَهْلِهِ، وأصحابِهَ، ومختلفةِ مجالسِهِ.



(١) هو يحي بن يحي بن بكر بن عبد الرحمن، أبو زكريا التميمي، المِنْقَري، النيسابوري، الحافظ؛ كما تقدّم.

(وصية المصنف إذا نزل به الموت)

وأوصى أنّه إذا نَزَلَت به المَنِيَّةُ، -التي لا شك أنها نازلةٌ، والله يُسْأَلُ خَيْرَ ذلك اليومِ، الذي تَنزل المنيّة بِهِ فيه؛ وخيرَ تلك الليلةِ، التي تنزل به فيها[١]، وخيرَ تلك السّاعةِ، وخيرَ ما قَبْلَها، وخيرَ ما بَعْدَها- أن يُلْبَس لِبَاسًا حَسَنًا، طَيِّبًا، طاهِرًا، نَقِيًّا[٢].

ويُوضَعَ على رأسِهِ العِمَامَةُ، الّتي كان يَشُدُّها في حَالِ حياتِهِ[٣] وَضْعًا على الهيئة التي كان يَضَعُها على رأسِهِ أيَّامَ حياتِهِ[٤].

---

(١) في س: فيه.

(٢) يستحب أن يكون من البياض؛ لما رواه ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «البَسُوا مِنْ ثِيَابِكُمُ البَيَاضَ، فَإِنَّهَا مِنْ خَيْرِ ثِيَابِكُمْ، وَكَفِّنُوا فِيهَا مَوْتَاكُمْ» أخرجه أبو داود (٣٨٧٨ و٤٠٦١) والترمذي (٩٩٤) وابن ماجه (٣٥٦٦)؛ وقال الترمذي: «حديث ابن عباس حديث حسن صحيح، وهو الذي يستحبه أهل العلم». وصحّحه الشيخ الألباني في «أحكام الجنائز» (٦٢) على شرط مسلم.

(٣) في الأصل: الحياة.

(٤) ليس فيه دليل على أنّه يستحب أن يلبس الميت ثيابه، وعماته عند موته؛ بل يستحب أن يستر جميع بدنه مطلقا، سواء كان بثيابه، أو بثياب أخرى؛ لما روته عائشة: «أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ حِينَ تُوُفِّيَ سُجِّيَ بِبُرْدٍ حِبَرَةٍ» أخرجه البخاري (٥٨١٤) ومسلم (٩٤٢). قال النووي في «شرح مسلم» (١٠/٧): «معناه: غُطِّيَ جميع بدنه. والحبرة: -بكسر الحاء، وفتح الباء الموحّدة- وهي ضرب من برود اليمن؛ وفيه استحباب تسجية الميت؛ وهو مجمع عليه؛ وحكمته: صيانته من الانكشاف، وستر عورته المتغيّرة عن الأعين».

وقال ابن الأثير في «النهاية» (٣٢٨/١): «الحبير من البرود: ما كان مَوْشِيًّا مخطَّطًا. يقال

ويوضع الرِّدَاءُ على عَاتِقَيْهِ.

ويُضْجَعَ مُسْتَلْقِيًا على قَفَاهُ، مُوَجَّهًا إلى القبلةِ[١].

ويَجْلِسَ[٢] أولادُهُ عند رأسه، ويَضَعُوا المصاحفَ على حُجُورِهِم، ويَقْرَءوا القرآنَ جَهْرًا[٣].

وحَرَّجَ عليهم أنْ[٤] يُمَكِّنُوا امْرَأَةً؛ لا قَرَابَةَ بينه وبينها، ولا نَسَبَ، ولا سَبَبَ

برد حبير؛ وبرد حبرة بوزن عنبة -على الوصف والإضافة-؛ وهو برد يمان؛ والجمع حبر وحبرات».

ثم نزعوها منه، وكفن ﷺ في ثلاثة أثواب بيض؛ لما روته عائشة قال: «كُفِّنَ النَّبِيُّ ﷺ فِي ثَلاَثَةِ أَثْوَابٍ بِيضٍ يَمَانِيَةٍ، لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ، وَلاَ عِمَامَةٌ. قال: فذكروا لعائشة قولهم: في ثوبين، وبرد حبرة! فقالت: قد أُتِيَ بالبرد، ولكنّهم ردوه، ولم يكفّنوه فيه» أخرجه أبو داود (٣١٥٢) والترمذي (٩٩٦) والنسائي (١٨٩٩)؛ وصحّحه الترمذي، وكذا الشيخ الألباني في «صحيح السنن».

(١) قال الشيخ الألباني في «أحكام الجنائز» (١١): «وأما قراءة سورة {يس} عنده، وتوجيهه نحو القبلة: فلم يصح فيه حديث، بل كره سعيد بن المسيب توجيهه إليها، وقال: «أليس الميت امرءًا مسلما!؟». وعن زرعة بن عبد الرحمن: «أنه شهد سعيد بن المسيب في مرضه، وعنده أبو سلمة بن عبد الرحمن، فغشي على سعيد، فأمر أبو سلمة أن يحوّل فراشه إلى الكعبة. فأفاق، فقال: حولتم فراشي!؟ فقالوا نعم، فنظر إلى أبي سلمة، فقال: أراه بعلمك؟ فقال: أنا أمرتهم! فأمر سعيد أن يعاد فراشه. أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٤/ ٧٦) بسند صحيح عن زرعة».

(٢) في س: وتجلس.

(٣) لم يثبت في ذلك سنة، بل عدّه الشيخ الألباني من بدع الجنائز؛ كما في «أحكام الجنائز» (ص: ٣٠٨).

(٤) في س: وحرج عليهم ألاَّ ...؛ وهو غلط.

مِن طَرِيقِ الزَّوْجِيَّةِ: تَقْرَبَ مِن مضجعِهِ تلك السّاعة، أو تَدْخُلَ بَيْتًا يكونُ فِيهِ.

وكذلك يُحَرِّجُ عليهم أنْ يأذنُوا لأَحَدٍ مِن الرجالِ في الدخُولِ عليه في تلك الساعةِ، بل يَأمرون الأخّ، والأحبابَ[1]، وغيرَهُمْ: أن يَجْلِسُوا في المدرسةِ، ولا يَدخلوا الدارَ، وَلْيُسَاعِدُوا[2] الأصحابَ في قراءةِ القُرْآنِ، وإمدادِهِ بالدعاء؛ فلعلَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أن يُهَوِّنَ عليه سكراتِ المَوْتِ، ويُسَهِّلَ له اقتحامَ عَقَبَةِ المَوْتِ على الإسلامِ، والسنَّةِ؛ في سلامةٍ، وعافية.



(١) في الأصل: والأختان (كذا).

(٢) في س: وليساعدوا.

(وصية المصنف إذا مات بحسن كفنه، وغسله، ودفنه)

وأوصى إذا قَضَى نَحْبَه، وأجاب ربَّهُ، وفَارَقَتْ روحُهُ جسدَهُ:

أنْ يُشَدَّ ذَقَنُهُ، وتُغْمَضَ عَيْنَاه[١]، وتُمَدَّ أَعْضَاؤُهُ[٢]، ويُسْجَى بِثَوْب.

ولا يُكْشَفُ عَن وجهِهِ لينظرَ إليه، إِلَى[٣] أنْ يَأْتِيَهِ غَاسِلُهُ، فيحملَهُ إلى مُغْتَسَلِهِ؛ جعل الله ذلك الحملَ مُبَارَكًا علَيْهِ، ونَظَرَ بعَيْنِ الرحمةِ إليه، وغَفَرَ [لَهُ] [٤] ما قَدَّمَهُ مِنَ الأعمال السيِّئةِ بين يَدَيْهِ.

وأَوْصَى أَلَّا يُنَاحَ عليه.

وأن يُمْنَعَ أولياؤُهُ، وأقرباؤه، وأحبَّاؤُه، وجميعُ الناس؛ مِنَ الرجالِ، والنساء أنفسِهِمْ: عَنِ السَّلْقِ[٥]، والحَلْقِ، والتَّخْرِيقِ للثِّيَابِ، والتَّمْزِيق، وأن لا يَبْكُوا عليه إِلَّا بُكَاءَ حُزْنِ قَلْبٍ، ودُمُوعِ عَيْنٍ؛ لا يَقْدِرُونَ على رَدِّهِمَا، ودفعِهِمَا[٦].

وأمّا دُعَاءٌ بِوَيْلٍ، ورَنٍّ[٧] شَيْطَانٍ، وخَمْشِ وُجُوهٍ، [ولَطْمِهَا] [٨]، وحَلْقِ شَعْرٍ،

---

(١) في الأصل: عينه.

(٢) في الأصل: أعضاده.

(٣) في س: إلاَّ.

(٤) زيادة من س.

(٥) في س: الشقّ. سيأتي معنى السلق بعد قليل.

(٦) في الأصل: لا يقدرون على ردها، ودفعها.

(٧) قال ابن فارس في «معجم المقاييس» (٢/٣٨٠): «رَنَّ: الراء والنون أصل واحد، يدلّ على صوت. فَالإِرْنَان: الصَّوت؛ والرَّنَّة، والرَّنِين: صيحة ذِي الحُزْن».

(٨) سقطت من س.

ونَتْفِهِ، وتَخْرِيقِ ثَوْبٍ، وتَمْزِيقِهِ، وفَتْقِهِ: فَلَا؛ وهو بَرِيءٌ مِمَّنْ فَعَلَ شَيْئًا مِن ذلك؛ كما بَرِئَ[1] النبيُّ ﷺ منهم[2].

وأَوْصَى أن يُعَجَّلَ تجهيزُهُ، وغسلُه، وتكفينُه، وحَمْلُه إلى حُفْرَتِهِ، ولا يُحْبَسَ ولا يُبْطَأَ به.

وإِنْ مات ضَحْوَةَ النّهارِ، أو وقتَ الزّوَالِ، أو بُكْرَةً؛ فإنّه لا يُؤَخَّرُ تجهيزُهُ إلى الغَدِ، ولا يُتْرَكُ مَيِّتًا بين أهلِهِ باللّيل أَصْلًا؛ بل يُعْجَّلُ أمرُهُ، فيُنْقَلُ إلى حفرته نَقْلًا، بعد أن يُغَسَّلَ وِتْرًا، ويُجْعَلَ في آخر غَسْلَةٍ مِن غسلاتِهِ: كَافُورٌ، ويُكَفَّنَ في ثلاثة أَثْوَابٍ بِيضٍ سَحُولِيَّةٍ[3]، إنْ وُجِدَتْ، فإن لم تُوجَدْ سحوليّةٌ كُفِّنَ في ثلاثة

---

(١) في الأصل: كما توفي...

(٢) يشير إلى ما رواه أبو بردة بن أبي موسى، قال: «وجع أبو موسى وجعا فغشي عليه، ورأسه في حجر امرأة من أهله فصاحت امرأة من أهله، فلم يستطع أن يرد عليها شيئا، فلما أفاق قال: أنا بريء ممّا برئ منه رسول الله ﷺ: فَإِنَّ رَسُولَ الله ﷺ بَرِئَ مِنَ الصَّالِقَةِ، وَالْحَالِقَةِ، وَالشَّاقَّةِ» أخرجه البخاري (١٢٩٦) ومسلم (١٠٤).

قال النووي في «شرح مسلم» (١١٠/٢): «الصالقة: وقعت في الأصول بالصاد، وسلق بالسين؛ وهما صحيحان، وهما لغتان: السَّلْقُ، والصَّلْق؛ وسَلَقَ، وصَلَقَ؛ وهي صالقة، وسالقة؛ وهي التي ترفع صوتها عند المصيبة. والحالقة: هي التي تحلق شعرها عند المصيبة. والشاقّة. التي تشقّ ثوبها عند المصيبة. هذا هو المشهور، الظاهر، المعروف؛ وحَكَى القاضي عياض عن ابن الأعرابي، أنّه قال: الصلق ضرب الوجه».

وفي رواية لمسلم: «أَنَا بَرِيءٌ مِمَّنْ حَلَقَ، وَسَلَقَ، وَخَرَقَ». قال في «الفتح» (١٦٦/٣): « أي: حلق شعره، وسلق صوته؛ أي: رفعه؛ وخرق ثوبه».

(٣) خصّ السحولية عملاً بالذكر، لما روته عائشة ، قالت: «كُفن رسول الله ﷺ في ثلاثة =

أثوابٍ بِيضٍ، ليس فيها قَمِيصٌ، ولا عِمَامَةٌ.

ويُجَمَّرَ كَفْنُهُ وِتْرًا[١]، لا شَفْعًا؛ قبل أن يُلَفَّ عليه.

ويُسْرَعُ بالسَّيْرِ بِجِنَازَتِهِ؛ كما أَمَرَ [بِهِ][٢] رسولُ الله ﷺ[٣].

= أثواب بيض سحولية، من كرسف، ليس فيها قميص، ولا عمامة» رواه البخاري (١٢٦٤) ومسلم (٩٤١). قال في «الفتح» (٦٤٩/٢): «قوله: «سحول» -بضمّ المهملتين، وآخره لام- أي بيض؛ وهو جمع سَحْل؛ وهو الثوب الأبيض النقي؛ ولا يكون إلا من قطن. وعن ابن وهب: «السحول» القطن. وفيه نظر. وهو بضمّ أوّله، ويروى بفتحه: نسبة إلى «سَحول» قرية باليمن. وقال الأزهري: بالفتح المدينة؛ وبالضمّ الثياب. والكرسف: -بضمّ الكاف، والمهملة، بينهما راء ساكنة- هو القطن».

(١) أوصى بذلك عملاً بما رواه جابر قال: قال النبي ﷺ: «إذا جمّرتم الميت، فأجمروه ثلاثا» رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١١١٢٠) وأحمد في «المسند» (١٤٥٤٠) وابن حبان في «صحيحه» (٣٠٣١) والحاكم في «المستدرك» (١٣١٠)، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرّجاه». ووافقه الذهبي، ووافقهما الشيخ الألباني في «أحكام الجنائز» (٦٤). قال ابن رسلان في «شرح سنن أبي داود» (٤٠٩/١): «أي: إذا بخرتموهُ بالطيب، يقالُ: ثوب مُجْمِرٌ، ومُجمّر، وجَمَّرْتُه، وأجمرته».

ففيه دليل على استحباب تجمير الميّت، وتبخيره ثلاثًا؛ لكن يستثنى المحرم؛ لقوله ﷺ في الذي وَقَصَتْه ناقته: «اغسلوه بماء وسدر، وكفّنوه في ثوبيه، ولا تمسّوه بطيب، ولا تخمّروا رأسه؛ فإنّه يبعث يوم القيامة ملبّيًا» رواه البخاري (١٨٥١) ومسلم (١٢٠٦) عن ابن عباس.

(٢) زيادة من س.

(٣) رواه أبو هريرة عن النبي ﷺ، قال: «أَسْرِعُوا بِالْجِنَازَةِ، فَإِنْ تَكُ صَالِحَةً فَخَيْرٌ تُقَدِّمُونَهَا، وَإِنْ يَكُ سِوَى ذَلِكَ، فَشَرٌّ تَضَعُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ» أخرجه البخاري (١٣١٥) ومسلم (٩٤٤).

ويُحْمَلُ لِلصَّلَاةِ عليه إلى «مَيْدَانِ الحُسَيْنِ».

ويُصَلِّي عليه وَلَدُهُ أبو نَصْرٍ، إن كان حاضرًا، فإنْ عَجَزَ عَن القيامِ بالصَّلاة عليه، فَأَمْرُ الصّلاة عليه إلى أَخِيهِ أَبِي يَعْلَى؛ ثمّ يُرَدُّ إلى المدرسة، فيُدْفَنُ فيها بين يَدَيّ وَالِدِهِ، الشَّهِيدِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

ويُلْحَدُ له لَحْدًا، ويُنْصَبُ عليه اللَّبِنُ نَصْبًا، ولا يُشَقُّ له شَقًّا[1].

ولا يُتَّخَذُ له تَابُوتٌ أصلًا، ولا يُوضَعُ فِي التَّابُوتِ لِلْحَمْلِ إِلَى المُصَلَّى.

وَلْيُوضَعْ عَلَى الجِنَازَةِ مَلْفُوفًا فِي الكَفَنِ، مُسَجًّى بِثَوْبٍ أَبْيَضَ، لَيْسَ فِيهِ إِبرِيسَمٌ[2] بِحَالٍ.

---

(١) في س: ويلحد له لحدٌ... ولا يشق له شقٌّ...

لما رواه عامر بن سعد بن أبي وقاص: «أنّ سعد بن أبي وقاص، قال: في مرضه الذي هلك فيه: الْحَدُوا لِي لَحْدًا، وَانْصِبُوا عَلَيَّ اللَّبِنَ نَصْبًا، كَمَا صُنِعَ بِرَسُولِ الله ﷺ» أخرجه مسلم (٦٩٩). وما رواه ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «اللَّحْدُ لَنَا، وَالشَّقُّ لِغَيْرِنَا» أخرجه أبو داود (٣٢٠٨) والترمذي (١٠٤٥) والنسائي (٢٠٠٩) وابن ماجه (١٥٥٤)؛ وصحّحه الشيخ الألباني في «أحكام الجنائز» (١٤٥).

(٢) الإبريسم: أحسن الحرير؛ كما في «المعجم الوسيط» (٢)؛ وهو معرب؛ وفيه لغات: كسر الهمزة، والراء والسين. وابن السكيت يمنعها، ويقول: ليس في الكلام «إفعيلل» بكسر اللام، بل بالفتح؛ مثل: إهليلج، وإطريفل. والثانية: فتح الثلاثة. والثالثة: كسر الهمزة، وفتح الراء والسين. كما في «المصباح المنير» (٤١/١)؛ وفاته ما أشار إليه ابن السكيت؛ وهو: كسر الهمزة، والراء، وفتح السين؛ وهو الذي اقتصر عليه الجوهري في «الصحاح» (١٨٧١/٥).

ولا يُطَيَّنُ قَبْرُهُ، ولا يُجَصَّصُ، ويُرَشُّ عليه الماءُ، ويُوضَعُ عليه الحَصَا[١].

ويُمْكَثُ عند قبرِهِ مقدارَ ما يُنْحَرُ جَزُورٌ، ويُقْسَمُ لَحْمُهُ؛ حتى يَعْلَمَ ما يُرَاجِعُ به رُسُلَ رَبِّهِ جَلَّجَلَالُهُ.

ويُسْأَلُ الله -تعالى- على رأس قبرِهِ له: التّثبيتَ، الموعودَ لِجُمْلَةِ المؤمنين، في قولِهِ -تعالى-: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِي ٱلْأَخِرَةِ﴾[٢].

ويُسْتَغفر لَهُ، ولِوَالِدَيْه، ولجميعِ المؤمِنِينَ، والمؤمنَاتِ، والمسلمينَ، والمسلمَاتِ.

---

(١) يشير إلى ما رواه جعفر بن محمد عن أبيه أن: «النبي ﷺ رش على قبر إبراهيم ابنه ووضع عليه حصباء» رواه الشافعي في «مسنده» (٥٩٩-ترتيب السندي)؛ وفي إسناده إبراهيم بن محمد؛ وهو ابن أبي يحيى الأسلمي. قال الحافظ في «التقريب»: متروك. لكن روي من طريق آخر أحسن منه فأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٦١٤٦) عن عائشة؛ وليس فيه ذكر وضع الحصباء؛ وصححه الألباني في «الصحيحة» (٣٠٤٥)، وقال: «ثم إنّ في رشّ النبي ﷺ الماء على قبر ابنه وغيره أحاديث أخرى كنت خرجتها في «الإرواء» (٢٠٥/٣-٢٠٦)، وكلها معلولة، لم أجد فيها يومئذ ما يقويها؛ فلما وجدت هذا الحديث في «أوسط الطبراني» بادرت إلى تخريجه تقوية لها. والله هو الموفق، لا رب سواه».

ولعل رشه ﷺ للتراب بالماء من أجل تثبيته في الأرض، وحفظ ترابه، وعدم تفرق أجزائه بالرياح، ونحوها؛ وليس كما يظنه بعض العامة أنه من أجل تبريد الميت أو نحو ذلك.

(٢) يشهد له ما رواه البراء بن عازب، عن النبي ﷺ، قال: «﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ﴾ [إبراهيم: ٢٧] قَالَ: نَزَلَتْ فِي عَذَابِ القَبْرِ، فَيُقَالُ لَهُ: مَنْ رَبُّكَ؟ فَيَقُولُ: رَبِّيَ اللهُ، وَنَبِيِّي مُحَمَّدٌ ﷺ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِي ٱلْآخِرَةِ﴾» أخرجه البخاري (١٣٦٩) ومسلم (٢٨٧١).

ولا يُنْسَى، بل يُذْكَرُ بالدّعاء؛ فإنّ المؤمنَ إذا قُبِرَ[١]، كان كالغريقِ المَغْتُوتِ[٢]، ينتظر دعوةً صالِحَةً، تَلْحَقُهُ.

ولا يُمَكَّنُ أحدٌ مِن الجَوَارِي، والنِّسْوَانِ: أن يكشفْنَ رؤوسَهُنَّ، وأن يَنْدُبْنَهُ في ذلك الوَقْتِ؛ بل يشتغلُ الكُلُّ بالدعاء، والاستغفار؛ لعلَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يُهَوِّنُ عليه الأمرَ في ذلك الوقت، ويُيَسِّرُ خروجَ منكرٍ ونَكِيرٍ مِن قبرِهِ على الرِّضَا منه، ويَنْصَرِفَان عنه، وقد قَالَا لَهُ: نَمْ نَوْمَةَ العَرُوس، فلا رَوْعَةَ عليك. ويَفْتَحَان في قبرِهِ بَابًا مِن الجنّةِ؛ فَضْلًا مِن الله، ومِنَّةً؛ فيفوزَ فَوْزًا عَظِيمًا، ويَحُوزَ ثوابًا كريمًا، ويَلْقَى رَوْحًا ورَيْحَانًا، ورَبًّا كريمًا رحيمًا.

آخِرُ الوَصِيَّةِ



(١) في الأصل: إذا قُبِضَ؛ ولعل ما أثبته أنسب.

(٢) في الأصل: المتغوث؛ وهو تحريف؛ والمغتوت من: غَتَّ فلانًا: غَمَّه، وأكربه. قال شَمِرٌ: غتَّ فهو مغتوت، وَغَمَّ فهو مغموم. قال رُؤْبَةُ -يذكر يونس والحوت-:

وجَوْشَنُ الحُوتِ لَهُ مَبِيتُ ... يُدْفَعُ عَنْهُ جَوْفُهُ المَسْحُوتُ

كِلاهُمَا مُنْغَمِسٌ مَغْتُوتُ ... واللَّيْلُ فَوْقَ المَاءِ مُسْتَمِيتُ.

قال: والمغتوت: المغموم. انظر «تهذيب اللغة» (١٢/٨) «لسان العرب» (٦٣/٢).

الفهارس

فهرست الأحاديث

فهرست الآثار

فهرست الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الرسالة الثانية: وصية شيخ الإسلام أبي عثمان الصابوني

الموضوع	الصفحة

تمّت بحمد الله، وفضله، ومنّه







قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ :

(وأمور القلوب لها أسبابٌ كثيرةٌ، ولا يعرِف كلُّ أحدٍ حال غيره؛ من إيذاءٍ له بقولٍ أو فعلٍ. قد يحسب المؤذَى - إذا كان مظلومًا لاريب فيه - أن ذلك المؤذِي محض باغٍ عليه، ويحسِب أنه يدفع ظلمه بكل ممكنٍ. ويكون مخطئًا في هذين الأصلين، إذ قد يكون المؤذِي متأوّلًا مخطئًا. وإن كان ظالمًا لا تأويل له، فلا يَحِلُّ دفع ظلمه بما فيه فتنةٌ بين الأمة، وبما فيه شرٌّ أعظم من ظلمه. بل يُؤمَر المظلوم ها هنا بالصبر، فإن ذلك في حقه محنةٌ وفتنةٌ.

وإنما يقع المظلوم في هذا لجَزَعِه وضَعْفِ صَبْرِه، أو لقلّة علمه وضعف رأيه. فإنه قد يحسب أن القتال ونحوه من الفتن يَدفع الظلم ولا يعلم أنّه يُضاعف الشرّ كما هو الواقع، وقد يكون جَزَعه يمنعه من الصبر.

والله سبحانه وصف الأئمة بالصبر واليقين، فقال: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة: ٢٤]، وقال: ﴿وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ [العصر: ٣]. وذلك أن المظلوم وإن كان مأذونًا له في دفع الظلم عنه؛ بقوله تعالى: ﴿وَلَمَنِ انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَٰئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ ۝٤١﴾ [الشورى: ٤١]، فذلك مشروط بشرطين:

أحدهما: القدرة على ذلك. والثاني: ألّا يَعتدي.

فإذا كان عاجزًا، أو كان الانتصار يُفضي إلى عدوانٍ زائدٍ، لم يَجُزْ. وهذا هو أصل النهي عن الفتنة؛ فكان إذا كان المنتصر عاجزًا، وانتصاره فيه عدوانٌ، فهذا هذا.

ومع ذلك فيجب الأمرُ بالمعروف والنهيُ عن المنكر بحسب إظهار السُنّة والشريعة، والنهيُ عن البدعة والضلالة بحسب الإمكان. كما دَلَّ على وجوب ذلك الكتابُ والسنةُ وإجماعُ الأمة.

وكثيرٌ من الناس قد يرى تعارض الشريعة في ذلك، فيرى أن الأمر والنهي لا يَقُوم إلا بفتنةٍ، فإما أن يُؤمر بهما جميعًا، أو يُنهى عنهما جميعًا. وليس كذلك، بل يُؤمر ويُنهى ويُصبر عن الفتنة؛ كما قال تعالى: ﴿يَا بُنَيَّ أَقِمِ الصَّلَاةَ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا أَصَابَكَ﴾ [لقمان: ١٧]. وقال عُبادة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «بايعنا رسولَ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على السمع والطاعة في عُسْرِنا ويُسْرِنا ومَنْشَطِنا ومكرهنا وأَثَرةٍ علينا، وألّا ننازع الأمر أهلَه، وأن نقوم أو نقول بالحق حيث ما كنّا، لا نخافُ في الله لَوْمَةَ لائمٍ»، فأمَرَهم بالطاعة ونهاهم عن منازعة الأمْر أهله، وأمَرَهم بالقيام بالحق).

الاستقامة (١/ ٤٠ -٤٢)

@IBNABITALIB info@ibnabitalib.com
0096599494122 WWW.IBNABITALIB.COM